أفريقيا والاحتلال الإسرائيلي لسيناء

(١٩٦٧ – ١٩٧٣)

د. وسام أحمد طه منصور

مدرس بقسم التاريخ

معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة

تكمن أهمية الورقة في رصدها للمواقف الأفريقية من الاحتلال الإسرائيلي لسيناء، سواء كان هذا الموقف من خلال المؤسسة الرسمية للقارة الأفريقية أو من خلال تتبع دور الدول الأفريقية في الأمم المتحدة. فقد سعت إسرائيل إلى استقطاب بعض الدول الأفريقية سواء كان ذلك عن طريق المساعدات أو التبادل التجاري أو برامج التعاون الفني والثقافي، طلبا للتأييد الأفريقي في المحافل الدولية. وتقوم الورقة بإيضاح إلى أي درجة نجحت إسرائيل في احتواء الموقف الأفريقي من عدمه.

وتقوم الدراسة بتحليل وتقييم الموقف الأفريقي في ظل الظروف الداخلية للعديد من دول القارة من : الصراع على الثروة والسلطة، ونزاعات الحدود، والأزمات الاقتصادية، والمشكلات الاجتماعية وغيرها. في وجود دافع مهم وهو رغبة الدول الأفريقية في الحفاظ على استقلال قرارها الوطني، وعدم انحيازها للقوى الكبرى، في إطار مظلة من هيمنة القوى العظمى على مقدرات الأمور الدولية، وارتباطات ومصالح الدول الأفريقية مع تلك القوى التي كانت تؤسس لتغلغل نفوذها في القارة،مكرسة حرمان دولها من استقلالية القرار الوطني، ولا شك أن موضوع تلك الدراسة يجسد في أبلغ صوره هذا الوضع.

ويعد الموقف الأفريقي ثمرة الجهود التي بذلتها مصر منذ اندلاع ثورة يوليو ١٩٥٢ ومساندتها لحركات التحرر الأفريقي، ومناهضتها للاحتلال، وتقيما لإدراك الأفارقة لحقيقة الدور الذي تلعبه إسرائيل في القارة بالنيابة عن الولايات المتحدة

وبتأييدها، وإجراءات مواجهة ذلك على المستوى القاري. ويتبلور موقف القارة الحقيقي من خلال موقف منظمة الوحدة الأفريقية، والتي تتكون من مجلسين فاعلين :**أولهما** : مجلس وزراء خارجية الدول الأفريقية. **وثانيهما:** مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، وكانت قراراتهما المحدد الرئيس للموقف الرسمي للقارة الأفريقية تجاه الاحتلال الإسرائيلي لسيناء.

كذلك ستتم دراسة موقف الدول الأفريقية في منظمة الأمم المتحدة وذلك من خلال قرارات كل من :الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي، مع تقييم دور الدول الأفريقية في المنظمة الدولية.ويجب أن نشير إلى أن الدراسة ليست معنية بدور الأمم المتحدة من الاحتلال الإسرائيلي لسيناء ولكن بدور وبمواقف الدول الأفريقية في الأمم المتحدة من الاحتلال الإسرائيلي لسيناء خلال فترة الدراسة، وقد أخضع الباحث المواقف الأفريقية للتحليل والنقد، ابتغاء فهم قيمة الدور الأفريقي.

كما يجب أن نشير أيضا أن الدراسة ليست معنية برصد الصراع العربي الإسرائيلي أو القضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة (١٩٦٧ – ١٩٧٣)، فهما خارج الإطار المنهجي للورقة البحثية. وما رصده الباحث في محوره الأول للموقف الأفريقي من الصراع العربي الإسرائيلي لم يكن إلا تمهيدا استخدمه لفهم مواقف الأفارقة في الفترة التي سبقت فترة الدراسة،وكي تكون منطلقا للتحليل والمقارنة مع فترة الدراسة، كما يجب أن أوضح أن الدراسة ليست معنية برصد التغلغل الإسرائيلي بكافة صوره وأشكاله في القارة الأفريقية، فهذا يعد خارج الإطار المنهجي لموضوع البحث، كما أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت ذلك الموضوع.

هناك ملاحظة يجب ذكرها وهي أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت علاقة إسرائيل بالقارة الأفريقية والتي تصور إسرائيل في كثير من الأحيان أنها الطرف الفاعل والمؤثر، في حين أن إسرائيل كانت تحتاج إلى أفريقيا أكثر من احتياج أفريقيا إلى المساعدات والمعونات الخارجية الإسرائيلية، ولا يفوتنا ذكر أن أفريقيا خلال فترة الدراسةكانت حديثة العهد بنيل الاستقلال، ولها من الطموحات والآمال ما يفوق قدراتها. وكانت أيضا تموج بصراعات داخلية على مستوى الدولة وعلى مستوى القارة، لتبدأ معها

حالة الاستقطاب والتدخل، في ظل شيوع المد الثوري والوطني لدى العديد من دول القارة.

هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت القضية الفلسطينية أو الصراع العربي الإسرائيلي أو التغلغل الإسرائيلي في القارة، إلا أن الإشارة إلى موقفالقارة الأفريقية من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المصرية لم تكن واضحة في هذه الدراسات، ولذا كان التركيز في هذه الدراسة على تلك القضية التي تهم القارئ المصري في المقام الأول والقارئ العربي أيضا استكمالا لموضع لبنة في بناء أشمل وأعم وهو الصراع العربي الإسرائيلي.

تمتد فترة الدراسة من الخامس من يونيو ١٩٦٧ الذي شهد شن إسرائيل عدوانها على الأراضي العربية، واحتلالها لجزء عزيز من الأراضي المصرية وهو شبه جزيرة سيناء، وتنتهي فترة الدراسة باندلاع حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣.

اعتمدت الدراسة على المصادر الأصلية والمراجع والدوريات والجرائد بما يقدم رصدا دقيقا للأحداث، فتمت الاستعانة بوثائق الأمم المتحدة سواء : وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي، ووثائق منظمة الوحدة الأفريقية، ومحاضر وزارة الخارجية المصرية ناهيك عن عدد كبير من المراجع العربية والأجنبية، التي راعى الباحث فيها الرجوع إلى أحدث المراجع العلمية المتخصصة، كما أنه لم يفته الاعتماد على المراجع والدراسات الكلاسيكية للصراع العربي الإسرائيلي، سواء كانت تلك الدراسات لكُتّاب عرب أو غربيين أو إسرائيليين، وهذا مما جعل الباحث يفند تلك الآراء، هذا بالإضافة لعدد كبير من الدوريات العلمية المختصة، والتي راعى فيها أيضا التوازن بين القديم والحديث، كما كانت للجرائد اليومية مثل: الأهرام والأخبار التي استعان بهما الباحث خير عون في حسن رصد الأحداث بمنتهى التدقيق.

وتطرح هذه الورقة وتجيب على العديد من التساؤلات منها : موقف القارة الأفريقية من الصراع العربي الإسرائيلي قبيل اندلاع حرب ١٩٦٧ ؟ وما هي الأسباب التي دفعتها لاتخاذ هذا الموقف ؟ ما هي الدوافع من وراء اتخاذ بعض الدول الأفريقية لمواقف مؤيدة لإسرائيل أو محايدة قبل نشوب حرب ١٩٦٧ ؟ وما هو موقف القارة من

الاحتلال الإسرائيلي لسيناء ؟ وهل ظهر ثمة تحول في الموقف الأفريقي ؟ وما هي الأسباب من وراء ذلك ؟ وما هي الأسباب التي من وراء تحول دفة القرارات الأفريقية لصالح القضية المصرية خاصة والعربية عامة ؟ وما هي ردود فعل إسرائيل تجاه ما تموج به القارة الأفريقية من أحداث؟ وما هي الجهود السلمية التي قامت بها المنظمة ؟ هل التزمت الدول الأفريقية بقرارات منظمة الوحدة الأفريقية في الأمم المتحدة ؟ وهل كان الموقف الأفريقي موحدا في الأمم المتحدة إزاء قضية الاحتلال الإسرائيلي لسيناء ؟ ولماذا؟ وما هي أسباب انتهاج الدول الأفريقية لذلك السلوك التصويتي في الأمم المتحدة ؟

وتم تقسيم الدراسة إلى **خمسة محاور موضوعية رئيسة : أولها** : أفريقيا والصراع العربي الإسرائيلي قبل حرب ١٩٦٧. **ثانيها:**موقف منظمة الوحدة الأفريقية من الاحتلال الإسرائيلي لسيناء حتى ١٩٧٣. حيث جرى تناول مؤتمرات وزراء خارجية الدول الأفريقية خلال فترة الدراسة (١٩٦٧ – ١٩٧٣)، ثم مؤتمرات رؤساء الدول والحكومات الأفريقية (١٩٦٧ – ١٩٧٣)**.ثالثها** : المبادرة الأفريقية. والتي مثلت أهم الجهود السلمية الأفريقية لتسوية الأزمة.**رابعها:**موقف الدول الأفريقيةفي الأمم المتحدة من الاحتلال الإسرائيلي لسيناء حتى ١٩٧٣.وجرى تناول دور الدول الأفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ثم دورهم في مجلس الأمن الدولي. **خامسها:** المقاطعة الأفريقية لإسرائيل حتى ١٩٧٣، والتي لم تكن سوى بداية للمقاطعة الأفريقية لإسرائيل، لكننا تناولنا المقاطعة في فترة البحث فقط حتى اندلاع حرب أكتوبر.

أولا – أفريقيا والصراع العربي الإسرائيلي قبل حرب ١٩٦٧:

١ – موقف منظمة الوحدة الأفريقية من الصراع العربي الإسرائيلي قبل حرب ١٩٦٧:

تتكون منظمة الوحدة الأفريقية منذ تأسيسها ١٩٦٣ من هيئتين رئيسيتين فاعلتين : **الأولى** : مجلس وزراء خارجية الدول الأفريقية، ويجتمع كل عام لإعداد جدول الأعمال والقرارات. **والثانية** : مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، والذي يعد الهيئة العليا للمنظمة، وهو الذي يقرر سياسة المنظمة من خلال دوراته السنوية. (١)

أ – مؤتمرات وزراء خارجية الدول الأفريقية والصراع العربي الإسرائيلي قبل حرب ١٩٦٧:

عقد مؤتمر تمهيدي لوزراء خارجية الدول الأفريقية في الفترة من ١٥ – ٢٣ مايو ١٩٦٣، وذلك لإعداد جدول أعمال مؤتمر قمة الرؤساء، وقد انشغل هذا المؤتمر بالقضايا المختلفة المثارة بخصوص إنشاء المنظمة، وكان طبيعيا ألا يُناقش الصراع العربي الإسرائيلي فيه، بل إن المؤتمر لم يستطع أن يقدم حلولا للقضايا الأساسية التي كانت مطروحة عليه [٢] كالموقف الذي يجب أن تتخذه المنظمة تجاه النظام العنصري، وتجاه التفرقة العنصرية في أفريقيا الجنوبية، والوضع في جنوب شرق أفريقيا والمستعمرات البرتغالية – أنجولا وموزمبيق – والتدخل الأجنبي في بعض البلدان الأفريقية [٣]. واستكمل مؤتمر مجلس وزراء خارجية المنظمة في الفترة ما بين ١٣– ١٦ يوليو ١٩٦٤ جلساته الخاصة بتكوين اللجنة القانونية واللجنة السياسية بالمنظمة [٤]. وعقدت في العاصمة الغانية أكرا جلسات مؤتمر وزراء خارجية الدول الأفريقية خلال الفترة من ١٤ – ٢١ أكتوبر ١٩٦٥ ولم يدرج أيضا الصراع العربي الإسرائيلي على قائمة جدول أعمال المؤتمر [٥].

وكانت الإشارة الوحيدة إلى الصراع العربي الإسرائيلي في جلسات مؤتمر وزراء الخارجية لعام ١٩٦٦، وتمثلت في السؤال الذي أثاره وفد ملاجاشMalagash(مدغشقر الحالية[٦]Madagascar) عن السبب الذي جعل مؤتمر القمة الأفريقي لا يوجه دعوة إلى إسرائيل لحضور جلسة الافتتاح، وقد عارضت العديد من الوفود المشتركة في المؤتمر موقف مدغشقر واجتمعت على أن الموقف ليس ملائما لإثارة المسألة مما قد يؤدي إلى عرقلة المؤتمر، وكذلك لأن إسرائيل ليست عضوا في منظمة الوحدة الأفريقية، وكذا أن بعض الدول الأعضاء في المنظمة ليست لها أية علاقات مع إسرائيل [٧].

وعكس هذا الموقف مدى قوة النفوذ الإسرائيلي في العديد من الدول الأفريقية ومنها مدغشقر، ومع ذلك فإن الموقف المعارض لاقتراح مدغشقر جاء عاكسا وجود نفوذ عربي قوي ونافذ، إلى الدرجة التي تمنع الاستجابة لمثل هذه الاقتراحات المتطرفة، وقد تمثل هذا النفوذ خاصة في الدول ذات الأغلبية الإسلامية والدول ذات النظم الثورية التقدمية بسبب

الدور العربي في مساعدة هذه الدول ودعمها من أجل التحرير والاستقلال. وهكذا فإن هذا النفوذ المتبادل للطرفين في الدول الأفريقية أدى إلى نوع من التوازن في موقف منظمة الوحدة الأفريقية، فهي من ناحية تحاول تجاهل قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وعدم اتخاذ مواقف مؤيدة للجانب العربي، ومن ناحية أخرى لا ترغب في اتخاذ مواقف متطرفة مثل التي طالب بها وفد مدغشقر.

ب – مؤتمرات رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والصراع العربي الإسرائيلي قبل ١٩٦٧:

عقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية "المؤتمر التأسيسي" لمنظمة الوحدة الأفريقية في الفترة من ٢٣ – ٢٨ مايو ١٩٦٣ في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا [٨]. وقد انشغل المؤتمر بطبيعة الحال بوضع ميثاق للوحدة الأفريقية، لذلك كان طبيعيا أن يكون طرح الدول العربية المشتركة في المؤتمر للصراع العربي الإسرائيلي طرحا حذرا، وقد تمثل ذلك في الخطاب الذي ألقاه الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر والذي جاء فيه أن مصر[٩] (الجمهورية العربية المتحدة حينئذ) ومجموعة دول الدار البيضاء[١٠] تتبنى اعتبار إسرائيل أداة من أدوات التسلسل الاستعماري في القارة، وأن العمل الجماعي الأفريقي سوف يكشف حقيقة إسرائيل ويعريها أمام الضمير الأفريقي.[١١]

انتهى المؤتمر التأسيسي دون أن يصدر أي قرار أو توصية تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، ويمكننا أن نرجع سبب ذلك لطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية الوثيقة التي تربط بين إسرائيل والعديد من دول القارة الأفريقية، وكذلك إلى عدم تأكيد الدول العربية على ضرورة اتخاذ موقف من تلك القضية. ولم يكن ذلك الموقف إهمالا من الدول العربية للصراع العربي الإسرائيلي بقدر يمكن اعتباره موقفا تكتيكيا يمهد لطرح المشكلة في المستقبل أمام المنظمة بعد التأكد من نمو بذور العمل والتفاهم المشترك بين الدول العربية والأفريقية من خلال تجربة المنظمة، وتجاوز مرحلة التأسيس.

وعقد المؤتمر الثاني لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية في القاهرة يوليو ١٩٦٤[١٢]. وكانت الدولة الوحيدة التي تغيبت عن الحضور جمهورية الكونغو كينشاسا [١٣]. وقد حضر المؤتمر كضيوف كل من يوثانتUThant

الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة(١٩٦١ – ١٩٧١)، وكينثكاوندا Kenneth Kaunda رئيس وزراء روديسيا الشمالية (زامبيا[١٤])، وهولدن روبيرتو Holden Roberto رئيس وزراء الحكومة المؤقتة لأنجولا في المنفى[١٥].

وافتتح الرئيس المصري جمال عبد الناصر في السابع عشر من يوليو ١٩٦٤ المؤتمر بخطاب تعرض فيه للصراع العربي الإسرائيلي باعتباره قضية مصير، وأن إسرائيل تمثل قاعدة للعدوان على الأمة العربية، كما تناول الاستيطان الإسرائيلي واعتبره صنوا للاستيطان والعنصرية في جنوب أفريقيا، وطالب الأفارقة بدراسة الصراع العربي الإسرائيلي كي يتسنى لهم تبني وجه النظر الصحيحة [١٦].

وبإجراء مقارنة بين الخطاب الذي ألقاه الرئيس المصري جمال عبد الناصر أمام المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا عام ١٩٦٣ وبين هذا الخطاب نجد أن خطاب ١٩٦٣ لم يزد عن مجرد تلميحات حول الصراع العربي الإسرائيلي، وأن مصر لم تطرح هذه القضية للنقاش في ذلك الوقت المبكر لأنها عازمة على طرحها بعد ذلك حتى يتم إعطاء الفرصة لانكشاف الحقيقة أمام الرأي العام الأفريقي، ناهيك عن أن مصر حينئذ لم ترد أن تضع العراقيل أمام نشأة المنظمة وهي مازالت في طور التأسيس. أما خطاب ١٩٦٤ فقد ذهب إلى أبعد من مجرد التلميحات فقد قدم وصفا لظروف قيام إسرائيل التي قامت على الغصب والإكراه، ثم شبه الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بالاستيطان الاستعماري العنصري في جنوب أفريقيا مؤكدا على الترابط بينهما.

ويساند هذا الطرح ؛ ما سبقت الإشارة إليه من أن عدم طرح مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي على المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية في مايو ١٩٦٣، لم يكن إلا تكتيكا يؤجل طرح المشكلة، حتى تنمو البذرة الأولى للعمل المشترك بين الدول الأفريقية شمال وجنوب الصحراء.

وألقى الحبيب بورقيبة رئيس جمهورية تونس (١٩٥٧ – ١٩٨٧) خطابا في الجلسة الثانية للمؤتمر يوم ١٨ يوليو ١٩٦٤ والذي أوضح فيه أن الشعب العربي يعاني مرارة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، الذي ينتهك حرماته، ويقترف في حقه جرائم تتناقض مع أبسط مبادئ حقوق الإنسان، ولذا فيجب استنكار الاستعمار بكل صوره، ووجوب

التضامن مع جميع الشعوب التي فقدت حريتها، واغتصب منها وطنها بالقوة والقهر، واعتبر ذلك اللبنة الأولى في بناء الوحدة الأفريقية، ووصف إسرائيل بالاستعمار والعنصرية والاضطهاد، وأنه لا يجب أن تغيب تلك الحقائق عن الشعوب الأفريقية في علاقاتها بإسرائيل، كما ناشد الدول الأفريقية تبني موقفا أخلاقيا ومساندا للحقوق العربية ومقاطعة إسرائيل (١٧).

وألقى السيد أحمد بن بيلا رئيس الجمهورية الجزائرية (١٩٦٣– ١٩٦٥) في يوم ١٨ يوليو ١٩٦٤ خطابا بيّن فيه أن إسرائيل هي تجسيد للاستعمار الجديد في القارة، وأكد على عنصرية إسرائيل بما يماثل النظام العنصري في جنوب أفريقيا، ولذا يجب وضع العوائق أمام تسللها إلى القارة، ولا يجب على شعوب القارة ترك أنفسهم فريسة للإعلام المضلل الذي يروج فضائل مزعومة عن إسرائيل، فيجب تدارك تلك المشكلة قبل أن تستفحل أكثر من ذلك (١٨).

وكان خطابا الرئيسين التونسي والجزائري أكثر صراحة في طرح قضية الصراع العربي الإسرائيلي أمام الرؤساء الأفارقة من خطاب الرئيس المصري جمال عبد الناصر، فمصر دولة من دول المواجهة، وعليها يقع العبء الأكبر في الصراع وإدارته، ناهيك عن أن هناك إدراك مصري بأن المنظمة الوليدة لا يجب أن تتورط في قضايا كبرى كقضية الصراع العربي الإسرائيلي، وهي مازالت في طور التأسيس وجمع كلمة الشعوب الأفريقية، كما أن ما قاله الرئيسان، يساعد على تبصرة الرأي العام الأفريقي بطبيعة القضية التي لم يكن يعرف عنها الشيء الكثير، وفي ذلك دلالة على أن قضية الصراع العربي الإسرائيلي ليست حكرا على دولة بعينها.

وربما يعتبر التدرج السابق في طرح القضية على المؤتمر الأفريقي نوع من توزيع الأدوار، بحيث يبدأ الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه الافتتاحي بالإشارة إلى القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، والدعوة إلى الفهم الأفريقي لهذه القضية. ثم يأتي الدور على الرئيسين التونسي والجزائري بتأكيد طرح القضية مع المطالبة بضرورة المساندة الأفريقية للدول العربية بهذا الخصوص، أو لعل الرئيس جمال عبد

الناصر بسب كونه الرئيس المضيف قد فضل أن يترك أمر المطالبة الصريحة بضرورة تأييد الدول الأفريقية للعرب في صراعهم مع إسرائيل إلى الرئيسين بورقيبة وبن بيلا.

وأرسل الرئيس الصومالي[١٩] آدم عبدالله عثمان (١٩٦٠ – ١٩٦٧) رسالة خاصة إلى المؤتمر حملها وزير خارجيته أحمد يوسف دعاله، وتحتوي هذه الرسالة على تأييد للشعب العربي الفلسطيني في نضاله، والمطالبة بكافة حقوقه، وأنه لن يعم السلام في الشرق الأوسط إلا بعد أن حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الشرعية العادلة [٢٠]. كما تحدث الرئيس كوامينكروماKwame Nkrumah رئيس جمهورية غانا (١٩٦٠ – ١٩٦٦) في الجلسة الثالثة لمؤتمر رؤساء الدول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية يوم ١٩ يوليو ١٩٦٤، وطرح حلا من خلال الوحدة الأفريقية، وأنها هي وحدها التي تستطيع أن تساعد في حل الصراع العربي الإسرائيلي [٢١].

ولم يصدر عن المؤتمر الثاني لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية أي قرار أو توصية تخص الصراع العربي الإسرائيلي، ومع ذلك يمكننا أن نعتبر الكلمات التي ذكرت أمام هذا المؤتمر بداية أكثر جدية لطرح القضية أمام رؤساء الدول الأفريقية، ويمكننا أيضا اعتبارها خطوة للدبلوماسية العربية في محاولة عرض القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي أمام منظمة أخرى بجانب الأمم المتحدة، وأمام الرأي العام الأفريقي الذي كان خلال تلك الفترة مازال بعيدا عن تفاصيل المشكلة، وحيث كانت معظم الدول الأفريقية متأثرة بالدعاية الإسرائيلية التي كانت تفسر نشوء وقيام إسرائيل بأنه نتيجة كفاح ضد الاستعمار الغربي في حرب استقلال كأية دولة أفريقية [٢٢].

عقد مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية دورته الثالثة العادية في أديس أبابا في الفترة من الخامس إلى التاسع من شهر نوفمبر ١٩٦٦، ولم يحدث في هذا المؤتمر أي جديد حول القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي حيث لم ترد أي إشارة من قريب أو من بعيد إلى هذه القضية. وبذلك يسدل الستار على تلك المرحلة، حيث شهد عام ١٩٦٧ الاعتداء الإسرائيلي على الأراضي

العربية واحتلال جزء من الأراضي العربية ومنها شبه جزيرة سيناء وهي بقعة من أرض مصر التي تنتمي إلى القارة الأفريقية.

ونتبين من موقف المنظمة من الصراع العربي الإسرائيلي قبل اندلاع حرب ١٩٦٧ خمسة أمور : **أولها** : أنها لم تعر اهتماما مباشرا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي منذ بداية تأسيسها في مايو ١٩٦٣ وحتى نشوب حرب يونيو ١٩٦٧. **ثانيها** : أدركت الدول العربية أن منظمة الوحدة الأفريقية حديثة النشأة، ومعظم دولها في طور التحرر والاستقلال، وعلى هذا فإن كثيرا من دولها حديثة العهد بنيل الاستقلال، ولا ترغب في التورط بقرارات أو مواقف لصالح قضية هي خارج نطاق اهتمام المنظمة في المقام الأول، ولذا فلم تدرج القضية داخل جدول أعمال المنظمة سواء على مستوى وزراء الخارجية أو مؤتمرات القمة الأفريقية، ولعل ذلك يبرر عدم التوصل إلى قرار رسمي أو توصية لصالح الصراع العربي الإسرائيلي أو القضية الفلسطينية من الدول الأفريقية.

ثالثها: خضوع معظم الدول الأفريقية للاحتلال الأوروبي، وارتباط الكثير من الدول الأفريقية بعلاقات مع الولايات المتحدة والمعسكر الغربي، فصدور قرارات من المنظمة تدين إسرائيل، يؤثر على تلك الدول سياسيا واقتصاديا وعسكريا.خاصة في ظل الارتباط الوثيق بين المعسكر الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة وبين إسرائيل، ناهيك عن العلاقات الأفريقية الإسرائيلية.

رابعها : كان إدراك الدول الأفريقية محدودا لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي، لذا كان من الضرورة أن يتنامى الوعي المعرفي من قبل الدول الأفريقية بحقيقة الصراع حتى يتسنى لها اتخاذ المواقف المناسبة، ورغم أن الجهود العربية في هذا الإطار لم تكن على المستوى المطلوب، لكن تفجر الموقف في المنطقة قرع أجراس الخطر، ونبه الدول الأفريقية إلى حقائق كانت غافلة عنها. **خامسها** : آثرت الدول العربية أن تطرح قضايا الصراع العربي الإسرائيلي في محافل دولية كالأمم المتحدة لقيمتها، ولاكتساب الشرعية الدولية التي تؤسس لاستصدار قرارات من المنظمات الإقليمية والقارية.

٢- أفريقيا والصراع العربي الإسرائيلي في الأمم المتحدة حتى ١٩٦٧:

أ – الموقف الأفريقي في الجمعية العامة من الصراع العربي الإسرائيلي حتى ١٩٦٧: اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة كبيرة من القرارات، التي تخص الصراع العربي الإسرائيلي، حتى اندلاع حرب ١٩٦٧، ومن أهم تلك القرارات:

قرار رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بشأن تقسيم فلسطين إلى دولة عربية على ٤٢,٥٣% من مساحة فلسطين، وأخرى يهودية على مساحة ٥٦,٤٧%، بالإضافة إلى القدس، وعند التصويت وافق ٣٣ عضوا، ورفض ١٣ عضوا، وامتنع عن التصويت ١٠ أعضاء. وأيدت ليبيريا القرار، ورفضت مصر القرار، وامتنعت إثيوبيا عن التصويت(٢٣).

قرار رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨ بشأن إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي، وتقرير حق اللاجئين والعودة إلى ديارهم، في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين. وكانت نتيجة التصويت موافقة ٣٥ صوتا، واعتراض ١٥ صوتا، وامتناع ٨ عن التصويت. وأيدت إثيوبيا وليبيريا، وعارضته مصر (٢٤).

قرار رقم ٢٧٣ بتاريخ ١١ مايو ١٩٤٩ بشأن قبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة بعد قبولها الالتزام بميثاق الأمم المتحدة واحترامه منذ اليوم الأول، وعند التصويت وافق ٣٧ صوتا، ورفض ١٢ صوتا، وامتنع عن التصويت ٩ دول. وأيدت ليبيريا القرار، وعارضته مصر وإثيوبيا.(٢٥)

مجموعة قرارات الجمعية العامة الخاصة بالعدوان الثلاثي على الأراضي المصرية : **قرار رقم ٩٩٧** بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٥٦ بشأن دعوة فرنسا والمملكة المتحدة لوقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل خلف خطوط الهدنة، وعند التصويت وافق ٦٤ صوتا، واعترض ٥ أصوات، وامتنع عن التصويت ٦ دول. وأيدت القرار ٤ دول أفريقية وهي : إثيوبيا – وليبيريا – وليبيا – ومصر.(٢٦) ثم **قرار الجمعية العامة رقم ٩٩٨** بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٥٦ بشأن طلب الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم إليها خطة في غضون ثمان وأربعين ساعة لإنشاء قوات طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة، لتأمين ومراقبة وقف القتال.وتبنت الجمعية العامة القرار بموافقة ٥٧ صوتا، وامتناع ١٩ عضوا عن التصويت.

وكان الموقف الأفريقي موافقة ٣ دول وهي إثيوبيا – ليبيا – ليبيريا. وامتناع مصر عن التصويت [٢٧].

قرار رقم ٩٩٩ بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٥٦ بشأن إعادة تأكيد نداء الجمعية العامة بوقف إطلاق النار والانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة. وتبنت الجمعية العامة القرار بموافقة ٥٣ عضوا، واعتراض ٥ أعضاء، وامتناع ١٢ عضوا عن التصويت. وكان الموقف الإفريقي موافقة ٣ دول وهي إثيوبيا وليبيا وليبيريا.[٢٨] **القرار رقم ١٠٠٠** بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٥٦ بشأن تشكيل قيادة قوات طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة لتأمين ومراقبة وقف الأعمال القتالية. ووافق ٥٧ عضوا، وامتناع ١٩ عضوا. وكان الموقف الأفريقي موافقة ٣ دول وهي إثيوبيا وليبيريا وليبيا، وامتناع مصر عن التصويت[٢٩].

القرار رقم ١٠٠٢ بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٥٦ بشأن تجديد الدعوة لكل من إسرائيل وفرنسا والمملكة المتحدة بانسحاب قواتها من الأراضي المصرية وكانت نتيجة التصويت موافقة ٦٥ صوتا واعتراض صوتا واحدا وامتناع ١٠ أصوات. وكان الموقف الأفريقي موافقة ٤ دول وهي : مصر وليبيا وليبريا وإثيوبيا.[٣٠] **القرار رقم ١١٢٣** بتاريخ ١١ يناير ١٩٥٧ بشأن أسف وقلق الجمعية العامة لعدم قيام إسرائيل بسحب قواتها خلف خطوط الهدنة، ووافقت على القرار ٧٤ عضوا، واعترض عضوان على القرار، وامتنع عضوان عن التصويت. وكان الموقف الأفريقي موافقة ٧ دول على القرار.[٣١]

قرار رقم ١٦٠٤ بتاريخ ٢١ إبريل ١٩٦١ بشأن إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم أو تعويضهم، ووافق على القرار ٣٧ صوتا، ورفض ١٧ صوتا، وامتنع ٣٨ عن التصويت. وأيدت القرار ٦ دول أفريقية وهي: إثيوبيا – غينيا – ليبيريا – مالي – نيجيريا – الصومال، بينما عارضته ١٠ دول وهي الكاميرون – تشاد – فولتا العليا (بوركينافاسو حاليا)– الكونغو ليوبولد فيل (الكونغو كينشاسا الحالية)– داهومي(بنين الحالية) – الجابون – ساحل العاج (كوت ديفوار حاليا)– مدغشقر – النيجر – السنغال، وامتنعت عن التصويت ٩ دول أفريقية وهي مصر – الكونغو برازافيل – أفريقيا الوسطى – غانا – المغرب – السودان – توجو – ليبيا – تونس.[٣٢]

قرار رقم ٢٠٥٢ بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٦٥ بشأن مطالبة لجنة التوفيق برفع تقرير عن إعادة اللاجئين إلى ديارهم، وتمديد ولاية الأونروا. وكانت نتيجة التصويت تأييد ٩١ صوتا، ورفض صوتا واحدا فقط، وامتناع ٧ عن التصويت. وأيدت ٢٥ دولة أفريقية القرار، وامتنعت عن التصويت ٣ دول وهي : بوروندي ومدغشقر وسيراليون (٣٣).

التزمت إثيوبيا بموقف الحياد من قرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧ وامتنعت عن التصويت، كما عارضت انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة، كما أيدت القرار الخاص بوقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل خلف خطوط الهدنة إبان عدوان الثلاثي ١٩٥٦، كما وافقت على إعادة اللاجئين إلى ديارهم. ويبدو أن الموقف الإثيوبي اتسم بالحفاظ على روابطه الأفريقية مع دول الجوار العربي ومن أهمها مصر. في حين أن موقف ليبيريا تأثر بالموقف الدولي في المقام الأول فساند إسرائيل في قرار التقسيم ١٩٤٧، كما وافق على قبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة، ووقف ضدها إبان العدوان الثلاثي ١٩٥٦.

اتسم كذلك الموقف الأفريقي في الجمعية العامة بعدم الوضوح، فهي دول في معظمها حديثة العهد بنيل الاستقلال، وبطبيعة الحال حديثة العهد بالانضمام للأمم المتحدة، وبالتالي فهي تفتقر إلى الأرضية السياسية التي تنطلق من خلالها خاصة تجاه قضية دقيقة كالصراع العربي الإسرائيلي، ناهيك عن عدم استقرار الأنظمة السياسية الحاكمة وتغيرها وتبدل مواقفها.

ب – الموقف الأفريقي في مجلس الأمن من الصراع العربي الإسرائيلي قبل ١٩٦٧:

قرار رقم ١٦٢ بتاريخ ١١ إبريل ١٩٦١، وكان بشأن حث إسرائيل على الامتثال لقرار لجنة الهدنة المشتركة بشأن القدس، وكان نتيجة التصويت موافقة ٨ أعضاء، وامتناع ٣ أعضاء. وأيد القرار دولة أفريقية واحدة : ليبيريا، وامتنعت مصر عن التصويت.

قرار رقم ١٧١بتاريخ ١٩ إبريل ١٩٦٢ بشأن إدانة إسرائيل لهجومها على منطقة طبريا. وكانت نتيجة التصويت موافقة ١٠ أصوات وامتناع دولة واحدة عن التصويت. وأيدت دولتان أفريقيتان القرار وهما: مصر وغانا.

قرار رقم ٢٢٨ بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٦٦ بشأن الاعتداء الإسرائيلي على بلدة السموع[٣٤] جنوب الخليل. وكانت نتيجة التصويت موافقة ١٤ صوتا، وامتناع صوتا واحدا. ووافقت ٣ دول أفريقية على القرار.

لا يمثل مجلس الأمن ترجمة لموقف أفريقي واضح قبيل اندلاع حرب ١٩٦٧، وذلك لقلة أعداد أعضاءه، حيث أنه كان يتشكل من أحد عشر عضوا منهم خمسة دائمين، ثم زاد عدد أعضاءه في عام ١٩٦٥ إلى خمسة عشر عضوا بعد تعديل ميثاق الأمم المتحدة [٣٥] كما شهد عقد الستينيات انضمام الكثير من الدول الأفريقية إلى الأمم المتحدة، لينعكس ذلك بتخصيص ٣ مقاعد للدول الأفريقية من عام ١٩٦٥ في حين كانت توجد دولة أو اثنتين من الدول العربية والأفريقية في السابق.

كان محصلة دور الأمم المتحدة في قضية الصراع العربي الإسرائيلي خاضعا لنمط العلاقة بين الدولتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فتغير العلاقة بين هاتين الدولتين ينعكس بشكل كبير على الأوضاع في المنطقة. فهما الفاعلان الحقيقان في الساحة الدولية. خاصة وأن جهود الأمم المتحدة منفردة بدون مساندة وتأييد من القوتين العظميين حينئذ لم تكن لتكلل بنجاح يذكر في ظل نظام دولى ثنائي القطبية.

وهناك تساؤل يطرح نفسه ما هى الدوافع من وراء اتخاذ بعض الدول الأفريقية لمواقف مؤيدة لإسرائيل أو على الأقل محايدة قبل نشوب حرب ١٩٦٧؟

ولعل ذلك يطرح أهمية الإشارة إلى متغيرات ثلاثة تساعدنا على الفهم والتحليل: **أولها** : أن فرض إسرائيل في الشرق الأوسط أدى إلى خلق نظام إقليمي صراعي، بحيث أضحى سمة لازمة للتفاعلات العربية الإسرائيلية. يعني ذلك أن تحرك إسرائيل في تفاعلاتها الخارجية ولاسيما مع القارة الأفريقية جعلها ترتبط بهذه الوضعية التي أخرجت علاقاتها مع دول المنطقة عن مصاف العلاقات الطبيعية بين الدول[٣٦]. فتتحدد علاقة

إسرائيل بأفريقيا تبعا للأثر الذي تتركه هذه العلاقة على مجريات الصراع العربي الإسرائيلي. وانطلاقا من هذه القاعدة فإن اعتبارات عديدة تدفع إسرائيل إلى الإسراع في إقامة علاقات وثيقة لها مع الدول الأفريقية.(٣٧)

وثانيها: ارتباط العلاقات الإسرائيلية الإفريقية وتأثرها بالعلاقات العربية الإفريقية، وهو ما أدى إلى النظر إلى القارة الإفريقية بوصفها ساحة للتنافس والصراع بين إسرائيل والدول العربية. **وثالثها:** ارتباط كلٍّ من إسرائيل والعرب والأفارقة بمتغيّرات النظام العالمي، حيث تأثرت العلاقات بين هذه المجموعات بإرادة النظام العالمي وتوجهاته، هو ما أفاد إسرائيل التي راحت تُعيد ترتيب أولويات تحركاتها الخارجية بما يحقق لها الهيمنة الإقليمية في بناء دولة إسرائيل الكبرى.(٣٨)

تعتبر السياسة الخارجية الإسرائيلية ذات طابع إقليمي بالأساس فهي تدور في محيط الشرق الأوسط بمعناه الواسع أي بامتداده من المغرب العربي وحتى أفغانستان. وعليه فإن إسرائيل تسعى لتحقيق هدفين متلازمين **أولهما:** الهيمنة والسيطرة في محيط الشرق الأوسط، **وثانيهما:** شد أطراف نظم الجوار الإقليمية بما يمكنها من تحقيق الاختراق والسيطرة المنشودة (٣٩)، هذا لن يتحقق إلا بالتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا.

وسعت إسرائيل إلى تصدير خطاب سياسي وإعلامي موجه للقارة الأفريقية لاكتساب عقول وقلوب الأفارقة، والمقاربة بين تجارة الرقيق ومحرقة اليهود ضمانا لتأييد غالبية الدول الأفريقية لوجهة النظر الإسرائيلية فى المحافل الدولية. وتحقيقا للعديد من الأهداف: كنفي العنصرية عنها من خلال القيام بنشاطات إعلامية وثقافية وتقديم المعونات. وكسب دعم الأمريكيين من ذوي الأصول الأفريقية في الولايات المتحدة للمواقف والمطالب الإسرائيلية، وذلك من خلال إقناعهم بتعاطف إسرائيل مع القضايا الإفريقية. وأهتمت إسرائيل بفتح الأسواق الأفريقية أمام التكنولوجيا والمنتجات الإسرائيلية. والحصول على مدخلات الصناعة الإسرائيلية من المواد الخام الأفريقية. واستغلال الفرص الاستثمارية، خاصة في مجال التعدين والصناعة(٤٠).

وكان لدى صنّاع القرار في إسرائيل حتى اندلاع حرب ١٩٦٧ **أربعة أهداف رئيسة،** في بناء علاقاتها الأفريقية في إطار مجموعة من المحددات. خاصة إذا أخذنا في

الاعتبار الحقائق الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية المميّزة للقارة الأفريقية.**أولها** : كسر حدة العزلة التي فرضتها الدول العربية عليها، وكسب قواعد للتأييد والمساندة وإضفاء نوع من الشرعية في الساحة الدولية، فأي مكسب لإسرائيل في أفريقيا معناه القضاء أو تحييد أي مصدر محتمل لتأييد الدول العربية، فأفريقيا بالنسبة لإسرائيل ساحة للنزال بينها وبين العرب وفقا لقواعد النظرية الصفرية [٤١]. **وثانيها** : بناء قاعدة استراتيجية لتحقيق الهيمنة من خلال مبدأ شد الأطراف [٤٢] حيث تعتمد إسرائيل على ملف مياه النيل ودول الجوار العربي للضغط على مصر، وتشجيع إقامة أنظمة محافظة[٤٣].

ثالثها : تحقيق متطلبات الأمن الإسرائيلي بتأمين الدولة، وضمان هجرة اليهود الأفارقة لإسرائيل، والتوسع على حساب متطلبات الأمن القومي العربي، والحيلولة دون أن يصبح البحر الأحمر بحيرة عربية. **رابعها:** تحقيق أهداف أيديولوجية بتقديم إسرائيل على أنها دولة نموذج في بناء الدولة الوطنية الحديثة. ولذا كان حكام إسرائيل على استعداد لتقديم الخبرة والمشورة للأفارقة. وطرحت إسرائيل نفسها على اعتبار أنها **الداعم والمخلص** للشعوب الأفريقية، وأن الشعوب الإفريقية ويهود الشتات عانوا أيضا من الاضطهاد والعنصرية [٤٤].

أضحت أفريقيا أولوية في السياسة الخارجية الإسرائيلية، واتضح ذلك بجلاء في قيام إسرائيل بتأسيس علاقات دبلوماسية مع نحو ٣٣ دولة أفريقية حتى اندلاع حرب ١٩٦٧، وهذا العدد من السفارات الإسرائيلية التي احتضنتها أفريقيا حينئذ يمثل نصف السفارات الإسرائيلية حول العالم آنذاك [٤٥].وكذلك تنظيم زيارات متبادلة بين حكام وقادة إسرائيل وأفريقيا [٤٦] فلقد أرادت إسرائيل أن تكسر حاجز العزلة التي فرضتها الدول العربية عليها من خلال الحصول على الدعم السياسي من الدول الأفريقية في المحافل الدولية، وخاصة فيما يتعلق بملف الصراع العربي الإسرائيلي.

لم يقتصر النشاط الإسرائيلي في أفريقيا على المجال السياسي والدبلوماسي، وإنما امتد ليشمل التعاون الفني والتقني، لاسيما في مجالات الزراعة والري والتدريب وخدمة المجتمع. واستطاعت جولدا مائيرGolda Meir وزيرة الخارجية الإسرائيلية (١٩٥٦ – ١٩٦٦) إقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن جوريونDavid Ben-Gurion

(١٩٤٨ – ١٩٥٣) (١٩٥٥ – ١٩٦٣) في عام ١٩٥٨ نقل الإشراف على تلك الأنشطة من رئاسة الوزراء إلى وزارة الخارجية. وتم إنشاء وحدة خاصة Mashav [٤٧] للإشراف على تلك الأنشطة ، والتنسيق مع المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة والدول المانحة.[٤٨]

وأسس الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلي الهستدروت[٤٩] Histadrut المعهد الأفروآسيوي للعمال والدراسات التعاونية في عام ١٩٥٨، كما تأسس مركز جبل الكرمل للتدريب الدولي في عام ١٩٦١. ودرب هذان المركزان آلاف الأفارقة. كما قامت بعض الشركات الإسرائيلية مثل زيم Zim "وهي شركة نقل " وسوليل بونيه SolelBoneh بالمساهمة في بناء الطرق وتنمية الموارد المائية في أفريقيا.[٥٠]

كان التبادل التجاري أحد مجالات التعاون بين الجانبين الإسرائيلي والأفريقي، فكانت إسرائيل تصدر الملابس والأدوية والمعدات الزراعية والمنتجات الغذائية واللوازم المكتبية، في حين قامت باستيراد الماس واليورانيوم من الكونغو والجابون، واللحوم من كينيا وإثيوبيا [٥١].

الجدول التالي [٥٢] يوضح التجارة الإسرائيلية مع أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (١٩٦٣ – ١٩٦٦) مقدرة بالمليون دولار الأمريكي.

العام	الصادرات	النسبة لإجمالي الصادرات	الواردات	النسبة لإجمالي الواردات
١٩٦٣	٩	٢,٥	١٧,٣	٢,٥
١٩٦٤	١٠,٦	٢,٨	٢٢,١	٢,٦
١٩٦٥	١٨,٨	٣,٤	٢٣,٢	٢,٧
١٩٦٦	١٧,١	٣,٧	٢٣,٨	٢,٦

ونتبين من الجدول السابق أن التجارة الإفريقية مع إسرائيل كانت محدودة، ولم تمثل أكثر من ٣% من إجمالي التجارة الإسرائيلية بشكل عام.

ثانيا – موقف منظمة الوحدة الأفريقية من الاحتلال الإسرائيلي لسيناء حتى ١٩٧٣:

١- مؤتمرات وزراء خارجية المنظمة والاحتلال الإسرائيلي لسيناء:

مؤتمر وزراء خارجية المنظمة الاحتلال الإسرائيلي لسيناء عام ١٩٦٧ :عقد مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية اجتماعاته في كينشاسا بالكونغو خلال الفترة ٤ – ١٠ سبتمبر ١٩٦٧. وحضرت اجتماعات مجلس الوزراء وفود من ٣٧ دولة عضو في المنظمة، ورأس وفد مصر إلى المؤتمر الدكتور محمد حسن الزيات وكيل وزارة الخارجية (٥٣).

وعندما بدأ المؤتمر في الإعداد لجدول أعمال مؤتمر القمة الأفريقية اقترحت بعض الدول ومنها الجزائر والمغرب وموريتانيا إثارة موضوع العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في ٥ يونيو ١٩٦٧ للبحث والمناقشة أمام مؤتمر القمة (٥٤). غير أن هذه الجهود لم تنجح مثلما لم تكلل جهود الصومال أيضا في محاولة عقد جلسة طارئة لمجلس الوزراء لاتخاذ موقف موحد تجاه حرب يونيو في أعقاب اندلاع الحرب مباشرة، حيث رفضت أغلبية دول المنظمة هذا الطلب الصومالي بحجة أن منظمة الأمم المتحدة هي وحدها التي تستطيع أن تناقش مثل هذا الوضع (٥٥). ولا شك فإن هذا يعكس عدم رغبة كثير من دول المنظمة اتخاذ قرارات حول قضية الصراع العربي الإسرائيلي، فهي قضية معقدة ومتشابكة الأطراف، وليست لديهم رؤية واضحة بشأنها بحكم أنهم لا يعرفون حقيقة الأوضاع بالمنطقة، والروابط التي تربط بين إسرائيل من جهة والعديد من الدول الأفريقية من جهة أخرى، ناهيك عن صلة إسرائيل بالغرب والولايات المتحدة، وهم أطراف فاعلة ومؤثرة في صنع القرار الأفريقي في العديد من الدول.

مؤتمر وزراء خارجية المنظمة والاحتلال الإسرائيلي لسيناء عام١٩٦٨:عقدت منظمة الوحدة الأفريقية في المقر العام للمنظمة في أديس أبابا اجتماعا لمجلس وزراء خارجية المنظمة في الفترة ما بين ٢٠ – ٢٤ فبراير ١٩٦٨، وحضره ممثلو جميع الدول الأعضاء في المنظمة آنذاك والبالغ عددهم ٣٨ دولة. وألقى الإمبراطور هيلاسلاسي Haile Selassie إمبراطور إثيوبيا (١٩٣٠ – ١٩٧٤) كلمة الافتتاح في الجلسة الأولى للمؤتمر، وأشار فيها إلى العدوان الذي تعرضت له مصر من قبل قوة أجنبية أدت إلى

احتلال جزء من أراضيها، وطالب بدعم مصر والتضامن معها، مؤكدا أن القارة الأفريقية تعتبر كلاً لا يتجزأ، ومن أجل ذلك يجب أن يكون التضامن كاملا، ثم دعا الإمبراطور إلى بذل أقصى الجهود من أجل الوصول إلى قرارات محددة تخدم أهداف ميثاق المنظمة(٥٦).

وتم انتخاب وزير خارجية جمهورية مالي(٥٧) رئيسا لمجلس وزراء خارجية المنظمة لهذه الدورة. ودعا في الكلمة التي ألقاها أمام مجلس وزراء خارجية أفريقيا إلى وقوف الدول الأفريقية جبهة واحدة موحدة مع مصر ضد العدوان الاستعماري الإسرائيلي، ثم قال أنه إذا لم تتخذ الدول الأفريقية موقفا موحدا من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المصرية في سيناء، فإنه سيصبح من الصعب القيامبعمل موحد بشأن أحداث مشابهة في المستقبل (٥٨). ومن الملاحظ ذلك التطور في الموقف الأفريقي واتضح من الكلمتين الافتتاحيتين في حين تم تجاهل الموضوع في المؤتمر السابق الذي أعقب عدوان ١٩٦٧، ويبدو أن الدافع من وراء ذلك كان إدراك منظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٦٧ أن الأمم المتحدة ستتخذ من القرارات ما تضغط به على إسرائيل للانسحاب من سيناء، كما حدث إبان العدوان الثلاثي ١٩٥٦. في حين أن الظروف كانت مختلفة عن عام ١٩٥٦.

وكان السيد محمد فائق وزير الإرشاد القومي ورئيس وفد المصري إلى مجلس وزراء المنظمة في أديس أبابا قد صرح في السودان يوم ٢٠ فبراير ١٩٦٨ وهو في طريقه إلى أديس أبابا لحضور اجتماع مجلس وزراء المنظمة بأنه سيثير مسألة استمرار العدوان الإسرائيلي على البلاد العربية في اجتماعات وزراء خارجية الدول الأفريقية. وجاء في خطابه الذي ألقاه في اجتماع مجلس وزراء المنظمة توضيحه لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط عامة والعدوان على مصر خاصة، فقد أوضح وجود سببين قد دفعاه إلى المطالبة بإدراج موضوع الصراع العربي الإسرائيلي في جدول أعمال المؤتمر:

أولهما: الاهتمام الذي وجده من جانب الإمبراطور هيلاسلاسي بالخطر الذي تواجهه القارة الأفريقية من شمالها، وكان هذا واضحا من خطاب الإمبراطور الذي جرى التنويه عنه في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر.

ثانيهما : الاهتمام البالغ بمعرفة حقائق الأمور الذي لمسه من قبل وزراء خارجية الدول الأفريقية حول الخطر الذي تعيش فيه مصر، ثم أكد السيد محمد فائق رئيس الوفد أن المشكلة، ليست مجرد نزاع بين أطراف معينة كما يتوهما البعض وإنما هي مشكلة ذات **شقين** : **شقهاالأول** : قضية الشعب الفلسطيني الذي يتم الاعتداء عليه وعلى حقوقه منذ عام ١٩٤٧ من قبل إسرائيل، وأحيل إلى شعب من اللاجئين وحرم من كل الحقوق التي يكفلها ميثاق الأمم المتحدة لكافة الشعوب من حق تقريرها المصير، ورغم صدور العديد من قرارات الأمم المتحدة التي تعطي هؤلاء الحق في العودة إلى أراضيهم وديارهم، نجد أن إسرائيل ترفض هذه القرارات بالإضافة إلى أنها تقوم بطرد آلاف من العرب من أراضيهم كل يوم عن طريق الإرهاب لإسكان المهاجرين اليهود القادمين إليها من أراضيهم. وفي نهاية توضيحه لهذه المسألة أكد السيد محمد فائق أنه على الرغم من عدم دخول هذا الشق في نطاق القضايا الأفريقية، إلا أنه بكل تأكيد يمثل قضية إنسانية تتعلق بالضمير العالمي.

شقهاالثاني: هذا الاعتداء الإسرائيلي الغاشم الذي يدخل في نطاق العمل الأفريقي لأنه يتعلق بالسياسة العدوانية التي تنتهجها إسرائيل ضد دولة أفريقية هي مصر، وفي هذا الصدد أوضح العلاقة القديمة بين القضية المصرية والقضايا الأفريقية، حيث بيّن أن الخطر الذي تواجهه مصر لا تواجهه وحدها بل تواجهه أفريقيا كلها، كما تواجهه كل الشعوب التي تناضل من أجل حريتها واستقلالها وكرامتها، وأن مصر تواجه سابقة خطيرة استخدمت فيها القوة كوسيلة لتحقيق المكاسب الدولية تجاوزا، واعتداء على المواثيق الدولية والمبادئ التي تأسست عليها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وأكد على استمرار النضال من أجل استعادة كافة الحقوق المسلوبة، وصرح على أن الهدف الحقيقي من وراء ذلك هو تحقيق السلام القائم على العدل، ووصف المساعي بقبول حلوليفرضها العدوان في ظل الاحتلال العسكري هي دعوة غير عادلة.

وفي ختام كلمته أكد السيد محمد فائق ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية بقوله " إننا نرى ضرورة انسحاب القوات المعتدية من كافة الأراضي

العربية فورا ولا يسمح لها بأن تتمتع بثمار عدوانها حتى لا تزداد جسارة في القيام باعتداءات جديدة في المستقبل "[٥٩].

وأصدر مجلس وزراء الخارجية منظمة الوحدة الأفريقية في ختام جلساته قرارا بشأن موضوع العدوان الإسرائيلي على مصر، أعلنه أمين عام المنظمة السيد ديالوتيللي DialloTelli[٦٠] (١٩٦٤ – ١٩٧٢) للصحفيين ووصفه بأنه قرار تاريخي يمثل حدثا عظيما ليس في تاريخ أفريقيا فحسب بل والعالم أجمع [٦١].

وكان أهم ما تضمنه هذا القرار – بعد التذكير بالمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وكذلك إعلان كينشاسا الذي صادق عليه رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمرهم الرابع في سبتمبر عام ١٩٦٧ – والذي يعرب عن تضامن أفريقيا مع مصر – تجديد هذا التضامن وبشكل فعال مع **مصر** التي تعرضت **للعدوانالإسرائيلي**، والمطالبة بانسحاب القوات الأجنبية الإسرائيلية فورا وبدون قيد أو شرط من **الأراضي** المصرية**المحتلة**، كما طالب القرار الدول الأعضاء أن تقدم تأييدها الفعال السياسي والأدبي والمادي إلى القضية العادلة لمصر، ولكل بلدان الشرق الأوسط التي وقعت ضحية لهذا العدوان الإسرائيلي الغاشم، وضرورة استخدام نفوذها لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ [٦٢].

ويتضح مما سبق أربع حقائق: **أولها** : أنه وللمرة الأولى تم إصدار قرار، وهذا القرار يعتبر تحولا في مسار المنظمة بما يمثله من إدانة لإسرائيل لقيامها بالعدوان والاعتداء على الأراضي العربية.

ثانيها: طالبت المنظمة بإعادة الحق إلى أهله بضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة بعد حرب يونيو ١٩٦٧، ولم يقتصر القرار على الأراضي الأفريقية منها أي أنه يشمل مرتفعات الجولان السورية والضفة والقدس الشرقية.

ثالثها : لم تفلح العلاقات الإسرائيلية بالعديد من الدول الأفريقية في الحيلولة دون إصدار هذا القرار الذي يدين إسرائيل، بما يعد فشلا وخيبة أمل للسياسة الإسرائيلية في القارة

الأفريقية، وانتكاسة تستوجب إعادة النظر في العلاقات الإسرائيلية – الأفريقية، وتقيمها في ضوء المستجدات كي يتسنى التعامل معها خلال المرحلة المقبلة. ودفع هذا بعض القادة والمسئولين الإسرائيليين إلى إعادة التفكير في جدوى تقديم المساعدات والمعونات الإسرائيلية والتي تمنحها للدول الأفريقية طالما أن موقفها في غير صالح إسرائيل [٦٣].

رابعها : حث القرار الدول الأفريقية على استخدام نفوذها لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بما شكل سابقة في قرارات المنظمة، وبداية حقيقة لما أصدرته المنظمة في وقت لاحق من قرارات مؤيدة للحق العربي عامة والحق المصري خاصة، وكذلك إتباع المنظمة للشرعية الدولية.

وقد صرح أحد المسئولين في وزارة الخارجية في جمهورية ساحل العاج (كوت ديفوار) بأن حوالي ١٥ ممثلا لبعض الأقطار التي تتلقى مساعدات من إسرائيل ومن ضمنها الدول الخمسة الأعضاء في مجلس الوفاق[٦٤] بالإضافة إلى غانا قد أبدوا تحفظا على القرار، وطالبوا بأن يكون الانسحاب الإسرائيلي مقرونا بضمانات للأمن الإسرائيلي، كما اتهموا الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية دياللوتيللي أنه تسرع في إدخال إدانة إسرائيل في القرار دون دراسة كافية للوضع في الشرق الأوسط [٦٥].

الدورة الثانية لمؤتمر وزراء خارجية المنظمة والاحتلال الإسرائيلي لسيناء عام ١٩٦٨:

عقد مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية في دورته الحادية عشر في الجزائر العاصمة في الفترة ما بين ٤ – ١٢ سبتمبر ١٩٦٨، أي قبل افتتاح مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في ١٣ سبتمبر١٩٦٨، وذلك لمناقشة الموضوعات التي سوف تعرض على المؤتمر، وإعداد مشروعات القرارات الخاصة بهذه الموضوعات لإقرارها من قبل مؤتمر القمة. وقد حضر اجتماع مجلس الوزراء في هذه الدورة ممثلو ٣٨ دولة، ومثل مصر وفدا برئاسة السيد محمود رياض وزير الخارجية [٦٦].

وكان هذا المؤتمر مخصصا لبحث الشئون الإدارية والمالية، ورغم ذلك فقد ناقش بعض الموضوعات السياسية : مثل تقرير لجنة التحرير الأفريقية، والتقرير السياسي للمؤتمر. ولكنه لم يتناول في مناقشاته الأزمة في الشرق الأوسط، بل أحال مسألة اتخاذ

القرار بشأن هذا الموضوع إلى مؤتمر القمة الذي عقد في الجزائر في الفترة ما بين ١٣ – ١٦ سبتمبر ١٩٦٨. وقد جاءت الإشارة الوحيدة للأزمة في الشرق الأوسط في المؤتمر الوزاري في الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه الرئيس الجزائري هواري بومدين (١٩٦٥ – ١٩٧٨) والذي تناول فيه المشكلات الرئيسة التي تواجه القارة الأفريقية، وركز فيه على العدوان الذي دبرته الإمبريالية ضد العالم العربي، وضرورة القيام بعمل أفريقي موحد لنصرة القضايا العربية من ذلك الاعتداء الغاشم على الأراضي العربية، وفي القلب منها جلاء إسرائيل عن الأراضي العربية المحتلة في سيناء والجولان والضفة والقدس، وأن تحل القضية الفلسطينية التي تمثل الأزمة الحقيقية في الشرق الأوسط [٦٧].

الدورة الأولى لمجلس وزراء خارجية المنظمة والاحتلال الإسرائيلي لسيناء عام ١٩٦٩:

عقدت هذه الدورة في أديس أبابا في الفترة من ١٧ – ٢٢ فبراير ١٩٦٩ وصدر عنها قرار بشأن الأزمة في الشرق الأوسط نص على :

" بعد الاستماع إلى تصريح رئيس الوفد المصري بشأن الوضع الراهن في الشرق الأوسط منذ مؤتمر القمة السابق والذي عقد في الجزائر العاصمة في سبتمبر ١٩٦٨، وعلما بأن الأوضاع تتدهور بخطورة في هذا الجزء من العالم، وبأن الحكومة المصرية قد أعلنت عن استعدادها تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ والذي يقضي بالانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة، فإن المؤتمر يعبر عن التزامه بالقرار الذي تبناه مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر العاصمة في سبتمبر ١٩٦٨ "[٦٨].وصدر هذا القرار على الرغم من أن بعض مندوبو الدول الأعضاء قد أكدوا بأنه ليست لديهم أية صلاحيات من حكوماتهم لمناقشة الوضع في الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، ويعد صدور هذا القرار انكماشا للتأييد الإسرائيلي في القارة. وقد أيدت كل من مالاوي، بتسوانا، وسوازيلاند تحفظها على هذا القرار [٦٩]. والدول الثلاث لها علاقاتها الوثيقة مع إسرائيل.

الدورة الثانية لمجلس وزراء خارجية المنظمة والاحتلال الإسرائيلي لسيناء عام ١٩٦٩: عقدت الدورة الثانية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في العاصمة

الإثيوبية أديس أبابا في الفترة من ٢٧ أغسطس إلى ٤ سبتمبر ١٩٦٩، ولم يصدر خلال تلك الدورة أية قرارات لها علاقة بالصراع العربي الإسرائيلي وتم إحالة تلك المسألة إلى مؤتمر القمة الذي عقد في ختام أعمال المجلس. وهكذا فإن عام ١٩٦٩ لم يشهد على المستوى الوزاري أي تغيرا سلبيا على الموقف الأفريقي من الأوضاع في الشرق الأوسط، بل ثباتا على قرارات عام ١٩٦٨.

عقدت المنظمة دورتين لمجلس وزراء الخارجية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، كانت الأولى في فبراير ١٩٧٠، وكان الثانية في أغسطس من نفس العام.

الدورة الأولى لمجلس وزراء خارجية المنظمة والاحتلال الإسرائيلي لسيناء في فبراير ١٩٧٠:عقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية دورته العادية الرابعة عشر في أديس أبابا، خلال الفترة ٢٧فبراير – ٦ مارس ١٩٧٠، وحضر المؤتمر الذي افتتحه الإمبراطور هيلاسلاسي جميع أعضاء المنظمة، وعرض الأمين العام للمنظمةديااللوتيللي تقريرا على المؤتمر عن نشاط المنظمة منذ انتهاء الدورة الماضية في سبتمبر ١٩٦٩، وتناول في عرضه الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المصرية [٧٠].

وكان على رأس الوفد المصري السيد صلاح جوهر وكيل وزارة الخارجية المصرية، الذي ألقى كلمته أمام المجلس وذكر فيها " أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية يشكل تحديا لأفريقيا كلها،بما يماثل سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والاستعمار البرتغالي، وحكم الأقلية البيضاء في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي الحالية) ".

وقرر المجلس إرسال برقية إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر، مؤكدا له تعاطف المجلس وتضامنه مع مصر، واستنكاره لاحتلال إسرائيل للأراضي المصرية في سيناء، خاصة وأنها تحتل جزءا من الأراضي الأفريقية[٧١]. وقد اكتفى المجلس في دورته هذه بما سبق في هذا الشأن، فلم يصدر أية قرارات أو توصيات تتعلق بالأوضاع في الشرق الأوسط.

الدورة الثانية لمجلس وزراء خارجية المنظمة والاحتلال الإسرائيلي لسيناء في أغسطس ١٩٧٠:عقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته الخامسة عشر في أديس

أبابا في الفترة ٢٤-٣١ أغسطس ١٩٧٠، وقد حضر المؤتمر الذي افتتحه الإمبراطور هيلاسلاسي جميع الأعضاء البالغ عددهم ٤١ عضوا.[٧٢] وقد عبَّر في كلمته عن الترحيب بالاتجاهات التي كانت سائدة آنذاك لحلحلة وتسوية الأزمة في الشرق الأوسط [٧٣].

وانتقد السيد ديالوتيلليأمين عام المنظمة الموقف الإسرائيلي، ورفضه تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر١٩٦٧، وطالب بإعادة دراسة الأزمة، والتي تثير قلق منظمة الوحدة الأفريقية ومن ورائها الدول الأفريقية، حيث أن دولة مُؤسسة من دولها وهي "**مصر**" قد اغتصب جزء من أراضيها، وأضاف أنه سيعمل على أن تكرس المنظمة وأجهزتها المختلفة اهتمامها الكامل بهذه القضية، بهدف العثور على حلول عادلة، تخدم المصالح الحيوية للدولة المصرية، وتحقق لها وحدة أراضيها[٧٤].

واقترح السيد محمد فائق رئيس الوفد المصري ووزير الدولة للشئون الخارجية المصرية، أن تكون الأزمة في الشرق الأوسط على جدول أعمال مؤتمر القمة، وأن تكون بعنوان استمرار الاحتلال الإسرائيلي لجزء من أراضي مصر، وحظى هذا الاقتراح بالموافقة بالإجماع من قبل مجلس وزراء المنظمة[٧٥]. واختتم هذا المؤتمر جلساته في ٣١ أغسطس دون أن يصدر أي قرار أو توصية بشأن الصراع العربي الإسرائيلي.

مؤتمر وزراء خارجية المنظمة والاحتلال الإسرائيلي لسيناء عام ١٩٧١:

وحضر اجتماعات المؤتمر في دورته هذه ٣٧ دولة، وقد مثل مصر فيها السيد حافظ إسماعيل وزير الدولة للشئون الخارجية، وقد أدلى بتصريح لجريدة الأهرام المصرية قبيل سفره قال فيه "أنه من الطبيعي أنيُعرض موضوع الشرق الأوسط أمام المؤتمر الأفريقي باعتبار أن قضية مصر هي قضية كل أفريقيا، وباعتبار أن احتلال جزء من أراضي مصر يعد عدوانا على القارة كلها، ومصر لا تذهب إلى المنظمة لتطالبها باستصدار قرار يدين إسرائيل بل أننا نحضر اجتماعات المنظمة لنشارك في أعمالها،ونعطي فكرنا وتجاربنا ونناقش مشاكلنا، فإذا كانت قضية العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية قضية أفريقية، فإن من الضروري أن تشترك معنا الدول الأفريقية باعتبارنا دولة أفريقية في مواجهة هذا الغزو الاستعماري[٧٦].

وأشار أيضا إلى أن الدول الأفريقية تساند الحق العربي تأييدا لقرارات الأمم المتحدة، وأكد على إدانة المنظمة عرقلة الوصول لتسوية عبر مجلس الأمن، وأن مصر تتوجه إلى حضور المؤتمر، تطبيقا لسياستها الرامية إلى تحقيق الدعم والتأييد المستمر لكافة حركات التحرر الأفريقية، ولكافة القضايا التي تهم القارة.[٧٧]إلا أن أمانة المؤتمر أحالت بحث مشكلة الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي إلى مؤتمر القمة لمناقشته بغية اتخاذ القرار اللازم لتأييد الحق العربي[٧٨].

مؤتمر وزراء خارجية المنظمة والاحتلال الإسرائيلي لسيناء يونيو ١٩٧٢:

عقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية دورته التاسعة عشر في العاصمة المغربية الرباط، خلال الفترة من ٥-١٠ يونيو، وحضرها وفود ٤٠ دولة أفريقية،عدا مالاوي، كما حضرها للمرة الأولى في تاريخها ١٢ وفدا من الحركات الوطنية الأفريقية بصفة مراقبين. ولم يتم إدراج الأزمة في الشرق الأوسط على جدول أعمال المؤتمر. ولكن كانت خطبة افتتاح المؤتمر التي ألقاها ملك المغرب الحسن الثاني (١٩٦١ - ١٩٩٩)جاء فيها ضرورة مناقشة قضية تحرير الأراضي المصرية الأفريقية من الاحتلال الأجنبي الإسرائيلي[٧٩].

الدورة الأولى لمؤتمر وزراء خارجية المنظمة والاحتلال الإسرائيلي لسيناء في فبراير ١٩٧٣:

عقد مجلس وزراء المنظمة دورته العادية العشرون خلال الفترة ٥-١٠ فبراير في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. وقد ترأس د. محمد حسن الزيات وزير الخارجية الوفد المصري في هذه الدورة، وألقى بيانا عرض فيه سياسة مصر تجاه مشكلات القارة : وأهمهما الاستعمار والعنصرية، وأن السياسة المصرية تواجههما بمنتهى القوة في أي بقعة من بقاع القارة، وتساند الكفاح الوطني من أجل نيل الاستقلال الوطني والكرامة الإنسانية، كما تساند الشعوب لنيل حريتها من نظام الفصل العنصري، ولذا فهي تواجه الاحتلال الإسرائيلي العنصري في سيناء المحتلة. كما تحدث عن تطورات الأزمة في الشرق الأوسط، وأوضح في كلمته مدى التعنت الإسرائيلي،ورفضه تنفيذ قرارات مجلس الأمن والمحافل الدولية [٨٠].

وكانت قضية الشرق الأوسط ماثلة بوضوح في جدول أعمال المؤتمر، فقد أعرب المجلس عن قلقه الشديد، لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي على نحو غير مشروع، لأراضي إحدى الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية وهي "مصر"، كما أعرب المجلس عن استياءه البالغ من التعنت الإسرائيلي إزاء تجاهل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والقرارات العديدة الصادرة من منظمة الوحدة الأفريقية(٨١).

وطالب المجلس في قراره من إسرائيل بالانسحاب الكامل والفوري دون قيد أو شرط، من كافة الأراضي المصرية المحتلة من يونيو ١٩٦٧، وأكد المجلس على تضامنه التام مع الحقوق **المصرية** في نضالها المشروع، بكافة الوسائل الدبلوماسية وغير الدبلوماسية، لتحقيق وحدة أراضيها، وطالب كافة الأعضاء بالتضامن مع مصر لتحقيق تلك الأهداف.(٨٢) وأكد المجلس أيضا على أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٨٥١(٨٣)، ورقم ٢٩٤٩ (٨٤)والتي تؤكد على عدم السماح بالاستيلاء على الأراضي بالقوة، هم الأساس لأية تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط (٨٥).

وبرزت القضية **الفلسطينية** بشكل واضح في هذه الدورة، حيث لم يكتف بإدماجها في قضية الصراع العربي الإسرائيلي والأزمة في الشرق الأوسط، وإنما كان لها قرارا منفصلا مساندا للحق الفلسطيني، فقد شجب المجلس رفض إسرائيل الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة، وسياستها التوسعية التي أدت إلى تشريد الشعب الفلسطيني من أرضه وطرده من وطنه، وأعرب المجلس عن رفضه لسياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أعرب المجلس أيضا عن تأييده التام لكافة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، المتمثلة في نيل حريته واستقلاله الوطني، وتحرير كامل أرضه من الاحتلال، وأن ينال حقه الكامل في تقرير مصيره (٨٦).

وألقى السيد بابا حسن وزير خارجية تشاد ورئيس هذه الدورة خطابا تناول فيه أسباب قطع تشاد لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، ودعا الدول الأفريقية إلى قطع علاقاتها مع إسرائيل تضامنا مع مصر والدول العربية، ودفعا لخطر إسرائيل على القارة الأفريقية (٨٧).

وأرسل السيد بابا حسن رئيس الدورة برقية تأييد، نيابة عن أعضاء المجلس للسيد الرئيس المصري محمد أنور السادات (١٩٧٠ – ١٩٨١)، أعرب فيها لسيادته عن تأييد مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العشرين للجهود التي بذلتها مصر، من أجل تحرير الأراضي المحتلة من قبل الكيان[٨٨] الإسرائيلي[٨٩]. وفي ذلك دلالة على مدى الاهتمام التي توليه المنظمة ومجلس وزرائها بالقضية العربية، وما تبذله مصر حينئذ من جهود وتضحيات، لاسترداد الحق العربي.

ويتضح مما سبق ؛ أن القضية العربية بكل أوجهها أصبحت واضحة أمام دول المنظمة، التي لم تقصر في إصدار القرارات التي تساند الحق العربي : سواء كان ذلك يخص الأراضي المصرية المحتلة في سيناء، أو الأراضي العربية الأخرى المحتلة، وأن ما بذلته إسرائيل من جهود في القارة، فقدته بعد حرب ١٩٦٧، بعد أن كُشف الغطاء عن طبيعة العلاقة بينها وبين الاستعمار والعنصرية،والتدخل في الشئون الداخلية للدول الأفريقية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يبحث فيها مؤتمر وزراء الخارجية موضوعات سياسية على جانب من الأهمية، خاصة بعد أن خصت القضية الفلسطينية فى قرارها، إذ كان من المتعارف عليه أن دورات المجلس التي تعقد فى شهر فبراير تكون مخصصة لإقرار ميزانية المنظمة[٩٠].

الدورة الثانية لمؤتمر وزراء خارجية المنظمة والاحتلال الإسرائيلي في مايو ١٩٧٣:

عقد مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية جلسته العادية الحادية والعشرين بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، خلال الفترة ١٧–٢٤ مايو ١٩٧٣، وحضر تلك الدورة وفود ٤١ دولة أفريقية عضوافى المنظمة، وتم انتخاب السيد أريكبوأوكويArikpoOkoi وزير خارجية نيجيريا(١٩٦٧–١٩٧٥) رئيسا لتلك الدورة الحادية والعشرين.

وقد ألقى السيد أبوزيد دوردة وزير الإعلام والإرشاد القومي الليبي ورئيس الوفد الليبي، بيانه أمام كافة أعضاء المجلس وفى جلسة مفتوحة على الهواء مباشرة حيث نقلته الإذاعة والتلفزيون، تحدث عن إمكانية نقل مقر منظمة الوحدة الأفريقية من أديس أبابا إلى أية دولة أفريقية أخرى، وعلل ذلك بأن نظام الحكم الإثيوبي يتعامل مع إسرائيل، حيث أن لإسرائيل سفارة فى أديس أبابا، هذا بالإضافة لعدد كبير من الخبراء

الإسرائيليين، ناهيك عن التعاون الإثيوبي مع الولايات المتحدة الأمريكية بما يشكل خطورة – من وجهة نظر البيان الليبي– على أمن وسلامة الوفود الأفريقية، ويضر بالمصالح الحيوية الأفريقية، وطالب بإدراج العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية فى جدول أعمال مؤتمر القمة لمناقشتها[٩١].

كان رد الفعل الإثيوبي على البيان الليبي متوقعا، فقد ثار لهذا الاقتراح ورفضه رفضا باتا، واعتبر أنه ليس من حق الوفد الليبي أن يتدخل فى الشأن الداخلي لأية دولة أفريقية مستقلة كاملة السيادة، وأنه من حق إثيوبيا إدارة شئونها الداخلية وفق مصالحها. وأدرك الكثير من الوفود أن البيان الليبي قد تجاوز عن الحدود المسموح بها دبلوماسيا بشكل قد يهدد أعمال المجلس، لكن الوفد الليبي لم يتراجع عن موقفه، رغم تدخل عدد من الوفود ومن أهمها الوفد المصري لتهدئة الموقف بين الجانبين، واستكمالا لأعمال المجلس.[٩٢]

وأعلن الوفد الليبي انسحابه من اجتماعات المجلس بعد اعتراض عدد من الوفود الأفريقية على مقترحه، وحاول الوفد الليبي أن يدرج مسألة نقل المنظمة إلى عاصمة أخرى، واقترح القاهرة على اعتبار: أنها أكبر عاصمة أفريقية، ومركز للمواصلات الدولية، وللحيلولة دون فصل شمال القارة عن جنوبها، هذا بالإضافة لكونها مقرا لمنظمة التضامن الأفروآسيوي، وكذا جامعة الدول العربية، ناهيك عن كونها مقرا لعدد كبير من السفارات الأفريقية،مما يسهل الإعداد والترتيب لعقد المؤتمرات.[٩٣]

وأعلن السيد أريكبوأوكوي وزير خارجية نيجيريا ورئيس المجلس أن اقتراح ليبيا لا يتفق مع ميثاق المنظمة، وقد فشلت المحاولات الليبية فى إدراج مقترحها في جدول أعمال المؤتمر، بعد رفض عدد كبير من الأعضاء.[٩٤] ورغم ذلك أعلن السيد أبوزيد دوردة رئيس الوفد الليبي، أنه سيثير مسألة العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية مرة أخرى في مؤتمر القمة، وكذا مسألة قطع العلاقات بشكل جماعي بين الدول الأفريقية وإسرائيل.[٩٥]

وناقش المجلس في ٢٣ مايو المشروع الختامي للبيان السياسي الذي سيصدر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة، والذي يلزم الدول الأفريقية باتخاذ إجراءات جماعية لمساندة **مصر** من أجل تحرير كافة الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل [٩٦].

ولم يوضح البيان الكيفية التي ستساند بها الدول الأفريقية مصر، وكذلك لم يوضح تلك الإجراءات بشكل دقيق. وانتهت أعمال الدورة بالموافقة على مشروع البيان الذي سيصدر عن مؤتمر القمة، وعلى النص الخاص بمساندة مصر والدول العربية لاستعادة أراضيها من قبل الكيان الصهيوني [٩٧].وليتكرر تعبير الكيان الصهيوني، بما يمكن أن يعد – تأثرا بوجهة النظر العربية – عدم اعتراف من قبل المنظمة بقيام دولة إسرائيل، على اعتبار أنها دولة قامت على اغتصاب الحقوق، والاستيلاء على الأراضي بالقوة.

٢ – مؤتمرات رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والاحتلال الإسرائيلي لسيناء :

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والاحتلال الإسرائيلي لسيناء عام ١٩٦٧:

يمكننا أن نعتبر أن مؤتمر القمة الأفريقية لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية الأعضاء في المنظمة والذي عقد في كينشاسا بالكونغو في دورته العادية الرابعة خلال الفترة ١١ – ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ نقطة البداية لتعاطف المنظمة مع الأمة العربية والصراع العربي الإسرائيلي، حيث أنه منذ هذا المؤتمر بدأت المنظمة بالتعاطف مع مصر وحدها فى البداية باعتبارها عضو مؤسس وبارز في المنظمة.

وحضر إلى المؤتمر ١٧ رئيس دولة إلى جانب وزراء من ١٩ دولة أخرى من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية نيابة عن رؤساء هذه الدول، وكانت الدولة الوحيدة التي لم تحضر لا في مؤتمر وزراء الخارجية ولا في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات هي مالاوي[٩٨] كما حضرها يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة [٩٩]. وقد تغيب الرئيس المصري جمال عبد الناصر عن المؤتمر لظروف العدوان الإسرائيلي، كما تغيب الرئيس الجزائري هواري بومدين وهو رئيس دولة عربية لها قيمة وثقل في أفريقيا، ولعل ذلك ما ساهم في تفسير الطريقة التي تناول بها المؤتمر تلك القضية.

ولم يتضمن جدول أعمال المؤتمر الصراع العربي الإسرائيلي، وإنما تضمن بعض المشكلات الأخرى التي تشغل اهتمام القارة الأفريقية ومن بينها الموقف الذي يجب أن يتخذه تجاه النظام العنصري في روديسيا وتجاه التفرقة العنصرية في أفريقيا الجنوبية

والوضع في جنوب شرق أفريقيا والمستعمرات البرتغالية – أنجولا وموزمبيق – والتدخل الأجنبي في بعض البلدان الأفريقية [١٠٠].

وصرح السيد محمد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان بأن الوفد السوداني إلى مؤتمر القمة الأفريقي سيعرض أزمة الشرق الأوسط في المؤتمر، وسيطلب من الدول الأفريقية اتخاذ إجراءات دبلوماسية محددة بهذا الشأن [١٠١]. وفي تصريح آخر للسيد محمد أحمد محجوب في مؤتمر صحفي **قال "إن السودان سيلح خلال مؤتمر القمة الأفريقي على بذل جهود عربية أفريقية موحدة في الأمم المتحدة لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي"** [١٠٢] وفي إجابة على سؤال عما إذا كان الوفد المصري سيعرض مسألة العدوان الإسرائيلي على المؤتمر قال السيد محمد فائق وزير الإرشاد القومي المصري ورئيس الوفد المصري إلى مؤتمر القمة الأفريقي " **إن هذا الموضوع لم يدرج في جدول أعمال المؤتمر لكن بطبيعة الحال سوف نشرح تفاصيل المؤامرة الاستعمارية ووجهة نظر العرب في هذا الصدد باعتبار أن قضية السلام في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي هي قضية واحدة لا تتجزأ** "[١٠٣].

وافتتح الرئيس الكونغولي جوزيف موبوتوMobuto (١٩٦٥-١٩٩٧) رئيس جمهورية الكونغو كينشاسا فى ١١ سبتمبر ١٩٦٧ المؤتمر بكلمة لم يشر فيها من قريب أو من بعيد إلى العدوان الإسرائيلي [١٠٤]. وكان ذلك هو نفس مسلك الإمبراطور الإثيوبي هيلاسلاسي، الذي ألقى كلمة تحدث فيها عن حاجة أفريقيا إلي إيجاد حلول مشتركة لمشكلات القارة الأفريقية [١٠٥].

وجاءت الإشارة الوحيدة لقضية العدوان في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر في كلمة السيد إسماعيل الأزهري رئيس مجلس السيادة[١٠٦] في السودان (١٩٦٥ – ١٩٦٩)الذي اعتبر أن **العدوان على مصر واحتلال جزء من أراضيها يعد هجوما على كل دولة أفريقية منفردة،** هذا فضلا عن احتواء الكلمة من حث الدول الأفريقية على أن تعمل لوضع حد للعدوان الإسرائيلي على الدول العربية وحل أزمة الشرق الأوسط ووضع حد للصراع العربي الإسرائيلي لإشاعة الاستقرار في تلك المنطقة [١٠٧].

وعقد المؤتمر فى اليوم الثاني لاجتماعاته جلسته المغلقة الأولى وذلك لمناقشة جدول أعماله. وألقى السيد محمد فائق رئيس الوفد المصري بيانا تناول فيه العدوان الإسرائيلي على الدول العربية وسياسة إسرائيل العدوانية وأطماعها التوسعية على حساب شعوب المنطقة، وكذلك تناول ضرورة السعي لحل المشكلة الفلسطينية. وقال أيضا أن عدم طلب مصر إدراج موضوع العدوان في جدول أعمال المؤتمر ليس ناتجا عن عدم الإيمان بأهمية عرضه أو عن الاعتقاد بأن المنظمة غير مختصة أو غير مهتمة ببحث العدوان الإسرائيلي على دولة أفريقية أو أزمة الشرق الأوسط، ولكن حرصا على نجاح المؤتمر فكان اختيارنا ألا ندخل في تفصيلات تلك المشكلة، وأكد أن الفرصة سوف تتاح بعد أيام قلائل في الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحثها، وأن مصر على يقين من اتخاذ الدول الأفريقية موقفا عادلا يتفق مع المبادئ السامية التي تضمنها ميثاق المنظمة [١٠٨].

وأكد السيد محمد فائق أن اهتمام أفريقيا بالعدوان واضح من خلال التأييد الصريح الذي تلقته مصر من عدد كبير من الدول الأفريقية الأعضاء فى المنظمة، وتدرك مصر محاولات بقية الدول الأفريقية للبحث عن حل للمشكلة في ضوء ما هو متوفر لديها من بيانات، وأضاف أنه يتضح من دراسة البيانات التي ألقيت باسم الدول الأفريقية في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة أسف هذه الدول لاحتلال جزء من أراضي دولة أفريقية شقيقة ومطالبتها بانسحاب القوات المحتلة[١٠٩].

وأضاف السيد محمد فائق أن هناك بعض الدول الأفريقية قد وقعت في شرك الدعايات التي صورت إسرائيل – بغير حق – على أنها دولة صغيرة تريد أن تدافع عن بقاءها وأمنها. فإسرائيل دولة تتوسع على حساب شعوب المنطقة معتمدة على العون الخارجي الضخم الذي تتلقاه في المجالات العسكرية والمالية والدعائية، وقال إن مصر تعلم أن الاستعمار قد أمد إسرائيل بالسلاح وأدوات التكنولوجيا والمتطوعين، ولديها أدلة على اشتراك جنوب أفريقيا في عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ إلى جانب إسرائيل ضد الدول العربية [١١٠].

ثم قال إن **موقف مصر يتلخص فى نقاط ثلاث :**

أولها – تحقيق السلام في الشرق الأوسط وذلك لن يتأتى إلا بحل القضية الفلسطينية، وبذلك تتفرغ شعوب المنطقة للبناء والتنمية بمأمن من أعمال التوسع والعدوان.

ثانيها – ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية خلف الخطوط التي تجاوزتها في عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧.

ثالثها – ضرورة احترام حقوق شعب فلسطين من مسلمين ومسحيين.

واختتم السيد محمد فائق كلمته بقوله : " إننا نعتقد أن الأزمة الخطيرة التي نواجهها لا تواجه بلادنا وحدها بل تواجه قارتنا الأفريقية كلها، وهذا ما يُعرض المنطقة كلها للأخطار، ولذلك حرصت القاهرة على بيان موقفها صريحا أمام المؤتمر في الوقت الذي لا تطلب فيه منه أي قرار أو توصية" (١١١).

ويتضح من خلال كلمة السيد محمد فائق أن هناك إحساسا عاما بأن المناخ مازال غير ملائم في منظمة الوحدة الأفريقية لتحريك أو إصدار قرار ملائم لصالح الدول العربية وقضية الصراع العربي الإسرائيلي، بمعنى أن دفع المنظمة لاتخاذ قرار سوف يؤدي إلى صدور قرار ضعيف وذلك لاستمرار وجود النفوذ الإسرائيلي وبشكل قوي وواسع في أفريقيا، حيث أن هناك مصالح مشتركة مع العديد من الدول الأفريقية، هذا بالإضافة لأن الوجود الإسرائيلي لم يكن يستمد قوته في ذاته ولكن من صلاته الوطيدة مع النفوذ الغربي وخاصة الولايات المتحدة، ولذا فإن كل ما طلبته مصر كان مزيد من التفهم لحقيقة الكيان الإسرائيلي واغتصابه للأراضي وعدوانه على الدول العربية خاصة وأن قضية العدوان الإسرائيلي كانت على وشك أن تناقش في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولذا فمصر والدول العربية تحتاج إلى تأييد الدول الأفريقية لها حينئذ.

وعقد مؤتمر القمة في الرابع عشر من سبتمبر ١٩٦٧ جلسة طويلة فوق العادة لم تكن مقررة من قبل وافق خلالها ملوك ورؤساء وممثلو الدول الأعضاء في المنظمة **بالإجماع** على دعوة الأمم المتحدة لمطالبة إسرائيل بسرعة الانسحاب من الأراضي التابعة لمصر، وذلك من خلال الإعلان الذي صدر بهذا الصدد وجاء فيه(١١٢) : " **إن مؤتمر القمة إذ يعيد تأكيد تمسكه بمبدأ احترام سيادة الدول الأعضاء والمحافظة على سلامة أراضيها، وإذ يعرب عن قلقه إزاء الموقف الخطير الذي يسود مصر وهي بلد أفريقي**

تحتل قوة أجنبية جزءا من أراضيه يعرب عن تعاطفه معها، ويقرر السعي داخل الأمم المتحدة كي يتم الجلاء عن أراضيها "

ويتضح مما سبق عدة حقائق :

أولها – أنه جاء في صورة إعلان Declaration وليس قرار Resolution وهناك فارق بين الخيار الأول والخيار الثاني، فالثاني أكثر قوة وفاعلية.

ثانيها – أنه لم يتضمن الإشارة إلى إسرائيل صراحة وإنما أشار إليها باعتبارها قوة أجنبية Foreign Power، وربما كان ذلك تمشيا مع رغبة الدول الأفريقية في عدم وصف إسرائيل بأنها دولة معتدية (١١٣).

ثالثها – أنه تجنب أية إشارة إلى أبعاد القضية الأخرى بخلاف تلك المرتبطة بتحرير الأراضيالمصرية، أي أنه لم يشر إلى الدولتين العربيتين الآخرتين اللتين تعرضتا للعدوان – سوريا والأردن – وكذلك لم يتم الإشارة إلى قضية العرب المحورية وهي القضية الفلسطينية.

رابعها – أنه استبعد أن تكون المنظمة ساحة للبحث المفصل للقضية،وقرر أن تسعى الدول الأفريقية في الأمم المتحدة لإنجاز الجلاء عن الأراضي وبدون أن يضع توجيهات محددة لذلك.

خامسها – أن البيان المصري الذي ألقاه السيد محمد فائق قد ترك أثرا، حيث أنه وضع المنظمة أمام مسئولياتها في إطار الميثاق، فأما أن تقوم بها أو لا تقوم بها، بدون ممارسة ضغط أو إلزام من الجانب المصري، وهذا مما استدعى عقد تلك الجلسة غير المقررة، وبدون طلب من قبل مصر.

سادسها– بعض أعضاء المنظمة من الدول العربية، وهؤلاء لهم موقف من قضية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ومصر دولة من دول المنظمة، وتؤيدها الدول العربية وبعض الدول الأفريقية ذات النظم الثورية، وهذا ما لم تستطع المنظمة أن تغض الطرف عنه في مثل هذه الظروف، ولذا فكان لابد وأن يترجم ذلك إلى مواقف وقرارات.

كان إصدار المؤتمر لهذا الإعلان بالرغم من أن أزمة الشرق الأوسط لم تكن مدرجة في جدول أعمال المؤتمر، لهو أبلغ دليل على أن الدول الأفريقية بدأت تعي أبعاد العدوان الإسرائيلي، فللمرة الأولى تناقش قضية كان يعتبرها الكثير من رؤساء الدول الأفريقية مشكلة خارجية بالنسبة للقارة الأفريقية، وكان معظم هؤلاء الرؤساء لا يرغبون في إقحام أنفسهم في مشكلات لا تخص صميم القارة الأفريقية، لذا يمكن اعتبار هذا الإعلان خطوة من وجهة النظر العربية.ومنذ إصدار المؤتمر للإعلان السابق وجه العرب جانبا من جهودهم نحو كسب مواقف الدول الأفريقية ومنظمتهم في صف قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

مؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة والاحتلال الإسرائيلي لسيناء في سبتمبر ١٩٦٨:

افتتح الرئيس الكونغولي جوزيف موبوتو رئيس جمهورية الكونغو كينشاسا المؤتمر، والذي عقد في الجزائر في الفترة ما بين ١٣ – ١٦ سبتمبر ١٩٦٨ بصفته رئيس المؤتمر السابق وذلك قبل أن يتخلى عن منصبه للرئيس الجزائري هواري بومدين الذي تولى رئاسة المؤتمر في دورته الجديدة.وحضر المؤتمر وفود ٤٠ دولة أفريقية أي جميع الدول الأعضاء في المنظمة باستثناء جمهورية مالاوي التي أعلن رئيسها د. هاستنجز باندا(Hastings Banda ١٩٦١ – ١٩٩٤) في ١٥ أغسطس بأن حكومته لن تحضر المؤتمر إلا إذا عقد في مكان بعيد عن العالم العربي الذي أدعى بأنه لا يمكن ضمان سلامة بعثة بلاده فيه. وقد مثلت ١٧ دولة من بين الدول التي حضرت المؤتمر على مستوى رؤساء الدول [١١٤].

وألقى الرئيس الجزائري هواري بومدين خطابا مطولا استمر لقرابة أربعين دقيقة في افتتاح المؤتمر، ودعا فى كلمته إلى تأييد الشعب الفلسطيني وحيا كفاحه، وأن هذا الشعب الباسل أخذ بعد طول انتظار مصيره بيده، وأستأنف كفاحه من أجل حريته وكرامته[١١٥].

وعقد مؤتمر القمة الأفريقي في ١٥ سبتمبر جلسة سرية لبحث المسائل المدرجة في جدول أعماله، وقد ظل جدول أعمال المؤتمر سريا، بعد أن قررت الدول الأفريقية عدم إذاعته. وفي جلسة سرية ثانية لرؤساء الدول الأفريقية تحدث عدد من الرؤساء الأفارقة

عن جوانب الأزمة في الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي تمهيدا لإقرار مشروع قرار في هذا الشأن،كما استمع رؤساء الدول إلى بيان مفصل عن الوضع في الشرق الأوسط من قبل رئيس الوفد المصري ووزير الخارجية السيد محمود رياض[١١٦].

واتخذ المؤتمر في ختام جلسته قرارا بشأن النزاع في الشرق الأوسط، فقد أدان القرار إسرائيل إدانة مباشرة بسبب اغتصابها وعدوانها على الأراضي العربية : الأفريقية منها والآسيوية سواء كانت تلك الأراضي في مصر أو سوريا أو الأردن أو الأراضي الفلسطينية، كما ساند الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وحظي القرار بتأييد ٣٨ صوتا ضد لا شئ مع تغيب دولتين عن التصويت وهما : ليسوتو وسوازيلاند.[١١٧]

وأكد القرار أيضا – بعد الاستماع إلى بيان رئيس الوفد المصري ووزير خارجيتها السيد محمود رياض الخاص بالأزمة في الشرق الأوسط – على دعم وتأييد مصرفي نضالها من أجل تحرير سيناء، كما طالب القرار وبشكل مباشر من إسرائيل بانسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضي العربية المحتلة والالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الخاص بهذا الشأن. وناشد القرار جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية أن تستخدم نفوذها لضمان تنفيذ قرار منظمة الوحدة الأفريقية[١١٨].

وصدر هذا القرار رغم قيام إسرائيل بنشاط واسع خلال تلك الفترة في كافة أنحاء القارة الأفريقية، حيث قام وزير خارجيتها حينئذ أباإيبانAbba Eban(١٩٦٦ – ١٩٧٤) خلال شهر أغسطس ١٩٦٨ بزيارة لأكثر من عاصمة أفريقية مبتدئا بالسنغال، وعقد مؤتمرا لسفراء وبعثات إسرائيل الدبلوماسية في القارة الأفريقية في أبيدجان عاصمة ساحل العاج (كوت ديفوار). فكان هدفه من تلك الزيارة هو زيادة النشاط الدبلوماسي والسياسي الإسرائيلي في أفريقيا من أجل منعها من الميل نحو الحق العربي ومحاولة منع الدول الأفريقية المشاركة من إصدار قرارات من منظمة الوحدة الأفريقية تدين إسرائيل أو تطالبها بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها[١١٩].

وبنظرة متفحصة إلى مضمون هذا القرار الذي تمخض عنه مؤتمر القمة في الجزائر سبتمبر ١٩٦٨ نتبين أن قرار المؤتمر الوزاري في فبراير ١٩٦٨ الذي طالب بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وليس فقط من الأراضي المصرية

المحتلة، إلى جانب مناشدته الدول الأعضاء في المنظمة استخدام نفوذها لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والصادر من مجلس الأمن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧. وهكذا فإن التحول الإيجابي من وجهة النظر العربية الذي حدث في المؤتمر الوزاري في فبراير ١٩٦٨ قد انتقل إلى مستوى القمة في سبتمبر ١٩٦٨.

ولعل **التساؤل** الذي يطرح نفسه **لماذا تغير الموقف الأفريقي من عام ١٩٦٧ إلى العام التالي مباشرة ١٩٦٨تجاه الاحتلال الإسرائيلي لسيناء؟**

حدث هذا التغير في موقف المنظمة نتيجة لوجود قرار من مجلس الأمن تستند إليه المنظمة، وهو القرار رقم ٢٤٢ الصادر في نوفمبر ١٩٦٧، والذي أكد على عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في حرب يونيو ١٩٦٧. ووجود هذا القرار وضع المنظمة أمام مسئولياتها في القارة، فأصبح من الواجب أن يكون لها موقف أو قرار من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المصرية، وهى قضية أصبحت تمس بشكل مباشر إحدى الدول الأعضاء في المنظمة وهي مصر.

قيام الدبلوماسية العربية عامة والمصرية والجزائرية خاصة في إيضاح حقيقة الصراع في الشرق الأوسط للدول الأفريقية[١٢٠]في ظل عدم الإدراك الكامل من كثير من الدول الأفريقية لطبيعة القضية العربية وعدالة مطالبها، في ظل خلل في نقل الصورة من الجانب العربي إلى صنّاع ومتخذي القرار في القارة الأفريقية، ناهيك عن قصور نقل حقيقة الأوضاع أمام المواطن الأفريقي مما يجعل من الصعوبة بمكان خلق رأي عام أفريقي في قضايا بعينها، وذلك نتيجة تأثر الإعلام الأفريقي بالإعلام الغربي بدرجة ملحوظة [١٢١].

ويدفع في هذا الاتجاه وجود نخب سياسية وثقافية متأثرة بالإعلام الغربي الذي لا يدفع في حقيقة الأمر نحو تبصرة المواطن الأفريقي بحقيقة الأوضاع[١٢٢] في الشرق الأوسط ولا يصور إسرائيل على أنها كيان معتدي على الأراضي والحقوق العربية. هذا بالإضافة لتعسف إسرائيل واعتدائها الصارخ والغاشم على الدول والأراضي العربية مما

دفع الدول الأفريقية نحو فهم أكثر للقضية، والاتجاه نحو التأييد الفعال للجانب العربي، خاصة مع إبداء الطرف العربي لقدر كبير من المقاومة للعدوان الإسرائيلي.

وساعد المواقف العربية الجماعية من قضايا التحرر الأفريقي، ودعم حركات الاستقلال في القارة، وتعزيز العلاقات الثنائية والجماعية مع القارة الأفريقية على اتخاذ القارة لذلك الموقف، والذي لم يكن سوى بداية لسلسلة متتابعة من المواقف المؤيدة للحقوق العربية، في إطار القضية الكبرى وهي الصراع العربي الإسرائيلي.

مؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة والاحتلال الإسرائيلي لسيناء ١٩٦٩:

عقد مؤتمر القمة الأفريقي السادس لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في الفترة ما بين ٦ – ١٠ سبتمبر ١٩٦٩. وافتتح الرئيس هواري بومدين جلسات المؤتمر بصفته رئيسا للدورة السابقة التي عقدت في الجزائر ١٩٦٨، وبعد ذلك انتخب الرئيس أحمدو اهيدجوAhmadouAhidjo(١٩٦٠–١٩٨٢) رئيس جمهورية الكاميرون رئيسا للدورة الثامنة لمنظمة الوحدة الأفريقية [١٢٣]وحضر هذا المؤتمر ١٢ رئيس دولة، واثنان من نواب الرؤساء و٣ من رؤساء الوزارات، ووزراء من ٢٤ دولة الباقية، ويوثانتالأمين العام للأمم المتحدة، بالإضافة لعدد من المراقبين من حركات التحرير الوطنية [١٢٤].

وأدرجت الأزمة والأوضاع في الشرق الأوسط ضمن أربعة[١٢٥] موضوعات هامة تضمنها جدول أعمال المؤتمر [١٢٦]. ومن الملاحظ أن هذه هي المرة الأولى في تاريخ المنظمة التي يدرج فيها الوضع في الشرق الأوسط في جدول أعمال منظمة الوحدة الأفريقية بشكل مستقل أي في بند خاص[١٢٧]، واعتبر هذا دليلا على حدوث تحول خطير في موقف المنظمة تجاه القضية.

وتناولت كلمات الرؤساء الذين تحدثوا في جلسة الافتتاح،الصراع العربي الإسرائيلي، فجاء في خطاب الرئيس الجزائري هواري بومدين واصفا العدوان الإسرائيلي بأنه قوة استعمارية إمبريالية ماتزال تحتل الأراضي العربية في : مصر وسوريا والأردن والأراضي الفلسطينية، على الرغم من قرارات الأمم المتحدة، وبل وإقدامها على إحراق

المسجد الأقصى فى تحدٍ سافرٍ للشعوب العربية والإسلامية بل والإنسانية جمعاء، واعتبر ذلك امتهانا للحرمات والقيم الروحية الإنسانية [١٢٨].

وطالب الرئيس السوداني جعفر نميري (١٩٦٩ – ١٩٨٥) المؤتمر أن يشجب إسرائيل لرفضها الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة، وأشاد بموقف المنظمة بإدانتها للاحتلال الإسرائيلي لمصر وهي قطر أفريقي عظيم، يؤدي دوره في سبيل التحرير والتطور، كما حيا كفاح الشعب الفلسطيني في سبيل نيل حريته المسلوبة وأرضه المغتصبة.[١٢٩]

وأشار الإمبراطور الإثيوبي هيلاسلاسي في كلمته إلى الأزمة في الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي وذكر أن الأوضاع في الشرق الأوسط تزداد تدهورا، وطالب بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وإيجاد حل بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧. [١٣٠] ومن الملاحظ أن الإمبراطور هيلاسلاسي لم يشر في خطابه صراحة إلى إسرائيل أو يذكر أيه إدانة لها. كما أكد في خطابه عرضه للقيام بالمساعي الحميدة للتوصل إلى حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط[١٣١].

وألقى السيد محمد فائق وزير الإرشاد القومي ورئيس الوفد المصري بيانا في الجلسة الختامية ذكر فيه : مدى الشعور بالمساندة الأفريقية في نضالنا العادل، فقد أصدرتم من القرارات ما كان له في نفوس شعبنا المصري أعمق الأثر". ثم استعرض السيد محمد فائق ظروف الأزمة وإصرار إسرائيل على رفض قرارات مجلس الأمن واعتداءاتها المتكررة، وكيف أن مصر قبلت كل محاولات إقرار السلام في المنطقة والتي فشلت بسبب تحدي إسرائيل للمجتمع الدولي واستفزازاتها للرأي العام وآخرها إحراق المسجد الأقصى [١٣٢].

وتحدث الرئيس ماريان نجوابيMarienNgouabi(١٩٦٩ – ١٩٧٧) رئيس جمهورية الكونغو برازافيل، فأدان الاستعمار والعنصرية في جنوب أفريقيا والشرق الأوسط، ثم استنكر العدوان الإسرائيلي على الأراضي المصرية خاصة والعربية عامة. وأعلن أن بلاده قررت سحب القائم بالأعمال الكونغولي من تل أبيب، وكذلك رفض

واستنكر الدعوة التي وجهت له من قبل السفير الإسرائيلي للقيام بزيارة إلى إسرائيل. وتحدث مندوبو السنغال وموريتانيا ومالي فأدانوا إسرائيل لتحديها القارة الأفريقية(١٣٣).

ولعل من الملاحظ؛ أن التأييد للموقف العربي وقضاياه داخل منظمة الوحدة الأفريقية كان نابعا من الدول العربية الأفريقية الأعضاء في المنظمة إلى جانب بعض الدول الأفريقية الثورية، أما التأييد للجانب الإسرائيلي فكان نابعا من جانب بعض الدول الأفريقية المحافظة، والتي كانت تربطها بإسرائيل بعض العلاقات والمصالح. وأصدر المؤتمر قرارين بشأن الأزمة في الشرق الأوسط **أولهما** : كان نتيجة للعدوان الغاشم الذي شنته القوات الإسرائيلية في التاسع من سبتمبر ١٩٦٩ على بقعة من الأراضي المصرية (١٣٤)أثناء اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ولذلك اتخذ المؤتمر قرارا ضد اعتداء القوات الإسرائيلية على مصر وجاء فيه :**أن رؤساء الدول والحكومات قد تلقوا أنباء الاعتداء الغاشم على الأراضي المصرية بمنتهى الأسى إبان انعقاد جلسات المؤتمر في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، ولذا فقد قررنا ثلاثة قرارات:**

- شجب هذا العمل العدواني، مثله مثل جميع الأعمال العدوانية الأخرى الموجهة ضد دولة شقيقة.
- نرغب في أن نؤكد من جديد – في هذا الوقت – تضامننا مع مصر.
- نناشد ضمير البشرية أن يعمل كل ما فى وسعه لكي يجنب قارتنا – التي عانت كثيرا من عمليات الغزو من جانب قوات أجنبية – أن تصبح من جديد مسرحا للتوتر والصراع الذي قد يسفر عن نتائج لا يمكن التكهن بها سواء لأفريقيا أو لباقي العالم(١٣٥).

ثانيهما : تضمن القرار تأكيد التضامن مع مصر وتأكيد القرار الصادر عن مؤتمر قمة الجزائر في ديسمبر ١٩٦٨(١٣٦). ويعنى هذا من الناحية العملية أن الموقف الأفريقي كما عبر عنه مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٩ ظل يعتبر قرار قمة ١٩٦٨ أساسا له.

وصدر في نهاية اجتماعات المؤتمر قرارا يعرب عن القلق العميق إزاء الموقف المتدهور في المنطقة بسبب عدم انسحاب قوات الاحتلال رغم قرارات مجلس الأمن

ومنظمة الوحدة الأفريقية، ويؤكد معارضة المؤتمر لاحتلال أراضي دولة أو جزء من أراضيها، ويؤكد التضامن مع مصر في موقفها.وتضمن ديباجة القرار الإشادة بالموقف المصري، إزاء التطورات والأحداث الجديدة في المنطقة، كما أشارت إلى القلق العميق للمؤتمر إزاء الموقف المتدهور في المنطقة بسبب عدم انسحاب قوات الاحتلال على الرغم من قرارات مجلس الأمن، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومعارضته لاحتلال قوات أية دولة لجزء من أراضي دولة أخري أو جميع أراضيها.

وتحدث الرئيس الكاميروني أحمدو اهيدجو رئيس المؤتمر في خطابه الختامي قائلا أن منظمة الوحدة الأفريقية تدين استعمال القوة في حل الخلافات والمنازعات بين الدول، وكذلك تدين أي اعتداء جديد على الأراضي والحقوق المصرية والعربية. كما أضاف متحدثا بالنيابة عن الملوك والرؤساء الأفارقة بقوله " يؤسفنا أن نرى أراضي عزيزة علينا تنتهك سيادتها ونطالب بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وإننا واثقون أنه عن طريق تطبيق هذا القرار يمكن الوصول إلى حل سلمي، وحتى يتم ذلك يجب اتخاذ تدابير فعالة لحماية البقاع المقدسة [١٣٧].

وتضامنا مع الموقف العربي أجمع الرؤساء الأفارقة على إرسال رسالة تضامن للرئيس جمال عبد الناصر أعربوا فيها عن تضامنهم وإدانتهم للغارات الإسرائيلية[١٣٨]. وبالنيابة عن المؤتمر أرسل السيد أحمدو أهيدجو رئيس المؤتمر برقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر [١٣٩].

وأكد السيد محمد فائق على أن تأييد الدول الأفريقية للحق العربي وقضاياه نابع من انكشاف حقيقة إسرائيل أمامهم بعد إصرارها على سياستها العدوانية على الأراضي والحقوق العربية، وأيضا على سياستها العنصرية إزاء الحقوق الفلسطينية، وإزاء سياستها وإجراءاتها التوسعية على الأراضي العربية مستخدمة في ذلك القوة الغاشمة[١٤٠].

مؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمةوالاحتلال الإسرائيلي لسيناء عام ١٩٧٠:

عقد فى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا مؤتمر رؤساء الدول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته السابعة في الفترة من الأول إلى الثالث من سبتمبر ١٩٧٠،

وحضر المؤتمر كل الدول الأعضاء البالغ عددهم ٤١ دولة، وكان هذا المؤتمر هو أقصر مؤتمر عقدته المنظمة في تاريخها.[١٤١]

ودعا السيد دياللوتيلليأمين عام المنظمة إلى اتخاذ إجراء عملي لتسوية الأزمة، يذهب إلى مدىًأبعد من مجرد عبارات التضامن مع مصر تلك الدولة المؤسسة للمنظمة، وذكر أن كافة أجهزة المنظمة ستكرس جهدها واهتمامها لهذه القضية بهدف إيجاد تسوية عادلة تخدم المصالح المصرية، كما تخدم المصالح الأفريقية بل والإنسانية كلها. وأشار السيد دياللوتيللي إلى نص المادتين[١٤٢] الثانية والثالثة من ميثاق المنظمة، اللتان تلزمان الدول الأعضاء بالتضامن في الدفاع المشترك، عن وحدة أراضي أية دولة عضو فى المنظمة تتعرض للعدوان[١٤٣].

وتقدمت السنغال بمشروع قرار بشأن العدوان المستمر على مصر، وبناء عليه أصدر المؤتمر قرارا بالتأكيد على القرارات السابقة للمنظمة في سبتمبر ١٩٦٨ وديسمبر ١٩٦٩، وعلى معارضته لاحتلال أية دولة لجزء من أراضي دولة أخرى أو كلها. كما أشار القرار إلى القلق البالغ لاستمرار احتلال قوات أجنبية لأراضي دولة عضو في المنظمة لمدة تزيد على ثلاث سنوات مما يشكل تهديدا للسلام العالمي.[١٤٤] وأكد القرار على تحقيق التضامن مع مصر، ومناشدة جميع الدول الأعضاء في المنظمة تأييد الممثل الخاص للأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ تنفيذا كاملا غير مشروط، كما طالب القرار الدول الأعضاء في المنظمة باستخدام نفوذهم لضمان التنفيذ الكامل لهذا القرار[١٤٥].

وأعلن الرئيس السوداني جعفر نميري معلقًا على قرارات المؤتمر" أنهااتسمت بروح التضامن والإخاء"، وأن التأييد الكاسح الذي حظيت به مصر وضع أفريقيا كلها مساندة لموقف مصر، التي تخوض حربا عنيفة من أجل الشعوب العربية والأفريقية، وهي بذلك تضع فصل الختام لمحاولات الاستعمار فصل القارة إلى شمال الصحراء "العربي" وجنوب الصحراء "الأفريقي" [١٤٦].

- مؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة والاحتلال الإسرائيلي لسيناء ١٩٧١:

عُقدت فى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا خلال الفترة من ٢١ – ٢٣ يونيو الدورة الثامنة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لعام ١٩٧١. وحضر المؤتمر ٣٩ دولة من الدول الأعضاء فى المنظمة، وتضمن جدول أعمال المؤتمر مناقشة قضية الشرق الأوسط**والاحتلال الإسرائيلي لسيناء**(١٤٧).

وطرحت المنظمة الاحتلال الإسرائيلي لسيناء للمناقشة، وتحدث رئيس الوفد المصري السيد حافظ إسماعيل وزير الدولة للشئون الخارجية،وقال إن مصر اقترحت فتح قناة السويس للملاحة(١٤٨)، وذلك بحكم أهميتها الكبرى لدول شرق أفريقيا وجنوب آسيا، ولكن حال دون تنفيذ المبادرة التي طرحتها مصر، تلك الاشتراطات التي وضعتها إسرائيل بما يعيق عقد هدنة بين الطرفين، وبما يتيح لإسرائيل الاستمرار في احتلال الأراضي العربية تمهيدا لضمها بشكل نهائي. وقارن بين الإجراءات والممارسات العنصرية فى جنوب أفريقيا وبما تقوم به إسرائيل هي الأخرى من ممارسات قمعية فى الأراضي العربية، وفى ختام حديثه عبر عن تأكده من تضامن الدول الأفريقية والمنظمة مع الحقوق المصرية والعربية (١٤٩).

واتخذ المجلس قرارا بالإجماع بشأن العدوان الإسرائيلي على الأراضي المصرية والعربية، حيث أكد القرار على ضرورة الانسحاب الفوري والشامل من كافة الأراضي العربية المحتلة، تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧. كما أعرب المجلس عن تأييده الكامل، لكافة الجهود التي بذلها السفير يارنج (١٥٠)الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، للإحلال السلام العادل والشامل فى الشرق الأوسط. وفى المقابل فقد أعلن المجلس شجبه للتحدي الإسرائيلي لهذه المبادرة وطلب منها المجلس الرد الإيجابي عليها. وقد كلف القرار رئيس المنظمة الرئيس الموريتاني مختار ولد دادا (١٩٦٠ – ١٩٧٨) بالتشاور مع رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء فى المنظمة بغية تنفيذ القرار (١٥١)

– مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في المنظمة والاحتلال الإسرائيلي لسيناء عام ١٩٧٢:

افتتح مؤتمر القمة الأفريقية دورته العادية في الرباط خلال الفترة ١٢ – ١٥ يونيو ١٩٧٢، وقد حضرها كل أعضاء المنظمة ٤١ عضوا عدا مالاوي، هذا بالإضافة للسيد كورت فالدهايمWaldheim (١٩٧٢-١٩٨١) الأمين العام للأمم المتحدة، كما حضر وفد يمثل منظمة التحرير الفلسطينية.وتم انتخاب الملك الحسن الثاني ملك المغرب بالإجماع رئيسا للدورة خلفا للرئيس الموريتاني مختار ولد دادا رئيس الدورة السابقة[١٥٢].

وألقى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة كلمةفى جلسة الافتتاح أشار فيها بوضوح إلى التعنت الإسرائيلي، والآثار المترتبة على اغتصابه الأراضي العربية الأفريقية، والجرائم اللاإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل في الأراضي العربية المغتصبة، وتحديها للمجتمع الدولي وقرارات مجلس الأمن، كما أشار في كلمته أيضا إلى الموقف المصري وتعامله مع تلك الأوضاع بالوسائل المناسبة سواء كانت عسكرية أو دبلوماسية، وشد على يد مصر وحثها على الاستمرار في بذل تلك الجهود، ريثما يتم استرداد الأراضي العربية من يد الاحتلال الإسرائيلي.[١٥٣]

وكان على رأس جدول أعمال المؤتمر الأزمة في الشرق الأوسط والعدوان الإسرائيلي على الأراضي المصرية، وقدم الرئيس الموريتاني مختار ولد دادا رئيس لجنة العشرة[١٥٤]، والرئيس السنغالي ليوبولد سيدار سنجور رئيس لجنة الحكماء الأربعة عرضا للاتصالات التي قامت بها اللجنتان[١٥٥]، والنتائج التي أسفرت عن عمل اللجنتين، وتم تشكيل لجنة على مستوى وزراء خارجية دول لجنة العشرة بالإضافة للجزائر والمغرب من أجل صياغة مشروع قرار حول تلك الاتصالات ونتائجها [١٥٦].

وقدم رئيس وفد ليبيريا مشروع قرار نيابة عن لجنة الصياغة، وطالبت إثيوبيا بإجراء تعديل في مشروع القرار قبل عرضه للتصويت، وكانت الإضافة الإثيوبية هي منع أي تأييد لإسرائيل[١٥٧]، أى أنها سعت لتقوية تأثير القرار ضد إسرائيل.

وفى الرابع عشر من يونيو ١٩٧٢ تمت الموافقة بالإجماع ودون أية تحفظات على القرار، الذي أشاد في ديباجته بتعاون مصر مع لجنة العشرة وبموقفها الإيجابي، وجهودها الدائمة لاستعادة السلام في المنطقة، وشجب موقف إسرائيل المعوق للسلام، والذي يحول دون استئناف مهمة يارنج ويدعو إسرائيل لأن تصرّح علنا بتمسكها بمبدأ

عدم ضم الأراضي باستخدام القوة، ويدعوها للانسحاب الفوري والعاجل وغير المشروط من كافة الأراضي العربية المحتلة وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ [١٥٨].

وأكد القرار باسم التضامن الأفريقي مساندته الفعالة لمصر في نضالها المشروع لاستعادة وحدة أراضيها كاملة **وبكافة الوسائل**، ودعا القرار إلى أن تقدم كافة الدول الأفريقية الأعضاء في المنظمة كافة أوجه الدعم والمساعدة لمصر. كما طالب القرار أيضا من كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ جميع المبادرات من أجل انسحاب إسرائيل الفوري وغير المشروط من الأراضي العربية، وشجب موقف إسرائيل الذي يعرقل عملية السلام فى الشرق الأوسط، والمتحدي بعدم تنفيذه لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، القائم على أساس ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنع الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة.[١٥٩]

وطالب القرار من جميع الدول الامتناع عن إمداد إسرائيل بأية أسلحة أو معدات عسكرية أو تقديم أي وجه من أوجه الدعم أو التأييد المعنوي، وذلك للحيلولة دون تعزيز قدراتها العسكرية التي تمكنها من الاستمرار في احتلال الأراضي العربية والأفريقية. [١٦٠]

ويعد هذا القرار الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية في ١٤ يونيو ١٩٧٢ أقوى قرار أفريقي أصدرته في هذه القضية حتى هذا الحين، فقد ساند الجهود العربية عامة ومصر خاصة في سعيهما الحثيث لاستعادة الأراضي العربية المغتصبة، وفى انتهاج كافة الوسائل الممكنة سواء كانت: دبلوماسية أو عسكرية فى استرداد الأراضي المحتلة، وهو ما لم تنص عليه أية قرارات سابقة سواء قبل ١٩٦٧ أو بعدها، بما يعد تحولا نوعيا في نظرة الأفارقة لقضية الصراع العربي الإسرائيلي، والذي كان انعكاسا للانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، وعدم تنفيذها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وإفشالها لكافة الجهود الدبلوماسية والسلمية. وأيضا للجهود **المصرية** والعربية في تبصرة الأفارقة بحقيقة الأوضاع في الشرق الأوسط وبطبيعة الأزمة.

وطالب القرار من الدول الأفريقية وبحضور كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة، تكثيف التعاون بين الدول الأفريقية في الأمم المتحدة وكافة المحافل الدولية، لاتخاذ كافة المبادرات لانسحاب إسرائيل الفوري والعاجل من الأراضي العربية دون قيد أو شرط.

وقدمت المنظمة الأفريقية بذلك – وبشكل غير مباشر – دعما لتشكيل ما يمكن أن نطلق عليه جبهة أفريقية موحدة للدفاع عن الحقوق الأفريقية فى المنظمات الدولية.

وطالب القرار من الدول الأعضاء فى المنظمة الامتناع عن تقديم أي دعم أو مساعدات عسكرية أو تأييد معنوييُمَكِنُ إسرائيل من تعزيز قدراتها العسكرية واستمرارها في احتلال الأراضي العربية. فالسياسة الخارجية الإسرائيلية سعت سعيا حثيثا لتقوية علاقتها بدول القارة في إطار تطويق العالم العربي وبخاصة مصر، فقد أدركت إسرائيل بعد عقد مؤتمر باندونج ١٩٥٥ أهمية الدول الأفريقية وسعت لتقوية علاقتها بها خاصة بعد أن نالت معظم الدول الأفريقية استقلالها وأصبحت عضوا في الأمم المتحدة بما يُمكِنُ أن يشكل كتلة تصويتية تعتمد عليها إسرائيل فى المحافل الدولية. ويقول بن جوريونفى هذا الصدد: " إن أفريقيا أصبحت بعد تأمين حرية الملاحة في مضيق إيلات، تحتل الأولوية في علاقات "إسرائيل" الدولية، لأن هذه العلاقات ستحقق نتائج غاية فى الأهمية لكلا الطرفين".(١٦١)

وفي إطار عقيدة الأمن القومي "الإسرائيلي"؛ ترى "إسرائيل" في أفريقيا مجالا مهما لإدارة الصراع في الشرق الأوسط، وميدانا لا يمكن التخلي عنه في ظل العزلة السياسية والاقتصادية التي كانت تفرضها الدول العربية عليها، ولهذا سارعت "إسرائيل" إلى إنشاء علاقات سياسية وعسكرية واقتصادية مع الدول الأفريقية.(١٦٢)ولكن هذا القرار حرم إسرائيل من تلقى ذلك الدعم المعنوي فى المحافل الدولية. ولذا فقد كان هذا القرار كسبا كبيرا للقضية العربية، ودليلاً واضحاً لتراجع النفوذ الإسرائيلي فى الدول الأفريقية.

– ولكن التساؤل الذي يطرح نفسه ما هي الدوافع التي جعلت المنظمة ومن ورائها الدول الأفريقية تتخذ مثل هذا القرار؟.

- الجهود التي بذلتها الدول العربية الأفريقية وخاصة مصر لتوضيح أبعاد القضية للدول الأفريقية بعد انتهاء حرب يونيو ١٩٦٧، ولعل هذا ما دفع بعض الدول الأفريقية مثل أوغندا لقطع علاقاتها بإسرائيل في ٣٠ مارس ١٩٧٢(١٦٣).

- تحطم الجهود السلمية التي قامت بها منظمة الوحدة الأفريقية وتمثل ذلك فى: لجنة العشرة[١٦٤]، واللجنة المنبثقة عنها وهي لجنة الحكماء الأربعة على صخرة العناد الإسرائيلي. بما ساهم في اتخاذ المنظمة مثل هذا القرار.

- التقارب العربي – الأفريقي خلال الفترة التي تلت حرب يونيو ١٩٦٧، إيمانا من الدول العربية بأهمية الدور الأفريقي سياسيا واستراتيجيا، وانعكس ذلك بشكل واضح في تقديم الدول العربية – خاصة النفطية منها – الدعم للدول الأفريقية [١٦٥].

- الموقف الإسرائيلي المتعنت إزاء سحب قواته من الأراضي العربية المحتلة، ورفض إسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وكذلك القرارات المتوالية لمنظمة الوحدة الأفريقية منذ عام ١٩٦٨ وحتى ١٩٧٢.

- لقيت إسرائيل[١٦٦] هجوما عنيفا على سياساتها الأفريقية الداعمة للاستعمار الغربي، والأدوار التي لعبتها إسرائيل فى دعم الحركات الانفصالية لاسيما حركة بيافرا[١٦٧]Biafra في نيجيريا، وكذلك دعمها للبرتغال بالمال والسلاح والخبراء والفنيين في حروبها في المستعمرات البرتغالية (أنجولا وموزمبيق) فى أفريقيا.كما تورطت في كثير من العمليات العسكرية السرية فى الأراضي الأفريقية، ناهيك عن دعمها الدائم لحكومة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا[١٦٨] مما غير الحالة الذهنية فى عقول الزعماء الأفارقة عن إسرائيل لتصبح صنوا للاستعمار الذي تحاربه القارة، والتدخل فى الشئون الداخلية رغبة فى تفتيتها.

- ورغبة من إسرائيل في الحيلولة دون اتخاذ الدول الأفريقية أي قرار ضدها فى هذه الدورة، فإن رئيسة الوزراء الإسرائيلية السيدة جولدا مائير (١٩٦٩ – ١٩٧٤) أرسلت خمس رسائل شخصية لخمسة من أعضاء لجنة العشرة، وتناولت فى تلك الرسائل استعداد إسرائيل لاستقبال اللجنة المشكلة لبحث عملية السلام استمرارا للجهود السلمية، وطلبت رئيسة الوزراء الإسرائيلية فى خطاباتها الخمس أيضا، بذل كافة الجهود الممكنة للضغط على بقية أعضاء لجنة العشرة لإحياء مهمتها من جديد، وتحذرهم من التسرع بإصدار قرار يؤدي إلى القضاء على الجهود السلمية. فابلغ الرؤساء الخمس الرئيس الموريتاني مختار ولد دادا بالأمر، فتبين لأعضاء المنظمة

أهمية الإجماع لإصدار قرار يدين استيلاء إسرائيل على الأراضي بالقوة، ويقف مع الحقوق العربية، ويعيد الهيبة للمنظمة وزعاماتها الأفريقية، ويضع إسرائيل فى مكانها اللائق، بعد أن تصور ساساتها إمكانية التحكم في قرارات المنظمة.(١٦٩)

ويتضح من تعدد الدوافع السابقة أن الموقف الأفريقي وجد أن هناك جهودا بذلتها مصر ومن ورائها الدول العربية لإيضاح حقيقة الأوضاع أمام النخب الأفريقية، واتضحت صورة إسرائيل أمام الأفارقة أنها صنو للاستعمار الذي تحاربه القارة، وأنها قد احتلت الأراضي العربية بالقوة، وقامت بانتهاكات بالغة لحقوق الإنسان، ولم ترضخ لقرارات مجلس الأمن أو غيرها من المحافل الدولية، بل إنها لم تعر اهتماما للجهود السلمية التي بذلتها المنظمة، بل وحاولت استخدامها للحيلولة دون اتخاذ قرار. هذا بالإضافة لحدوث تقارب عربي أفريقي أدي إلى تدعيم موقف الأفارقة اقتصاديا. كل ذلك كان مدعاة لإصدار هذا القرار.

- وهناك تساؤل أخر يطرح نفسه وهو كيف استقبلت إسرائيل هذا القرار، وما هو رد فعلها إزاءه، وما هو صدى القرار الأفريقي دوليا ؟

كان أول رد فعل إسرائيلي على هذا القرار من وزير خارجيتها أبا إيبان، الذي كان حينئذ فى زيارة إلى العاصمة الدانماركية كوبنهاجن Copenhagen، وصرح بأنه توقع إصدار مثل هذا القرار لسيطرة الدول العربية على منظمة الوحدة الأفريقية (١٧٠) كما ذكر أيضا أن رؤساء الدول الأفريقية يطلبون بعد كل قرار أن تزيد إسرائيل من تعاونها معهم، وألا تكترث بمثل هذه القرارات التي تصدرها منظمة الوحدة الأفريقية(١٧١). وتلك التصريحات الإسرائيلية تعد إهانة بالغة للمنظمة وللزعامات الأفريقية، والتي كانت تأتي في إطار الاستهانة بالمحافل الدولية والإقليمية في ظل مساندة غربية واضحة.(١٧٢)

وكان إصدار هذا القرار من منظمة الوحدة الأفريقية مؤشرا واضحا على تراجع مكانة إسرائيل فى أفريقيا، لاسيما بعد أن قامت بعض البلدان الأفريقية مثل :أوغندا التي أعلنت قطع علاقاتها مع إسرائيل في ٣٠ مارس ١٩٧٢، وتبعتها تشاد التي قطعت علاقاتها بها في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢، كما أعلنت الكونغو برازافيل قطع علاقاتها بإسرائيل في ٣١ ديسمبر ١٩٧٢.(١٧٣)

وعلق رئيس جمهورية ليبيريا ويليام تولبرتWilliam R. Tolbert(١٩٧١ – ١٩٨٠) على هذا القرار قائلا أنه أقوى قرار صدر عن منظمة الوحدة الأفريقية فى تاريخها كله، وأنه وضع القارة على الطريق السليم، كما أنه يضع القارة ودولها أمام مسئولياتهم الحقيقية فيما يمكن أن نطلق عليه الأمن القومي الأفريقي، وهذه الحقائق هي التي كانت وراء مساندة الدول الأفريقية للحقوق المصرية والعربية[١٧٤].

وعلق السياسي السوداني جوزيف أودهوJoseph H Oduhoعضو المكتب السياسي السوداني والمجلس التنفيذي للأقاليم الجنوبية (١٩٧٢ – ١٩٧٥) على قرار المنظمة بشأن القضية فى الشرق الأوسط قائلا: " أن المؤتمر كان أنجح مؤتمرات القمة الأفريقية، وأن قراره حول قضية الصراع العربي الإسرائيلي كان أبرز نتائج المؤتمر، وكانت إدانة القرار لإسرائيل موقفا مشرقا للقارة الأفريقية جميعها [١٧٥].

وكان رد فعل الصحافة[١٧٦] العالمية على قرار منظمة الوحدة الأفريقية واضحا وضوح القرار، فاعتبرت الصحف الاشتراكية أن الدول الأفريقية لم تبحث مشكلة الشرق الأوسط فقط، ولكن بحثت بشكل موسع مسألة دولة إسرائيل وما تقوم به من أعمال تخريبية فى بعض البلدان الأفريقية، واعتبرت أن هذا القرار ضربة للصهيونية والاستعمار والامبريالية، لأنه عكس وحدة الشعوب الأفريقية فى مناهضة الاستعمار وكافة أصناف التدخل الأجنبي فى القارة الأفريقية.

وقد تناولت الصحافة الغربية التعليق على القرار فقد ذكرت صحيفة التمبو[١٧٧] IL TEMPOالإيطالية أن إسرائيل فقدت في خمس سنوات المكانة التي استطاعت أن تخلقها لنفسها فى أفريقيا، وأن التضامن الأفريقي لعب دورا فعالا ضد إسرائيل. أما صحيفة التايمزTimes البريطانية فقد اعتبرت أن القرار الخاص بقضية الشرق الأوسط أكد على المساندة الفعالة لنضال مصر المشروع لاستعادة أراضيها. وكان تصور صحيفة لوموند LE Mondeالفرنسية نافذا حيث اعتبرت أن إصدار هذا القرار انتصارا كبيرا للعرب داخل منظمة الوحدة الأفريقية وأنه صنّف النظام في إسرائيل كعدو من أعداء القارة الأفريقية التقليديين :كنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والاستعمار البرتغالي،

وأن الدبلوماسية المصرية تمكنت فى عزل إسرائيل عن حلفائها الأفارقة، فى ظل مساندة وتأييد عربي للتحركات المصرية.

- مؤتمر رؤساء الدول وحكومات المنظمة والاحتلال الإسرائيلي لسيناء عام ١٩٧٣:

أقيم فى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا فى ٢٤-٢٥ مايو احتفال بالعيد العاشر لقيام المنظمة، وحضر الاحتفال وفود ٤١ دولة أفريقية. (١٧٨) ومثل مصر وفد برأسه السيد محمد أنور السادات رئيس الجمهورية، وضم السيد حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية، ود. محمد حسن الزيات وزير الخارجية، والسيد حافظ إسماعيل مستشار الرئيس للأمن القومي، ود. أشرف غربال المستشار الصحفي لرئيس الجمهورية.(١٧٩)

وأجرى الرئيس السادات العديد من اللقاءات برؤساء الوفود الأفريقية، كما أجرت الوفود العربية اتصالات مكثفة بالحكومة الإثيوبية وأمين عام المنظمة، وتقرر على إثرها عدم توجيه الدعوة للسفير الإسرائيلي في إثيوبيا، لحضور احتفالات المنظمة بالذكرى العاشرة لتأسيسها، ليصبح بذلك السفير الوحيد من بين رؤساء البعثات الدبلوماسية في أديس أبابا، الذي لم يتم توجيه الدعوة إليه.(١٨٠)

وألقى الإمبراطور الإثيوبي هيلاسلاسي كلمته فى الجلسة الافتتاحية لهذا الاحتفال، وتناول فيها قضية الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، وأكد فيها على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧، واعتبر الإمبراطور ذلك أحد أهم متطلبات السلام في المنطقة، وأكد على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وأن القضية أضحت تحظى باهتمامٍ كبيرٍ من المنظمة، فقد خضع جزء من أراضي مصر - وهي إحدى الدول الأعضاء - للاحتلال، ولذا يتعين التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وبشكل عاجل، حتى يعود السلام والاستقرار للمنطقة(١٨١).

وألقى الرئيس المصري محمد أنور السادات، خطابا أوضح فيه للوفود الأفريقية أن مصر ستجند كافة إمكاناتها في سبيل تحرير القارة من بقايا الاستعمار والعنصرية، وأنها تعتز بالتأييد الأفريقي لكفاح الشعب المصري من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة، التي يتحدى فيها المحتل إرادة العالم باحتلاله لجزء من أراضي دولة أفريقية، ويسلب

حقوق الشعب الفلسطيني، رافضا السلام الشامل والعادل. وطالب الدول والشعوب الأفريقية بالنظر إلى القضية المصرية لا باعتبارها قضية أرض محتلة فحسب، بل فى إطار أكبر على أنها اعتداء على أفريقيا وليس على جزء منها فقط، وأكد ثانية مساعي مصر من أجل الوصول لسلام حقيقي، قائم على العدل والكرامة كي يكون سلاما دائما يخدم المنطقة ويطمئن العالم(١٨٢).

وذكّرَ الرؤساء الأفارقة بالجهود التي بذلتها المنظمة وباللجنة الأفريقية المنبثقة عنها، ومطالبتها إسرائيل بتحكيم العقل والقانون من أجل الوصول لحل سلمي، إلا أن كل تلك الجهود فشلت أمام أطماع إسرائيل التوسعية،واستمرار اغتصابها للحق العربي، وحقوق الشعب الفلسطيني.وأكد الرئيس السادات على ضرورة الانسحاب التام للقوات الإسرائيلية، من كافة الأراضي العربية المحتلة، بدون قيد أو شرط، وعلى حق الشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره، وأن مصر تشحذ كل طاقاتها فى كافة المجالات، لاسترداد حقها الذي هو الأساس الوحيد للسلام العادل والشامل، وأكد على ثقته من مساندة وتضامن الدول الأفريقية مع مصر، فى صراعها مع الكيان الصهيوني.(١٨٣)

وتحدث الرئيس الجزائري هواري بومدين فى كلمته مخاطبا الدول الأفريقية التي تقيم علاقات مع إسرائيل، وطالبها بقطع تلك العلاقات أو على الأقل تجميدها إلى أن يتم تحرير كافة أراضي أفريقيا العربية. كما أعرب عن عدم ارتياحه من قيام إثيوبيا التي ناضلت طويلا ضد الإمبريالية بأن تعترف بوجود إسرائيل حليفة النظم العنصرية (١٨٤). وأن الدول الأفريقية لا يمكنها أن تتخذ مواقفا من الاستعمار والعنصرية واحتلال الأراضي بالقوة في شمال القارة، يختلف عن موقف الدول الأفريقية فى جنوبها.(١٨٥)

كما تحدث الرئيس الموريتاني مختار ولد دادا، فطالب فى خطابه بانسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية في سيناء وجميع الأراضي العربية المحتلة، وكذا احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وحقه الكامل والتام فى تقرير مصيره. كما تحدث الرئيس السوداني جعفر نميري، داعيا المنظمة إلى بذل المزيد من الجهد لحل الأزمة فى الشرق الأوسط، وأكد على أن الدول الأفريقية لا تستطيع أن تحتمل تلك السياسة الإسرائيلية التوسعية على حساب الأراضي العربية(١٨٦). وأكد الرئيس بوكاساBokassa(١٩٦٦ –

١٩٧٩) رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى في كلمته على أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية يماثل فى طبيعته الاضطهاد العنصري في جنوب أفريقيا،وهو النظام الذي تمقته أفريقيا كلها [١٨٧].

ويتضح اتفاق دول المنظمة على أن إسرائيل دولة مغتصبة، احتلت الأراضي العربية بالقوة، وتمارس فى تلك الأراضي أبشع صنوف القهر والاضطهاد والعنصرية، وأن الدول الأفريقية التي عانت من الاستعمار ترفض تلك الانتهاكات، واستندت الدول الأفريقية إلى قرارات المنظمات الدولية سواء كانت مجلس الأمن أو الجمعية العامة، وبطبيعة الحال قرارات المنظمة. وأدركت الدول الأفريقية أن إسرائيل تتسم بالعناد والصلف ولا تتجه لحل تلك القضية حلا سلميا، يحقق السلام فى المنطقة مستندة إلى التأييد الغربي لها فى ذلك. هذا بالإضافة إلى أن العرب – وبخاصة مصر – عازمون على استعادة الأراضي المغتصبة مهما كلفهم ذلك من تضحيات، فهم الطرف الأصيل فى هذه الأرض صاحب الحقوق التاريخية. وأن الطرف العربي يمد يده لشريكه الأفريقي فى الكفاح ضد الاستعمار والعنصرية، طالبا منهم التأييد والتضامن معه، حاثا إياهم على التنزه عن أدني نقيصة تشوب علاقاتهما، بالتطهر من علاقاته بإسرائيل، خاصة وأن بعض الدول الأفريقية كانت سباقة على تلك الدعوى بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

وافتتح الإمبراطور الإثيوبي هيلاسلاسي فى ٢٧ مايو جلسات المؤتمر الذي استمر حتى ٢٩ مايو، وكانت الأزمة فى الشرق الأوسط على جدول أعمال المؤتمر [١٨٨]. وطلب الرئيس الليبي السابق معمر القذافي (١٩٦٩ – ٢٠١١) من الدول الأفريقية قطع علاقاتها مع "الكيان الصهيوني" (إسرائيل) مساندة لمصر وللقضية العربية، كما طالب إثيوبيا بطرد السفير الإسرائيلي من أديس أبابا، وإن لم تستجب يتم نقل مقر المنظمة إلى عاصمة أفريقية أخرى، إلا أن الدول الأفريقية لم تستجب لذلك المطلب[١٨٩]، كما سبق ورفضته على المستوى الوزاري[١٩٠].

وأصدر المؤتمر البيان السياسي الخاص بالأوضاع الأفريقية فى ٢٨ مايو، وكانت قضية الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي واضحة فى البيان الذي أكد على

خطورة الأوضاع في الشرق الأوسط، بما يهدد أمن ووحدة القارة الإفريقية، وساندت المنظمة مصر وبقية الدول العربية في نضالها المشروع لاسترداد أراضيها من منطلق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وأكدت على دورها الدبلوماسي من خلال تشكيلها لجنة من عشرة رؤساء أفارقة لإيجاد حل والمساهمة في استرداد الأراضي المحتلة بالطرق المشروعة. وأكد البيان مرة أخرى على مساندته لمصر ولكافة الدول العربية في نضالها من أجل تحرير الأراضي المحتلة [١٩١].

وكان رد الفعل المصري إزاء هذا التأييد والتضامن، أن صرح السيد حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوفد المصري بالإنابة[١٩٢] أن هذا التأييد نابعا من دور ثورة يوليو التي حركت الواقع العربي والأفريقي، فمساهمات مصر في تحرير القارة الأفريقية لا يمكن أن ينساها الأفارقة، فلقد تعرضت مصر نتيجة لمواقفها المساندة والمؤيدة لأفريقيا لردود أفعال عنيفة من الاستعمار وأعداء الحرية، ليتفق كل هؤلاء على ضرب مصر، فهي رمز يريدون له أن يفقد قيمته، ولكن غاب عن أولئك أن الشعوب الأفريقية التي كانت قد وحدتهم وحدة المصير، اتفقت على مساندة مصر ضد هذا المخطط الشرس. وطلب الوفد المصري أن يتقدم وفد يمثل المنظمة فى اجتماعات الأمم المتحدة ليعبر عن وجهة النظر الأفريقية[١٩٣].

وشكل المؤتمر لجنة من ستة أعضاء تمثل مختلف الاتجاهات فى القارة، لإعداد مشروع قرار خاص بالأزمة فى الشرق الأوسط والاحتلال الإسرائيلي لسيناء، وهم إثيوبيا وتنزانيا من شرق القارة، والنيجر والسنغال من غرب القارة، وليسوتو وبتسوانا من جنوب القارة، أما شمال القارة فقد رؤي أن موقفه معروف بتأييده للحق العربي، ولذا رأت اللجنة أنه من الأفضل أن يكون قرارها مستقلا وبعيدا عن أي تأثير[١٩٤].

وأكد القرار على الالتزام بكافة قرارات منظمة الوحدة الأفريقية السابقة حول قضية الشرق الأوسط خاصة قرار مؤتمر الرباط يونيو ١٩٧٢، كما أكد أيضا على التزامه بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٨٥١ الصادر فى ديسمبر ١٩٧١، ورقم ٢٩٤٩ الصادر فى ديسمبر ١٩٧٢، والتي تؤكد على عدم

السماح بالاستيلاء على الأراضي بالقوة، وأن تلك القرارات هي الأساس لأية تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط [١٩٥].

وعبر القرار عن القلق البالغ لدول المنظمة، وذلك بسبب إصرار إسرائيل على رفض تطبيق قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بما يشكل تهديدا لأمن القارة الأفريقية، ولكافة الممارسات الإسرائيلية فى الأراضي العربية المحتلة، وكذا اتباعها لسياسة تهدف إلى خلق حالة من الأمر الواقع. واستنكر مشروع القرار المحاولات الإسرائيلية لعرقلة الجهود السلمية: كمهمة لجنة الرؤساء الأفارقة العشرة[١٩٦] وأضاف أن الموقف الإسرائيلي المتعنت قد يدفع الدول الأفريقية الأعضاء إلى اتخاذ تدابير سياسية واقتصادية ضد إسرائيل تمشيا مع ميثاقي المنظمة والأمم المتحدة، كما طالب القرار من الدول الكبرى عدم تقديم أي دعم لإسرائيل. كما عبر القرار عن ارتياحه لكافة الجهود التي تبذلها مصر من أجل السلام الشامل والعادل، وكذا تعاونها مع المنظمات والهيئات الدولية [١٩٧].

وأكد القرار تضامنه مع **مصر**، ومساندته الفعالة لها فيما تتخذه من خطوات فى نضالها المشروع لاستعادة أراضيها كاملة وبكافة الوسائل. وأيد القرار المبادرة المصرية، التي تقضي بأن يرفع الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا عن الموقف المتأزم فى الشرق الأوسط. وأعرب القرار عن أمله أن يتخذ مجلس الأمن كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، لإقامة سلام عادل وشامل فى المنطقة.[١٩٨] ودفع ذلك التأييد الأفريقي لمصر والحق العربي، إلى إلقاء السيد حسين الشافعي – رئيس الوفد المصري بالإنابة – كلمة أعرب فيها عن تقدير مصر وشعبها لتلك المساندة الأفريقية للحق العربي، وذكر أن الشعب المصري والشعوب العربية، لن تنسى ما قدمته الشعوب والدول الأفريقية من تأييد لها، من أجل نيل الحرية والكرامة.[١٩٩]

وطالب القرار باحترام كافة الحقوق الثابتة للشعب **الفلسطيني**في أرضه، وحقه في تقرير المصير، وأن ذلك يشكل اللبنة الحقيقية، والخطوة الأولى لبدء حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط. كما طالب القرار الاحتلال الإسرائيلي بالانسحاب الفوري وغير

المشروط من كافة الأراضي العربية المحتلة، وأعلن أن جميع التغيرات التي تدخلها إسرائيل تعد كأن لم تكن [٢٠٠].

وعين القرار وزراء خارجية سبع دول أعضاء فى المنظمة وهم:'' نيجيريا وتشاد وتنزانيا وغينيا والجزائر وكينيا والسودان''، للتحدث فى قضية الشرق الأوسط أمام مجلس الأمن بالنيابة عن أعضاء المنظمة، وذلك فى اجتماعات مجلس الأمن التي كان من المقرر انعقادها فى يونيو ١٩٧٣[٢٠١]. وكلف القرار رئيس الدورة العاشرة الرئيس النيجيري يعقوب جوون(١٩٦٦-١٩٧٥) Yakubu Gowon بأن يعرض وجهة نظر المنظمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة [٢٠٢].

ويتضح من قراءة قرار المنظمة فى دورتها العاشرة، أنها تؤيدمصرفى استرداد أراضيها بكافة الوسائل الدبلوماسية وغير الدبلوماسية، بما يعنى تأييد المنظمة لكافة الخطوات التي تتخذها مصر سواء كان ذلك بانتهاج الحل السلمي لتحرير الأرض متى كان ذلك ممكنا، أو باللجوء إلى استخدام القوة فى استرداد الأرض. كما ساندت لجوء مصر إلى انتهاج الطرق الشرعية والدبلوماسية، معتمدة على المنظمات الدولية :كالأمم المتحدة فى ممارسة الضغوط على الاحتلالالإسرائيلي لتحرير الأرض.

تبنت وبشكل واضح وجهة النظر المصرية فى تأييد الحق العربي،وتمثل ذلك فى اعتراف مؤتمر القمة الأفريقي بالحقوق الثابتة والتاريخية للشعب الفلسطيني، وحقه فى تقرير مصيره،وذلك يعد تطورا نوعيا، لتصبح وجهة النظر الأفريقية أكثر شمولية، فلم يعد يُنظر لذلك الصراع على أنه صراع على أرض مغتصبة وفقط، ولكن هناك حقوق لشعب عربي وهو الشعب الفلسطيني يرفض أن يفرط فيها، ولذا فقد حظيت القضية الفلسطينية وشعبها العربي بصك التأييد من المنظمة فى دورتها هذه.

واعتبرت المنظمة أن كافة الممارسات والإجراءات والانتهاكات، التي قام بها الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي المحتلة، وكأنها لم تكن، وبذا فقد أرجعت المنظمة الحق إلى أهله، مُتَبَنِّيَةً وجهة النظر المصرية والعربية فى ذلك. وأقرت المنظمة أن حل القضية الفلسطينية هو جزء أصيل وأساسي من حل الأزمة فى الشرق الأوسط.

كان تبني المنظمة لوجهة النظر المصرية فى الأمم المتحدة، مؤسسا لخلق موقف أفريقي موحد إزاء القضايا التي تهم الواقع الأفريقيفي المستقبل، واختارت المنظمة سبعة من وزراء الخارجية الأفارقة لحضور جلسة النقاش حول قضية الشرق الأوسط فى مجلس الأمن، للتعبير عن وجهة نظر المنظمة المساندة لمصر وللحق العربي، ودعما لأي قرار يصدره المجلس، خاصة مع أسف منظمة الوحدة الأفريقية على عدم تنفيذ إسرائيل لقرارات المنظمات الدولية والإقليمية، والذي يعد تحديا صارخا للشرعية. وكذلك أوفدت الرئيس النيجيري إلى اجتماعات الجمعية العامة ليعبر عن رأى المنظمة.

أثبت هذا المؤتمر مدى عمق الترابط العربي الأفريقي، إزاء القضايا المصيرية :كقضية الشرق الأوسط، ويعزى ذلك إلى دور الدبلوماسية المصرية خاصة والعربية عامة[٢٠٣] وفى ختام المؤتمر ألقى السيد حسين الشافعي رئيس الوفد المصري بالإنابة كلمة أعرب فيها عن تقدير مصر وشعبها لتلك المساندة الأفريقية، والتي أكدت عمق الترابط بين الشعوب الأفريقية.

ثالثا – المبادرة الأفريقية:

قرر مؤتمر القمة الأفريقي في ٢٣ يونيو ١٩٧١ **تأليف لجنة من ستة رؤساء** أفارقة من كافة الأطياف الأفريقية بالمنظمة وهم : **الإمبراطور هيلاسلاسي** إمبراطور إثيوبيا، **الرئيس ليوبولد سيدار سنجور**Senghor (١٩٦٠–١٩٨٠) رئيس السنغال، **الرئيس جوليوسنيريري**Julius Nyerere (١٩٦٤–١٩٨٥) رئيس تنزانيا، **الرئيس هوفونيه بوانيه**HouphouetBoigny (١٩٦٠–١٩٩٣) رئيس ساحل العاج (كوت ديفوار)، **الرئيس أحمدو اهيدجو**رئيس الكاميرون، **والرئيس وليم توبمان** William Tubman (١٩٤٤–١٩٧١) رئيس ليبيريا. وذلك من أجل إقناع إسرائيل بتقديم تنازلات بغية التوصل لحل سلمي فى القضية، وإعادة فتح قناة السويس[٢٠٤]. وتم الاتفاق على اعتبار مشكلة الشرق الأوسط من القضايا الأفريقية[٢٠٥] ويعد ذلك انتصارا للدبلوماسية **المصرية** داخل المنظمة إذ أنه أكد على الاهتمام الأفريقي بالقضية العربية، وانتقل موقف المنظمة من دائرة التعاطف إلى دائرة الاهتمام والفعل بل والمبادرة.

وتبنت المنظمة وجهة النظر المصريةفي حل القضية، والتي كانت تقوم على ثلاثة محاور رئيسة: **أولها:** تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ كأساس لتحقيق التسوية السلمية بين الطرفين. **ثانيها:** الانسحاب الإسرائيلي الفوري والتام من كافة الأراضي العربية المحتلة بعد عدوان ١٩٦٧. **ثالثها:** العمل على إعادة الاتصال بالسفير يارنج لإجراء المباحثات غير المباشرة مع إسرائيل، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع، وذلك بالتركيز على مذكرته المؤرخة في فبراير ١٩٧١ (٢٠٦).

وكان على الدبلوماسية الإسرائيلية أن تقوم بالتحرك الواجب،كي لا تترك الساحة الأفريقية للدبلوماسية المصرية، وذلك بغية فض هذا التكتل الأفريقي من وراء الحقوق المصرية والعربية، ولذا قام وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان(١٩٦٦-١٩٧٤) بجولة أفريقية، شملت ثماني دول أفريقية وهي: كينيا – بورندي – غانا – الكونغو – الكاميرون – ساحل العاج (كوت ديفوار) – ليبيريا – سيراليون قبيل انعقاد المؤتمر للحيلولة دون إصدار قرار يدين إسرائيل،وتوضيح وجهة النظر الإسرائيلية، وتحييد تلك الدول الأفريقية، وذلك من خلال عقد مجموعة من اللقاءات الثنائية،وشرح الأسباب الكامنة وراء رفض إسرائيل الانسحاب غير المشروط من الأراضي العربية، والتأكيد على رغبة إسرائيل عقد معاهدة سلام يلتزم بها الجانبين العربي والإسرائيلي، ناهيك عن مساعٍ إسرائيلية من خلال عقد مجموعة من الاتفاقات الاقتصادية والأمنية مع تلك الدول الأفريقية للتأثير عليها (٢٠٧).

كانت هناك ثلاثة أهداف من الجولة التي قام بها وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبانفى الدول الأفريقية:**أولها:** خلق رأي عام أفريقي محايد منقضية الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، لضمان حياد تلك الدول الأفريقية ومن ينتهج نهجها. ولا أدل على ذلك من تصريحه عندما كان فى أبيدجان " **الدول الأفريقية تستطيع شأنها شأن الدول الأخرى أن تساعد فى التوصل إلى تسوية لأزمة الشرق الأوسط بالتزام موقف متزن بين طرفي النزاع**" (٢٠٨).

وكان **ثانيها** نفى التهمة التي وصفت بها إسرائيل من قبل عدد من الدول الأفريقية بأنها مناهضة لحركات التحرر ومساندة للاستعمار الأوروبي، ولا أدل على ذلك من موقفها من المستعمرات البرتغالية فى أفريقيا(٢٠٩). وكذلك نفى التهمة الموجهة إلى إسرائيل بالتدخل

فى الشئون الداخلية للدول الأفريقية، خاصة بعد الاتهامات التي وجهها الرئيس الأوغندي الأسبق ميلتون أوبوتيMiltonObote (١٩٦٠-١٩٧١) (١٩٨٠-١٩٨٥) ومساعداتها للانقلاب عليه(٢١٠)، وكذلك تدخلها بشكل واضح فيما يعرف بأزمة بيافرا(٢١١)فى نيجيريا.

وكان **ثالثها** تبرير سياسة إسرائيل أمام الرأي العام الأفريقي، والتأكيد على أن إدانة الممارسات والإجراءات الإسرائيلية التي لن تؤدي إلا إلى تعقيد الموقف، بما يعيق التسوية السلمية المنشودة فى الشرق الأوسط، وخاصة فى ظل تأكيد وزير خارجية إسرائيل أبا إيبان أن قضية الصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط ليست قضية أفريقية من الأساس. وذكر فى مباحثاته أن الدور الأفريقي عليه أن يحث الطرفان العربي والإسرائيلي على إجراء المحادثات للوصول إلى الحل. (٢١٢). إلا أن الواقع أثبت أن الدبلوماسية الإسرائيلية لم تكلل جهدها بالنجاح، نتيجة الجهود الدبلوماسية **المصرية** خاصة، والعربية عامة فى إيضاح طبيعة الموقف العربي من الأزمة(٢١٣).

كان التطور الأهم حينئذ فى موقف المنظمة، بصدد مشكلة الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، أنها قامت وللمرة الأولى بإجراءات دبلوماسية مباشرة من جانبها، وذلك بغية التوصل إلى حل سلمي للأزمة، فى حين كانت الإجراءات السابقة تؤكد التضامن والمساندة للطرف العربي، فيما كانت تترك الحل وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ولعل التساؤل الذي يطرح نفسه، لماذا أقدمت المنظمة على تلك الخطوة؟ كان ذلك نتيجة مباشرة للجهود الدبلوماسية **المصرية** والعربية فى إيضاح عدالة المطالب العربية للرأي العام الأفريقي، وفى المقابل احتلال إسرائيل للأراضي العربية، وقيامها بممارسات قمعيةللشعوب العربية، ناهيك عن تعنت الجانب الإسرائيلي ورفضه لقرارات الأمم المتحدة، ورفضها للجهود الدبلوماسية والمبادرة السلمية لمبعوث الأمين العام السفير يارنج.

وقام رئيس المؤتمر الرئيس الموريتاني مختار ولد دادا بالمباحثات والمشاورات اللازمة مع رؤساء الدول والحكومات تنفيذا لقرار القمة، من أجل إتباع أفضل الوسائل لتنفيذ القرار تنفيذا كاملا، وتم تبني اقتراح رئيس زامبيا كينثكاوندا، بتشكيل لجنة من

مجموعة من رؤساء الدول الأفريقية، للقيام بمهمة تنفيذ قرار المنظمة، الذي يقضي بإقناع إسرائيل تقديم تنازلات للتوصل لحل سلمي للقضية. وأختار المؤتمر أربعة رؤساء أخرين وهو الرئيس النيجيري **يعقوب جوون**، والرئيس **موبوتو** رئيس زائير(الكونغو كينشاسا)، والرئيس الكيني **جوموكينياتا**Jomo Kenyatta(١٩٦٤ – ١٩٧٨)، والرئيس الموريتاني **مختار ولدا دادا** لينضموا إلى الستة رؤساء السابق اختيارهم، لتصبح اللجنة مكونة من عشرة رؤساء دول من أجل التوصل لحل للقضية [٢١٤].

وكان هناك حرص غير معلن عند تشكيل تلك اللجنة أن تضم بين جنباتها الكتلتان الرئيستان : **الأولى:** تزعمتها موريتانيا والتي كانت تساند الحق العربي وتؤيده، أما الثانية: فكانت فى مقدمتها ليبيريا والتي كانت تساند إسرائيل، وترى ضرورة عزوف المنظمة عن التورط فى هذه القضية. أما مواقف الدول الأخرى فقد تراوحت بين هذين الرأيين.

وعقدت تلك اللجنة أولى اجتماعاتها فى كينشاسا عاصمة زائير فى الفترة ٢٣-٢٥ أغسطس ١٩٧١، ونتج عن هذا الاجتماع تشكيل لجنة من أربعة رؤساء، وهم ليوبولد سيدار سنجور رئيس السنغال، والرئيس الكاميروني أحمدو اهيدجو، ورئيس زائير(الكونغو كينشاسا)موبوتو، والرئيس النيجيري يعقوب جوون.وأسندت رئاسة تلك اللجنة إلى الرئيس السنغالي ليوبولد سنجور، فى حين كانت رئاسة لجنة العشرة من نصيب الرئيس الموريتاني مختار ولد دادا، ومن الملاحظ الحرص على إحداث التوازن بين الكتلتين، ففي لجنة الأربعة دولتان: الكاميرون ونيجيريا[٢١٥]أقرب إلى تأييد الموقف العربي، بينما شكلت عضوية زائير[٢١٦] والسنغال[٢١٧] عزوف المنظمة عن التدخل فى الصراع العربي الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية [٢١٨].

وأبدت مصر وإسرائيل استعدادهما للتعاون مع اللجنة فى مهمتها، خاصة بعد إعلان الرئيس سنجور أن مهمة لجنة الحكماء الأربعة مساعدة الجهود المبذولة من أجل التقدم لتقديم حل سلمي للصراع فى الشرق الأوسط عن طريق الحوار وتبادل الآراء، فهي ليست بديلا لمهمة يارنج بل لبث الروح فيها بعد أن أصابها الجمود، نتيجة التباين بين وجهات نظر طرفي الصراع مصر وإسرائيل[٢١٩].

وأعلنت مصر أن هناك أربعة أسس لا يمكن أن تحيد عنها وهي : **أولها** : قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي يعد الأساس للتسوية السلمية فى الشرق الأوسط. **ثانيها** : تنحصر مهمة يارنج فى تنفيذ القرار على أساس من المباحثات **غير المباشرة**. **ثالثها** : ضرورة أن ترد إسرائيل بالإيجاب على مذكرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٧١ أي أن تتعهد بالانسحاب إلى ما وراء خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧. **رابعها** : أن مهمة لجنة الحكماء الأربعة هي تنفيذ قرار منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٧١ باستخدام نفوذها لتنفيذ قرار مجلس الأمن (٢٢٠).

وأعلنت إسرائيل فى المقابل أن لديها أربعة أهداف مختلفة وهي: **أولها:** أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢هو نقطة الانطلاق نحو المفاوضات **المباشرة**. **ثانيها** : أن مهمة يارنج تنحصر فى ترتيب الاتصال المباشر بين إسرائيل والدول العربية المعنية، لتسهيل التوصل لمعاهدة سلام. **ثالثها:** لن يتم انسحاب إسرائيل إلى ما وراء خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧، بل إلى ما جاء فى قرار مجلس الأمن بالحدود " الآمنة المعترف بها " التي يتم تخطيطها بموجب معاهدة سلام. رابعها : أن دور لجنة الحكماء الأربعة فى إحياء مهمة يارنج تمهيدا للانطلاق نحو المفاوضات المباشرة للتوفيق بين وجهتيالنظر المتعارضتين(٢٢١)

بدأت اللجنة مهمتها بزيارة إسرائيل، وذلك لبحث أنسب السبل لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والتقوا برئيسة الوزراء جولدا مائير، ونائب رئيسة الوزراء ووزير التعليم والثقافةايجال ألونYigalAllon (١٩٦٩ – ١٩٧٤)، ووزير الخارجية أبا ايبان، ووزير الدفاع موشى ديانMoshe Dayan(١٩٦٧ – ١٩٧٤). وقدم الرؤساء الأفارقة مقترحاتهم الخاصة حول تسوية الأزمة، لكن الجانب الإسرائيلي رأى أن القرار النهائي سيصدر عند المفاوضات المباشرة بين الطرفين (٢٢٢).

وصدر البيان الختامي عن زيارة الرؤساء الأربعة لإسرائيل، وكان أهم ما جاء فيه أن اللجنة لن يزيد دورها عن تأييد تنفيذ قرار مجلس الأمن، ومساعدة يارنج فى مهمته، وفسرت إسرائيل دور تلك البعثة بالتالي:

- التمهيد لإجراء مفاوضات مباشرة مع العرب.

- رفض قرار مؤتمر القمة الأفريقي لعام ١٩٧١.
- أساس عمل اللجنة هو قرار مجلس الأمن ٢٤٢.
- وضع خطة رودس فى الاعتبار لدى اللجنة، فقد ادعت إسرائيل أن مفاوضات رودس[٢٢٣] ١٩٤٩ بدأت غير مباشرة ثم تحولت إلى مباشرة [٢٢٤].

وغادرت اللجنة إسرائيل متوجهة إلى القاهرة في الخامس من نوفمبر ١٩٧١، وكان على رأس مستقبليهم الرئيس محمد أنور السادات، واستمع منهم إلى تقرير مفصل عن نتائج زيارتهم لإسرائيل، كما أبدى استعداده التام للتعاون معهم فى سبيل تحقيق المبادئ التي تضمنها ميثاق الوحدة الأفريقية لمحاربة الإمبريالية، وأكد على أن التضامن الإفريقي تجاوز نطاق الإقليمية ليصبح قوة دعم لكفاح كافة الشعوب المضطهدة في العالم، كما أوضح أن العدوان الإسرائيلي على مصر والأراضي العربية والذي أدى إلى احتلال جزء من الأراضي العربية ما هو إلا صورة من صور الهجوم الاستعماري على القارة الإفريقية، وأن إسرائيل ترغب فى خلق أمر واقع باستمرار احتلالها للأراضي العربية، تمهيدا لضمها إليها نهائيا، بالمخالفة لقرار مجلس الأمن وكذلك رفضها التعاون مع السفير يارنج[٢٢٥].

وأوضح السادات أيضا ؛ أن مواقف مصر الإيجابية الداعمة للسلام الشامل والعادل فى المنطقة، وتجاه كافة مبادرات السلام، والتي توجتها مصر بمبادرتها السلمية فى فبراير ١٩٧١ [٢٢٦]، وأن قضية الدفاع عن مصر وكافة الأراضي العربية المغتصبة لا تتجزأ عن قضية الدفاع عن حرية أفريقيا، وهذا يبرر مساندة مصر لمعارك التحرير الأفريقية[٢٢٧].

وتركزت مباحثات اللجنة مع المسئولين المصرين على ثلاث نقاط رئيسة :

أولها : العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وطبقا لقرار منظمة الوحدة الأفريقية الصادر فى يونيو ١٩٧١ [٢٢٨].

ثانيها : مطالبة إسرائيل بالانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة.

ثالثها: العمل على إعادة اتصال إسرائيل بالمبعوث الدولي يارنج[٢٢٩].

وقدمت اللجنة مجموعة من التساؤلات المكتوبة، حول قضايا دقيقة تخص الصراع فى الشرق الأوسط إلى الرئيس المصري محمد أنور السادات للإجابة عليها. كان **أولها** :حول مفهوم مصر للسلام والأمن فى منطقة الشرق الأوسط، **وثانيها** : الحدود وترتيب مناطق منزوعة السلاح،**وثالثها** : الملاحة فى قناة السويس، وتلقت اللجنة الرد الوافي حول تلك التساؤلات مكتوبا (٢٣٠).

وبات واضحا لأعضاء لجنة الحكماء أنه لا سبيل إلا بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وإحياء مهمة السفير يارنج. كذلك أصبح واضحا أن الجانب المصري لا يمكن له أن يقدم تنازلات عن الأراضي العربية المغتصبة، وأن عودة الأرض العربية كاملة هو شرط لإقرار السلام.

وتقديرا لدور لجنة الحكماء فقد أجَّلت مصر مناقشة أزمة الشرق الأوسط أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة أسبوعين، والتي كان من المقرر أن تبدأ في منتصف نوفمبر، من أجل إتاحة الفرصة أمام اللجنة للاستمرار في عملها وأبلغت مصر اللجنة بهذا القرار، وقد أعربوا عن ترحيبهم بهذه المبادرة الإيجابية (٢٣١).

وأعرب الرئيس السنغالي سنجور عن ارتياحه لما حققته اللجنة في هذه المرحلة، بما يمكن أن يشكل منطلقا قد يسمح باستئناف مهمة السفير يارنج، كما عبر الرئيس النيجيري يعقوب جوون عن تصميمه فى الاستمرار في مهمته، متمنيا تحقيق النجاح الذي يساعد على حل مشكلة تتعلق بدولة صديقة وشقيقة وهي مصر(٢٣٢).في حين أن رئيس زائير (الكونغو كينشاسا) موبوتو أكد أن الوضع في الشرق الأوسط لا يزال يراوح مكانه، فمصر تصر على الانسحاب الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة، بينما تصر إسرائيل على ربط الانسحاب بالتفاوض دون شروط مسبقة على أساس تأمين حدودها، ولذا فالوضع لم يطرأ عليه تغيير يذكر(٢٣٣).

وأعلن الرؤساء الأربعة أنهم سيناقشون المعلومات التي حصلوا عليها من جولتهم تلك، ويضعون بيانا بالنقاط المختلف حولها، ليعيدوا توجيه الاستفسارات بشأن تلك النقاط إلى طرفي الصراع، للحصول على تأكيدات محددة من كل طرف لمعرفة موقفه، بما قد يتيح استئناف مهمة السفير يارنج (٢٣٤).

وعقد الرؤساء العشرة اجتماعهم الثاني في العاشر من نوفمبر ١٩٧١ بالعاصمة السنغالية داكار(٢٣٥)Dakar، وأعلن الرئيس الموريتاني مختار ولد دادا أن لجنة الرؤساء العشرة ستتقدم باقتراحات جديدة – وسيمثلها لجنة الحكماء الأربع – إلى طرفي النزاع بهدف تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. ووصلت اللجنة إلى القاهرة في ٢٢ نوفمبر ١٩٧١ وسلموا مذكرة تضمنت مجموعة من التساؤلات باسم لجنة العشرة إلى الرئيس أنور السادات، الذي سلمهم الرد الوافي عليها، وكذلك حملت المذكرة ذاتها إلى الجانب الإسرائيلي، ثم تلقوا رد الحكومة الإسرائيلية عليها(٢٣٦).

وكان الموقف المصري موافقا على استئناف مهمة يارنج، وإجراء مفاوضات **غير مباشرة** تحتإشراف يارنج من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى جميع فقراته، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة. كما كان الموقف المصري واضحا فيما يخص فتح قناة السويس للملاحة مقابل انسحاب إسرائيل مع تواجد قوات دولية تفصل بين قوات الجانبين، وكذا قوات دولية فى شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة فى منطقة المضايق الاستراتيجية. وفيما يخص الموقف من الحدود الآمنة، كان رد مصر أن تسمي الحدود الآمنة والمعترف بها فى معاهدة السلام بما يتفق وقرار منظمة الوحدة الأفريقية الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة (٢٣٧).

وكانت الردود الإسرائيلية على نفس التساؤلات: الموافقة على استئناف المفاوضات **المباشرة** بدون شروط مسبقة تحت إشراف يارنج وفقا لقرار ٢٤٢، وفيما يخص فتح قناة السويس للملاحة فصلت إسرائيل بين فتح القناة للملاحة – الذي رحبت به – وبين قضية انسحابها من الأراضي المحتلة، كما رأت أنه يستوجب النص على ضمان حرية الملاحة فى جميع الممرات المائية الدولية لجميع السفن والبضائع. وكان موقفها من الحدود الآمنة والمشكلات الأمنية التفاوض على تلك الحدود، ومن ثم تحديدها فى اتفاقية سلام لكنها لم تقبل بضمان الأمم المتحدة للأمن ورأته غير كاف، لكنها رأت أن الضمانات الكافية – من وجهة نظرها – ما تسفر عنه المفاوضات المباشرة فى هذا الشأن (٢٣٨).

ويتضح مما سبق ذلك التباين بين الموقفين المصري والإسرائيلي، فقد قبلت مصر عمل اللجنة منذ البداية على الرغم من أن أهداف اللجنة كانت تمثل الحد الأدنى من

المطالب المصرية والعربية. وفى المقابل كانت إسرائيل متحفظة على اللجنة الرباعية. وبعد الانتهاء من جولات اللجنة ودراستها للردود المصرية والإسرائيلية، وضعت وثيقة رفعتها إلى المنظمة حول الموقف المصري الإيجابي والموقف الإسرائيلي المتعنت. ودفع ذلك مجموعة من الدول الأفريقية والأسيوية والأوروبية إلى التقدم بمشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة، فى دورتها السادسة والعشرين، لمناقشة قضية الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي على إثر فشل مهمة اللجنة الرباعية[٢٣٩].

رابعا – موقف الدول الأفريقية في الأمم المتحدة من الاحتلال الإسرائيلي لسيناء حتى ١٩٧٣:

١ – موقف الدول الأفريقية في الجمعية العامة من الاحتلال الإسرائيلي لسيناء :

أبدت الجمعية العامة القلق الشديد من الحالة الراهنة الخطيرة والمتدهورة في الشرق الأوسط، بما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ولذا فقد رأت أن واجبها يفرض عليها إصدار قرار في هذا الشأن. [٢٤٠]

قرار رقم ٢٦٢٨[٢٤١] الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٧٠ بشأن الدعوة إلى وقف إطلاق النار ثلاثة أشهر، وإجراء مباحثات تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام (السفير يارنج) لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وكانت مواد القرار كالأتي:

- يؤكد القرار عدم الاعتراف بأي مكاسب إقليمية ناتجة عن التهديد باستخدام القوة، وأن اكتساب الأراضي بالقوة غير جائز، ويجب رد تلك الأراضي التي تم احتلالها على هذا الوجه.
- رفض الاستمرار في احتلال الأراضي العربية منذ يونيو ١٩٦٧.
- تبدي الجمعية العامة قلقها الشديد جراء عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، وتؤكد ضرورة رد الأراضي التي تم احتلالها بالقوة، لإيجاد سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط [٢٤٢].

- إنهاء حالة الحرب، وتقوم القوات الإسرائيلية بالانسحاب من الأراضي المحتلة من يونيو١٩٦٧، واحترام السيادة الإقليمية لكل دولة، وحقها فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة من التهديد بأعمال للعنف.
- سرعة الاتصال بالممثل الخاص لأمين العام للأمم المتحدة (السفير يارنج)، لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.[٢٤٣]

ووافق على هذا القرار ٥٧ عضوا، واعترض عليه ١٦ عضوا، وامتنع عن التصويت ٣٩ عضوا. وكان القرار الأفريقي : موافقة ٢٧ دولة، واعتراض دولتين هما : بنين، ومالاوي، وامتنعت ٨ دول عن التصويت وهم : ليسوتو، بتسوانا، جمهورية أفريقيا الوسطى، ساحل العاج (كوت ديفوار)، سوازيلاند، توجو، ليبيريا، النيجر.

وعقدت مجموعة الدول الأفريقية في الرابع من ديسمبر ١٩٧١ اجتماعا في الأمم المتحدة للتمهيد لتقديم مشروع القرار إلى الجمعية العامة، الذي يدور حول نتائج ما توصلت إليه اللجنة الأفريقية [٢٤٤]. وعرض وزير خارجية السنغال السيد أحمدو كريم جاي نتائج جهود اللجنة الأفريقية، وجاء في التقرير ردود كل من مصر وإسرائيل على ست نقاط محددة[٢٤٥] :

أولها : الموقف من استئناف مهمة السفير يارنج على أساس قرار مجلس الأمن. **وثانيها** : إعادة فتح قناة السويس مقابل انسحاب إسرائيل مع وجود قوات دولية تفصل بين قوات الجانبين. **ثالثها** : قيام حدود آمنة ومعترف بها. **رابعها**: إيجاد حل لمشاكل الأمن. **خامسها** : قبول الطرفين بأن يتم تحديد إجراءات الانسحاب من الأراضي المحتلة في اتفاقية سلام. **سادسها**: قبول الطرفين بوجود قوات دولية في شرم الشيخ ضمانا لحرية الملاحة لكل السفن.

وتقدمت مجموعة من الدول الأفريقية[٢٤٦] بمشاركة دول آسيوية وأوروبية بمشروع قرار إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والعشرين، التي بدأت في ٢١ سبتمبر ١٩٧١، وتمت مناقشة الصراع العربي الإسرائيلي فى ٣ ديسمبر ١٩٧١. وقبل التصويت تمت إضافة ثلاثة تعديلات، والتي تضمنت فقرات من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وذلك بناء على اقتراح مندوب بريطانيا في الأمم المتحدةكولن كرو ColinCrewe (١٩٧٠ –

١٩٧٣) **أولها** :أن تؤكد الجمعية العامة أن حدود وأراضي أي دولة لا تخضع لأي احتلال أو حيازة من دولة أخرى نتيجة لاستخدام القوة أو التهديد بها.

ثانيها : أن تؤكد الجمعية العامة ضرورة قيام سلام عادل ودائم في المنطقة، وأن يتم ذلك على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي تحتلها، وإنهاء حالات الحرب، واحترام سيادة وحدود كل دولة وأراضيها، وحق كل شعب في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. **ثالثها:** ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية، وتحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين [٢٤٧]. وفي إطار تعزيز الدعم لمشروع القرار الأفروآسيوي – الأوروبي اجتمع كولن كرو مندوب بريطانيا مع مجموعة الدول الأوروبية، وعرض عليهم التعديلات فوافقوا عليها [٢٤٨].

– قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١ :

أعربت الجمعية العامة عن قلقها العميق من استمرار الوضع الخطير في الشرق الأوسط خاصة بعد يونيو ١٩٦٧، والذي يهدد السلم والأمن الدوليين، وأعلنت اقتناعها بأن القرار رقم ٢٤٢ الصادر من مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ يجب أن ينفذ فورا بكل بنوده حتى يمكن التوصل إلى سلام عادل وشامل فى المنطقة، وترفض الجمعية العامة ما يتناقض مع الميثاق الأمم المتحدة ومبادئ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وأعربت الجمعية العامة عن تقديرها للجهود التي بذلتها لجنة الرؤساء الأفارقة وفقا للقرار التي اتخذته جمعية رؤساء الدول والحكومات في منظمة الأمم الأفريقية ٢٣ يونيو ١٩٧١. كما أعربت عن قلقها الشديد من استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية من يونيو ١٩٦٧. ونص القرار على الآتي:

أ- التأكيد على أن ضم الأراضي بالقوة غير مسموح به، ولذا يجب إعادة تلك الأراضي التي احتلت.

ب- التأكيد على أن إقامة سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط يجب أن يتضمن تطبيقا للمبدأين التاليين.

- انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في ١٩٦٧.

- إنهاء كافة الادعاءات الخاصة بحالة الحرب واحترام القانون، والاعتراف بالسيادة والسلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي لكل دولة فى المنطقة وحقها في العيش في سلام وضمن حدود آمنة، ومعترف بها.

ج- مطالبة الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة إحياء مهمة ممثله الخاص في الشرق الأوسط لتشجيع الوصول إلى اتفاق، وتعزيز الجهود للتوصل إلى سلام.

د- وتعرب الجمعية العامة عن تأييدها لكل الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

ه- تقدير الرد الإيجابي المصري على المبادرة لإقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط.

و- تدعو إسرائيل أن ترد إيجابيا على المبادرة الخاصة بإحلال السلام العادل والدائم فى الشرق الأوسط.

ز- دعوة أطراف النزاع في الشرق الأوسط لتقديم التعاون الكامل مع الممثل الخاص للأمين العام من أجل اتخاذ إجراءات عملية تتعلق بما يلي:

- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية.
- التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة اللاجئين.
- ضمان السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة فى المنطقة.

ح- تطلب من الأمين العام رفع تقرير إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، عن التقدم الذي يحققه الممثل الخاص في مهمته في الشرق الأوسط لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢.

ط- مطالبة مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا لمواد ميثاق الأمم المتحدة لتطبيق قراره رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧.

وقد واجه مشروع القانون السابق معارضة شديدة من جانب إسرائيل، حيث أعلن وزير خارجيتها أبا ايبان– في تحدٍ سافرٍ للإرادة الدولية – أنه لو نجح هذا المشروع فإن إسرائيل لن تلتزم به [٢٤٩]. وتقدمت غانا وبربادوس Barbados بمشروع قرار إلى الجمعية العامة من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وتضمن هذا المشروع ثلاثة بنود رئيسة :–

أ– تعبر الجمعية العامة عن تأييدها للمقترحات التالية المقدمة من لجنة منظمة الوحدة الأفريقية للرؤساء.

- استئناف المفاوضات غير المباشرة تحت إشراف السفير يارنج، في ظل مواد وبنود قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.
- التوصل إلى اتفاقية لفتح قناة السويس، وتتمركز على الضفة الشرقية للقناة قوات الأمم المتحدة بين الخطوط المصرية والإسرائيلية، تقرير حدود آمنة ومعترف بها في اتفاق سلام.
- حل المشكلات المتعلقة بالأمن، مقيد بضمان الأمم المتحدة، في إنشاء مناطق منزوعة السلاح، وفى تواجد القوات الدولية في مناطق استراتيجية معينة.
- تضمين اتفاق السلام نصوص الانسحاب من أراضي محتلة.
- ضمان حرية الملاحة لكل السفن خلال مضايق تيران بتمركز قوات دولية في شرم الشيخ.

ب– دعوة الأمين العام لإحياء مهمة الممثل الخاص في ظل قرار مجلس الأمن ٢٤٢.

ج– دعوة الأطراف لاستئناف المحادثات فورا تحت إشراف الممثل الخاص بغرض التوصل إلى اتفاق سلام.[٢٥٠]

وكانت نتيجة الاقتراع أمام الجمعية العامة بالنسبة للمشروع الأول الأفروآسيوي – الأوروبي وافقت عليه ٧٩ دولة، وعارضته ٧ دول، وامتنعت عن التصويت ٣٦ دولة. وكان الموقف الأفريقي في التصويت على هذا القرار : موافقة ٢٣ دولة، وامتنعت عن التصويت ١٦ دولة أفريقية. أما مشروع القرار الآخر الذي تقدمت به غانا وبربادوس

فوافقت عليه ١٥ دولة، وعارضته ٦٣ دولة، وامتنعت عن التصويت ٤٥ دولة. وكان الموقف الأفريقي: موافقة ٤ دول أفريقية، ومعارضة ١٧ دولة أفريقية، وامتنعت ١٨ دولة عن التصويت.

وبدت ملامح خلاف بين الوفود الأفريقية في الجمعية العامة، وانعكس ذلك في وجود أكثر من مشروع للقرار.التساؤل الذي يطرح نفسه ما هي دوافع هذا الخلاف؟.

الدافع الأول :نشر مندوب إسرائيل الدائم في الأمم المتحدة يوسف تيكواهYosef Tekoah (١٩٦٨ – ١٩٧٥) مذكرة بالرد الإسرائيلي على اللجنة الأفريقية، وأرسل نسخة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت، مما أثار حفيظة الوفود الأفريقية لآن إسرائيل بذلك تفرض تفسيرها للمذكرة الأفريقية في الأمم المتحدة، ومما زاد الأمر تعقيدا ادعاء الوفد الإسرائيلي أن عددا من الوفود الأفريقية " الكاميرون – نيجيريا – السنغال"، تشارك في إعداد مشروع قرار ضد إسرائيل يختلف عما قدمه رؤساء الدول إلى مصر وإسرائيل[٢٥١]. بما يعد طعنا في ولاء تلك الوفود في تنفيذ سياسة وتعليمات دولهم، وتعكير الأجواء بينهم وبين رؤساء جمهورياتهم. لكن الهدف الإسرائيلي من ذلك كله هو إثارة البلبلة والنزاع بين الوفود الأفريقية بعضها البعض وبينهم وبين حكوماتهم، وذلك للحيلولة دون تقديم مشروع القرار.

الدافع الثاني: قيام وزير خارجية السنغال أحمدو كريم جاي والممثل الشخصي للرئيس السنغالي سنجور – بناء على تعليمات من بلاده – بإجراء **ثلاثة** تعديلات على المشروع الأفريقي وكان **أولها : استبعاد الفقرة** التي تعرب فيها منظمة الوحدة الأفريقية عن تقديرها لرد مصر الإيجابي على مذكرة السفير يارنج الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وتشير إلى الموقف الإسرائيلي المتعنت. **ثانيها:** تعديل جملة وردت في مشروع القرار " ***أن* الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير مقبول، وبالتالي فإن الأراضي التي جرى احتلالها بهذه الطريقة يجب أن تسترد** " والتعديل الذي أراد وزير خارجية السنغال إدخاله " ***أن* الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير مقبول**". **ثالثها :** النص بأن الرد المصري والإسرائيلي على استفسارات الدول الأفريقية ايجابي وبنفس القدر من الطرفين المصري والإسرائيلي، وأن الرد الإسرائيلي يتيح الفرصة لاستئناف يارنج لاتصالاته

السياسية.على الرغم من عدم النص على ضرورة رد إسرائيل على مذكرة السفير يارنج[٢٥٢].

ورفضت كثير من الدول الأفريقية هذه التعديلات، فأعلن رئيس وفد السنغال السيد أحمدو كريم جاي سحب اسم بلاده من المشروع الأفريقي، على الرغم من أن الرئيس السنغالي سنجور كان رئيس لجنة الحكماء[٢٥٣]، وهي التي قدمت تقرير الرؤساء الأفارقة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكانت إحدى الدول الإفريقية الأساسية التي تبنت المشروع الأفريقي الذي استند إلى هذا التقرير[٢٥٤].

وهذه التعديلات تعد تراجعا عن جوهر الموقف الأفريقي، واتساقه مع وجهة النظر المصرية خاصة والعربية عامة، فهناك استبعاد لإبراز أي موقف إيجابي مصري سواء كان ذلك : مذكرة السفير يارنج أو تقرير لجنة الحكماء، وفي المقابل غض الطرف عن أي موقف سلبي أو متعنت إسرائيلي، وذلك بهدف تبرير استئناف مهمة يارنج السياسية في الشرق الأوسط، في حين لم تلزمها المقترحات السنغالية بالرد على مذكرة يارنج. لتتسق تلك المقترحات مع المصالح الإسرائيلية وتفسيرها.

اتسق التقرير الأفريقي مع قرارات منظمة الوحدة الأفريقية في التأكيد على حق مصر في استرداد أراضيها المحتلة وأن ذلك مطلب لا يمكن الحيدة عنه، أو التفريط فيه، وإن اختلفت الوسائل في ذلك سواء كانت دبلوماسية أو غير دبلوماسية. في حين أن التعديلات السنغالية على مشروع القرار الأفريقي، لم تبرز وجوب استرداد الأراضي التي احتلتها إسرائيل. وفي ذلك أيضا كانت تلك التعديلات متسقة مع الموقف الإسرائيلي.[٢٥٥] ولذا فالهدف من تلك التعديلات إثارة البلبلة والنزاع بين الوفود الأفريقية وتفتيت أصواتهم.

الدافع الثالث:عدم وضوح الرؤية أمام الدول الأفريقية، فقرار مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في يونيو ١٩٧١ لم يوضح لمن ترفع تلك اللجنة تقريرها، الذي يعد محصلة لجهودها واجتماعاتها واتصالاتها في مصر وإسرائيل. فبعد انتهاء أعمال لجنة العشرة ولجنة الحكماء أضحى لديها تقريرا لا تعرف بشكل واضح لمن ترفعه، خاصة أن قرار المنظمة لم يوضح ذلك، مما أدى إلى إشاعة الفرقة بين الوفود الأفريقية، خاصة وأن

معظمها لم يتلق تعليمات بشأن تفسير لجنة العشرة وما توصلت إليه المبادرة الأفريقية من نتائج، وهذا ما دفعها إلى أن تتخذ مواقفها التقليدية من الصراع العربي الإسرائيلي.

الدافع الرابع: اضطرار الوفد المصري إلى نشر المذكرة الأفريقية والرد المصري عليها، للحيلولة دون أن يصبح التفسير الإسرائيلي للمذكرة الأفريقية هو التفسير الوحيد المطروح في الأمم المتحدة. وبذلك أصبحت المذكرة الإفريقية والرد المصري والإسرائيلي مطروحا في الأمم المتحدة. بدون تنسيق أو اتفاق مع الدول الأفريقية التي وجدت نفسها في حالة من الغموض، حيث لم تستطع إدارة الصراع داخل الأمم المتحدة.

قرار الجمعية العامة رقم ٢٩٤٩: قامت مجموعة الدول الإفريقية بالاشتراك مع مجموعة دول عدم الانحياز ووضعت ورقة عمل، تحولت إلى مشروع قرار، تقدمت به إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أصدرت بعد جولة من المناقشات القرار رقم ٢٩٤٩ بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٧٢، والذي كان بشأن الوضع في الشرق الأوسط، وكان أهم ما جاء فيه: إعلان الجمعية العامة في قرارها عن قلقها الشديد من استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية منذ يونيو ١٩٦٧، وأكدت على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في نوفمبر ١٩٦٧ بكافة بنوده، وكذلك قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩[٢٥٦] الصادر في ١٣ ديسمبر ١٩٧١ [٢٥٧].

وأكدت على عدم مشروعية الاستيلاء على أراضي أى دولة سواء كان ذلك : باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وأن الوضع في الشرق الأوسط يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، في ظل عدم امتثال إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، وأن عملية بناء السلام في الشرق الأوسط تتطلب تنفيذ مبدأين: **أولهما:** انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في يونيو ١٩٦٧. **ثانيهما:** الاعتراف واحترام سيادة كل دولة في المنطقة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي[٢٥٨].

وأعلنت الجمعية العامة بطلان كافة الإجراءات والتغيرات التي قامت بها إسرائيل على الأراضي العربية المحتلة، وطالبت إسرائيل بإلغائها. كما ناشدت الدول عدم الاعتراف بأية إجراءات أو تغيرات تقوم بها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة. وعند التصويت وافقت ٨٦ دولة، وعارضت القرار ٧ دول، وامتنعت ٣١ دولة عن التصويت.

وكان تصويت الدول الأفريقية : وافقت ٣٠ دولة، ولم تعترض أي دولة أفريقية، وامتنعت ٨ دول أفريقية عن التصويت [٢٥٩].

٢- المواقف الأفريقية في مجلس الأمن من الاحتلال الإسرائيلي لسيناء حتى ١٩٧٣:

كان اندلاع الحرب في الخامس من يونيو ١٩٦٧ بين إسرائيل والدول العربية مفتتحا لمجموعة من قرارات مجلس الأمن الدولي، التي يشترط أن تتوفر فيها ثلاثة محددات رئيسة :

أولها: ضرورة التقيد بأهداف مجلس الأمن بناء على ما يلقيه على عاتقه ميثاق الأمم المتحدة، فقد عهدت المادة رقم ٢٤ من الميثاق بقيام مجلس الأمن بحفظ السلم والأمن الدوليين، ومن ثم أصبح على المجلس توخي ذلك الهدف، فإذا ما استهدف تحقيق غير ذلك الهدف من غير المرسوم له في الميثاق أصبح قراره باطلا بما يعد إساءة لاستخدام السلطة [٢٦٠].

ثانيها: ضرورة التقيد باختصاصات مجلس الأمن،فعلى المجلس أن يلتزم عند إصدار قراراته ليس فقط بالأهداف التي يضطلع بها وفقا للميثاق، وإنما عليه الالتزام بحدود الاختصاصات التي يتمتع بها صراحة أو ضمنا وإلا كان قراره باطلا.[٢٦١]

ثالثها: ضرورة الامتناع عن النظر في المسائل القانونية، نصت الفقرة الثالثة من المادة رقم ٣٦ من ميثاق الأمم المتحدة علىأن يقدم مجلس الأمن توصياته وفقا لهذه المادة، وأن يراعي أن المنازعات القانونية توجب على أطراف النزاع عرضها على محكمة العدل الدولية [٢٦٢].

قام السيد محمد القوني مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة بإرسال مذكرة إلى رئيس مجلس الأمن هانز تابر[٢٦٣]HansTabor بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٦٧ بعنوان "**السياسة العدائية الإسرائيلية**"، واعتبر في مذكرته أن إسرائيل تهدد الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط بانتهاكاتها المتعددة والمستمرة لوقف إطلاق النار واتفاقات الهدنة مع الدول العربية، وتهديدها باستخدام القوة العسكرية، بل وإعلانها حالة التعبئة لقواتها

تمهيدا لاستخدامها ضد سوريا، بما يهدد الأمن والسلم الدوليين، واعتبر أن خطورة الوضع تستدعي سرعة التدخل من مجلس الأمن الدولي [٢٦٤].

- قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣ :

عقد مجلس الأمن جلسة لبحث الوضع الخطير في الشرق الأوسط بعد اندلاع الحرب، وتحدث المندوب الإثيوبي ماكونينMakonnen عن خطورة الوضع في الشرق الأوسط باشتراك الدول العربية وإسرائيل في حرب شاملة بما يهدد الأمن والسلم في المنطقة التي ترتبط بها إثيوبيا ارتباطا وثيقا، فهي مهد الحضارات الإنسانية وأسِف المندوب الإثيوبي على وقوع ضحايا من المدنيين الأبرياء، وعول على ضرورة التدخل للحفاظ على التراث الإنساني التي تعج به المنطقة، وأكد على ضرورة وقف إطلاق النار للبدء في تسوية سلمية منصفة وعادلة[٢٦٥]. وتحدث مندوب مالي محمد أبو بكر Mamadou Boubacar Kanté الذي أدان العدوان الإسرائيلي على الأراضي المصرية، وأعلن تأييده الكامل لمصر في نضالها من أجل حقوقها المشروعة، وأرسل أحر التعازي للدولة المصرية لفقدها مدنيين أبرياء نتيجة الهجوم الإسرائيلي المفاجئ.[٢٦٦] ومن الواضح حجم التأييد الذي حظيت به مصر من مالي في حين اتخذت إثيوبيا موقفا محافظا.

وكان قرار المجلس بتاريخ ٦ يونيو ١٩٦٧ بالوقف الفوري لإطلاق النار، وأبدى المجلس في قراره القلق من اندلاع القتال وخطورة الوضع في الشرق الأوسط، ولذا فقد طالب من الحكومات المعنية الوقف الفوري لإطلاق النار، وكذا كافة الأنشطة العسكرية [٢٦٧]. وكان القرار بالإجماع، وكان الموقف الأفريقي موافقة الدول الأفريقية إثيوبيا – نيجيريا – مالي[٢٦٨].

- قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٤:

عقد مجلس الأمن جلسته بحضور كل أعضاء المجلس المكون من ١٥ عضوا بالإضافة لممثلي الأطراف المعنية مصر وإسرائيل وسوريا والأردن، ودار نقاش حول الوضع الخطير في الشرق الأوسط، وأوضح محمد القوني مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة أن الطرف الإسرائيلي هو الطرف المعتدي، وقارن بين الأوضاع إبان العدوان

الثلاثي على مصر ١٩٥٦ وبين الأوضاع في ١٩٦٧، ثم تحدث وزير خارجية إسرائيل أبا إيبان مفندا ما قاله القوني، ثم اشتعلت المناقشات بين الوفد: السوفيتي والأمريكي والبلغاري والكندي بما كان يمكن أن يهدد إصدار قرار، واضحا فى صيغته تجمع عليه الأعضاء، مما استدعي تدخل ماكونين رئيس الوفد الأثيوبي الذي سعى لتهدئة الحوار بما كان ينذر بخروجه عن إطار التفاهم، وأكد على أهمية أن يثمر هذا الحوار عن قرار تجمع عليه كل الوفود في مجلس الأمن، لأهمية ذلك لإيقاف إطلاق النار في المنطقة، واعتبر أن ذلك هو الأمل الوحيد لإيقاف نزيف الدماء[٢٦٩].

أصدر مجلس الأمن بتاريخ ٧ يونيو ١٩٦٧، بشأن الإيقاف الفوري لإطلاق النار، مناشدته للحكومات المعنية بضرورة إيقاف إطلاق النار بين الجانبين المتحاربين، وكذلك كافة الأعمال العسكرية، لأن ذلك يشكل خطورة على الأوضاع في الشرق الأوسط، وكان القرار بإجماع الأصوات [٢٧٠]. وكان القرار الأفريقي موافقة إثيوبيا ونيجيريا ومالي [٢٧١].

- قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢:

عقد مجلس الأمن جلسته في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ لبحث إقرار مبادئ السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط في حضور أعضاء المجلس وممثلي الأطراف المعنية " مصر وسوريا والأردن وإسرائيل"، وترأس الجلسة السيد محمد أبوبكر مندوب مالي الدائم في الأمم المتحدة. وقدم الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة خلال شهر نوفمبر ١٩٦٧ خمسة مشروعات قرار، لبناء السلام في الشرق الأوسط وكان أول مشروع هو ما طرحته مالي ونيجيريا والهند، والذي حمل كود(S/8227) لإقرار السلام في الشرق الأوسط بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٦٧، وكان أهم ما جاء فيه أن السلام العادل والدائم يجب أن يتحقق في الشرق الأوسط في إطار ميثاق الأمم المتحدة على المبادئ التالية[٢٧٢]:

- أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة العسكرية غير مقبول بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي يجب أن تنسحب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها من الخامس من شهر يونيو ١٩٦٧.

- لكل دولة الحق في العيش في سلام وأمن كاملين بدون التعرض للتهديدات أو أعمال الحرب، وبالتالي فإن كل الدول في المنطقة يجب تنهي حالة الحرب وتسوية منازعاتها بالطرق السلمية.
- لكل دولة الحق في العيش الآمن داخل حدودها، وواجب على كل الأعضاء احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي.
- يجب أن يكون هناك ضمان لحرية الملاحة وفقا لأحكام القانون الدولي في الممرات المائية الدولية في المنطقة.
- أن يوفد الأمين العام ممثلا خاصا من قبله للمنطقة ليتواصل مع الدول المعنية، من أجل تنسيق الجهود، تحقيقا للهدف الحقيقي وهو إقرار السلام في الشرق الأوسط، على أن يرفع ممثل الأمين العام تقريرا في خلال ٣٠ يوما لتبيان مدى ما أحرزه من تقدم من عدمه.
- وناشد مشروع القرار الهندي – الأفريقي مجلس الأمن السعي الحثيث لحل المشكلة من جذورها(٢٧٣).

ويعتبر المشروع الأفريقي–الهندي متوازنا يلبي مطالب الدولة المصرية ويلزم إسرائيل بالانسحاب ويضمن لها حق الملاحة، ويحفظ لدول المنطقة سيادتها، ويفتح ملف القضية الفلسطينية باعتبارها أحد أهم جذور الصراع في الشرق الأوسط، كما اعتبر أن مهمة ممثل الأمين العام لها سقف زمني لتحقيق الهدف المرجو منها. لكنه لم يتطرق إلى ضمان أمن إسرائيل بحدود آمنة أو مناطق منزوعة السلاح.

وتحدث ماكونين مندوب إثيوبيا في الأمم المتحدة عن موقف بلاده، وذكر أن الهدف الأسمى للمجلس يجب أن يكون السعي الحثيث لجمع كل الفرقاء تمهيدا للوصول لتسوية عادلة ودائمة، وأكد على ضرورة أن يتوجه ممثل خاص للأمم المتحدة للشرق الأوسط، وأن يكون له مهام محددة، وأن موقف إثيوبيا يؤكد على ضرورة بناء سلام دائم في المنطقة، وذكر أن أي قرار يصدره المجلس يجب أن يتضمن ثلاثة اعتبارات:

- الاتساق الكامل مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها.
- أن يكون متوازنا حتى يتسنى له الحد الأدنى من النجاح، مع الاعتراف الكامل بحجم التحديات التي تواجه التنفيذ.
- حساسية الاتصالات بين الأطراف المعنية للوصول إلى تسوية قابلة للتفاوض[٢٧٤].

ورأى أنه يجب اعتبار الاعتبارات الثلاثة السابقة محددا لكل قرارات المجلس وذلكبهدف إشاعة العدل والسلام في المنطقة والعالم أجمع.وكانت وجهة نظر المندوب الإثيوبي أن هناك مجموعة من المبادئ يجب إقرارها في نزاع الشرق الأوسط وهي:

- عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة المسلحة، وبالتالي وجوب انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية المحتلة في سيناء.
- ضمان السلام الدائم في المنطقة، فكل دول المنطقة لديها الحق في العيش في أمان واستقرار بدون التعرض للتهديد باستخدام القوة.
- إنهاء جميع حالات الحرب، والتأكيد على مبادئ الاحترام والاعتراف بوحدة كل دولة وسيادتها على أراضيها واستقلالها السياسي.
- التأكيد على أهمية إيجاد حلا نهائيا لمشكلة اللاجئين المريرة، والتي تؤدي إلى مزيد من الشقاق بين دول المنطقة.
- التأكيد على ضمان حرية الملاحة لكل الدول في الممرات المائية.

وذكر المندوب الإثيوبي أن إيفاد ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى المنطقة، هي في حد ذاتها خطوة أولى في سبيل التوصل إلى تسوية، فعملية بناء السلام في الشرق الأوسط شاقة ومرهقة في ظل حالة العداء المستمر والمتبادل من فترة طويلة، وأشار لوجود فرصة كي تقوم الأمم المتحدة بمسئولياتها نحو الشرق الأوسط، لبداية صفحة جديدة من العلاقات القائمة على الاحترام المتبادل والتعاون البناء بين دول المنطقة، وهذا لن يحدث إلا باستعداد دول المنطقة، ولذا فيجب على الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن تعضيد جهود الأمم المتحدة وممارسة نفوذها للتأثير على دول المنطقة لبناء سلام دائم، وهذا يتطلب وحدة الهدف وسريان روح التعاون والتفاهم للخروج من

المأزق.[٢٧٥]سعت إثيوبيا – ذات الطبيعة المحافظة – إلى إيضاح موقفها بشكل متوازن فهي لا تستطيع أن تغفل قيمة الجوار العربي، ولا تستطيع أن تعادي إسرائيل التي تربطها بها علاقات قوية، فسارت في تيار الدول الكبرى، حيث لم يتطرق حديث مندوبها شيئا عن القضية الفلسطينية وهي لب الصراع في الشرق الأوسط.

أصدر مجلس الأمن الدولي قرار رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ بشأن إقرار مبادئ السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط، وأعرب المجلس عن قلقه الشديد من خطورة وتدهور الأوضاع في الشرق الأوسط، وأكد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة المسلحة، والحاجة إلى بناء سلام شامل وعادل في تستطيع كل دولة أن تعيش في أمان. وأن قبول الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالميثاق يقتضي العمل به وتنفيذه وأن تطبيق مبادئ الميثاق تتطلب بناء سلام عادل وشامل في المنطقة، وكي يتحقق ذلك لابد من انسحاب القوات الإسرائيلية من ***أراضٍ*** احتلتها في الخامس من يونيو ١٩٦٧. وإنهاء حالة الحرب واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة واستقلالها السياسي وحقها في العيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

ويؤكد القرار أيضا على الحاجة إلى ضمانات ثلاثة:**أولها:** ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية في المنطقة. **ثانيها:** ضمان تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين.**ثالثها:** ضمان حدود كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي عن طريق إجراءات من بينها إنشاء مناطق منزوعة السلاح. كما يطلب من الأمين العام أن يعين ممثلاً خاصاً إلى الشرق الأوسط للقيامباتصالات مع الدول المعنية، بهدف المساعدة في الجهود للوصول إلى تسوية سلمية ومقبولة على أساس النصوص والمبادئ الواردة في هذا القرار. كما يطلب منه أيضا أن يبلغ المجلس بمدى تقدم جهود المبعوث الخاص في أقرب وقت ممكن [٢٧٦].

جاء قرار ٢٤٢ ترجمة لهزيمة الجيوش العربية في حرب ١٩٦٧، حيث شكل القرار الحل الوسط بين المشروع التي تقدمت به الهند ونيجيريا ومالي ومشروعي الاتحاد السوفيتي من ناحية، وبين المشروع الأمريكي من ناحية ثانية، وذلك خشية ألا يتم إصدار قرار لإمكانية اعتراض كل طرف على مشروع قرار الطرف الأخر. فجاء مشروع

القرار البريطاني – كحل وسط بين المشاريع السابقة – الذي حافظ على غموض الفقرة الخاصة بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلت. حيث أقرت الفقرة الأولى من النص باللغة الإنجليزية[٢٧٧] انسحاب القوات الإسرائيلية من أرض احتلت في النزاع الأخير Withdrawal of Israel armed forces from territories occupied in the recent conflict.، في حين أن النصوص باللغات: الفرنسية [٢٧٨]والروسية والإسبانية والصينية جاءت الأراضي معرفة بما يزيل أي لبس، وتحسبا لذلك بادر مندوبو مالي ونيجيريا والهند وفرنسا والاتحاد السوفيتي إلى التصريح قبل التصويت على القرار بأن حكوماتهم تفهم هذه الفقرة بأنها تعنى انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلت فى١٩٦٧ [٢٧٩].

نص القرار على إنهاء حالة الحرب، والاعتراف ضمنا بإسرائيل في حين أن جوهر الصراع في الشرق الأوسط لم يمس هو القضية الفلسطينية، حيث لم يربط القرار بين الاعتراف الضمني بإسرائيل وحل القضية الفلسطينية التي أقتصر الحديث عنها في قضية اللاجئين [٢٨٠].

جدول بنسبة السلوك التصويتي للدول الأفريقية جنوب الصحراء[٢٨١] في الأمم المتحدة من الاحتلال الإسرائيلي لسيناء (١٩٦٧ – ١٩٧٣)[٢٨٢].

الدولة	لصالح مصر	لصالح إسرائيل	الامتناع عن التصويت
غينيا	%٨٠	لا يوجد	%٢٠
مالي	%٨٠	لا يوجد	%٢٠
تنزانيا	%٧٠	لا يوجد	%٣٠
زامبيا	%٧٠	لا يوجد	%٣٠
الكونغو برازافيل	%٦٠	لا يوجد	%٤٠
بوروندي	%٧٠	%١٠	%٢٠
غينيا الاستوائية	%٦٠	%٢٠	%٢٠

نيجيريا	٦٠%	١٥%	٢٥%
أوغندا	٦٠%	٣٠%	١٠%
السنغال	٤٠%	٤٠%	٢٠%
النيجر	٥٥%	١٥%	٣٠%
الكاميرون	٣٠%	٣٠%	٤٠%
تشاد	٣٠%	٢٠%	٥٠%
موريشيوس	٣٥%	٦٠%	٥%
أثيوبيا	٢٥%	١٠%	٦٥%
كينيا	٢٥%	١٠%	٦٥%
توجو	٣٠%	٤٥%	٢٥%
بوركينافاسو	٢٣.%	٥٢%	٢٥%
سيراليون	٢٠%	٦٠%	٢٠%
أفريقيا الوسطى	لا يوجد	٦٥%	٣٥%
الكونغو كينشاسا(زائير)	١٠%	٤٥%	٤٥%
الجابون	١٠%	٦٥%	٢٥%
غانا	١٥%	٣٠%	٥٥%
جامبيا	٢٠%	٦٠%	٢٠%
سوازيلاند	١٥%	٨٠%	١٥%
مدغشقر	٢٠%	٧٠%	١٠%
روندا	١٠%	٤٥%	٤٥%
ليسوتو	١٥%	٥٦%	٢٩%

ساحل العاج (كوت يفوار)	٥ %	%٥٣	%٤٠
بوتسوانا	%٥	%٧١	%٢٢
بنين	%٥	%٣٥	%٥٨
ليبيريا	%٣	%٨٩	%٨
مالاوي	لا يوجد	%٨٩	%١١

وهناك تساؤل يطرح نفسه عن ماهية الدوافع التي أدت إلى قيام بعض الدول الأفريقية إلى انتهاج ذلك السلوك التصويتي في الأمم المتحدة ؟

من الناحية التنظيرية هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على تصويت الدول في الأمم المتحدة فهناك مؤثرات على سياسة الكتل والمجموعات الدولية، ومن أهمها **قوة الدولة** فهي من المحددات الأساسية التي يدور فيها سلوك الدول على النطاق الدولي، وتخضع لمجموعة من القواعد المتغيرة والمتعلقة بالحفاظ على هذه القوة والتعبير عنها، وبما أن الأمم المتحدة هي جزء من النظام الدولي، فهي تتأثر بالقواعد المنشئة لها، إلى جانب الوزن السياسي والاقتصادي لأعضائها.[٢٨٣]وتمارس الدول القوية تأثيرها من خلال الاتصالات بين ممثلي الدول لشرح وجهات نظرها، حيث يكمن صراع خفي من أجل الحصول على تأييد الدول الأخرى أو لاقتراح أو معارضة رأي، وكلما كانت الدولة أكثر قوة تكون أكثر تأثيرا، وهذا يتطلب استخدام لغة المصالح.[٢٨٤]وهذا ما كانت تقوم به الولايات المتحدة وإسرائيل مع العديد من الدول الأفريقية في الأمم المتحدة، ولذا كان تصويت بعض الدول الأفريقية متأثرا بتصويت الدول الكبرى كالولايات المتحدة.

وتعد **المصلحة القومية للدولة** هي الدافع الثاني – من الناحية التنظيرية – التي تؤثر على تصويت الدول في الأمم المتحدة. **فالمصالح القومية :** هي المحددات الأساسية والحاجات الجوهرية التي بموجبها تصيغ الدولة أهدافها وترسم سياساتها الخارجية عبر مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، للحفاظ على الدولة ومؤسساتها، وتحقيق الرفاهية لشعبها بالاعتماد على القوة السياسية للدولة، وهي نسبية وديناميكية.[٢٨٥] وهي لا تتساوى

في أهميتها وإلحاحها لكل دولة، ولذا تنقسم إلى قسمين : **أولهما:** المصالح القومية الحيوية، وهي تلك المصالح التي تكون الدولة مستعدة للجوء إلى القوة والعنف لتحقيقها. **ثانيهما:** المصالح القومية الثانوية، وهي مجموعة أهداف تسعى الدولة لتحقيقها، غير أنها لا تدخل حربا من أجل تحقيقها [٢٨٦]ويمكن اعتبار أن المصلحة القومية تتشكل من الأهداف الآتية :

- تحقيق الأمن القومي.
- تحقيق المصالح الاقتصادية.
- تحقيق المصالح السياسية، بما يتضمن نشر ايديولوجية الدولة.
- الحفاظ على السيادة القومية للدولة.
- حماية النظام القائم.
- نشر العقيدة الدينية للدولة [٢٨٧].

أدوات تحقيق المصالح القومية : بدأت هذه الفكرة في الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة في برنامج النقطة الرابعة [٢٨٨]Point Four Programالتي كان الهدف منها التأثير على الدول حديثة الاستقلال في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ومن أهم هذه الأدوات :

- المساعدات المالية لبناء الاقتصاد القومي، ودفع التطور الاقتصادي، وتعد هذه المساعدات بالنسبة للدول التي تتلقاها أساسية في هيكلها الاقتصادي، وبذلك فهي تربط الاقتصاد الأفريقي ربطا مباشرا باقتصاديات الولايات المتحدة، ومن ثم نجد أن مؤسساتها السياسية قد حددت أهدافها الخارجية بصورة تضمن استمرار هذه المعونات، وبالتالي ارتبطت مصالح الدولة التي تتلقى المعونة بمصالح الدول المانحة، وكثيرا ما ارتبطت مع الدول المانحة بترتيبات أمن مشترك أو اتفاقيات ثنائية أو جماعية.[٢٨٩] وبذلك تربط الولايات المتحدة وإسرائيل اقتصاديات ومصالح بعض الدول الأفريقية بالمصالح الأمريكية والإسرائيلية. وعمدت إسرائيل من خلال ما يسمى بسياسة "المساعدات والقروض" للدول الأفريقية إلى اشتراط قيام الدول الأفريقية

بتخصيص مشاريع تنموية تكون إسرائيل مسيطرة عليها، أو تقوم تلك المشروعات بشراء المعدات والمنتجات الإسرائيلية[٢٩٠].

- التسليح والمعونات العسكرية. مدت إسرائيل الدول الأفريقية الموالية لها بالمعونات العسكرية مثل الكونغو كينشاسا "زائير".
- المساعدات الإنسانية والمعونات الغذائية وبرامج إغاثة اللاجئين ومساعدة ضحايا الحرب والزلازل.
- الاتصال الدبلوماسي الذي يلعب دورا فعالا في نشر الثقافة والتعليم، وتبادل العلماء والأساتذة والطلبة والباحثين، والخبرات العلمية في مختلف المجالات.
- المعونات الفنية والتقنية والخبراء للمساهمة في تطوير الاقتصاد. [٢٩١] وكانت سياسة المساعدات التقنية الإسرائيلية الموجهة أفريقيا من الأسباب التي أعاقت تحقيق التضامن العربي الأفريقي حتى ١٩٧٢ فيما يخص النزاع فى الشرق الأوسط.

ويعرف **الأمن القومي** : على أنه مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى حماية الوجود الذاتي للدولة، وتمثل الحد الأدنى لبقاء الدولة في المجال الدولي[٢٩٢]. وهو أيضا قدرة الدولة على حماية مبادئها وقيَمها الداخلية من أي تهديد خارجي [٢٩٣]. وتحقيق الأمن القومي يختلف من دولة إلى أخرى نتيجة لظروفها الداخلية والخارجية، والأهداف التي تسعى لتحقيقها ومركزها بالنسبة للعالم، والتي تأخذ صورة من :

- الاشتراك في الأحلاف العسكرية.
- اتفاقيات الدفاع المشترك.
- تطوير الاقتصاد القومي عن طريق اتفاقيات أو معاهدات اقتصادية.
- الاستناد إلى دولة قوية والاعتماد عليها في التسليح والدفاع.
- حماية الموارد المختلفة للثروات، وضمان الاستثمارات الخارجية.
- الانضمام لمنظمة إقليمية.

- تبني سياسة الردع النووي[٢٩٤].

المصالح الاقتصادية :والتي تعد الدافع الثالث المؤثر على تصويت الدول في الأمم المتحدة، حيث تسعى الدول إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية : كتأمين الحصول على مواردها الخام من الخارج، أو استثمار أموالها أو تصريف منتجاتها في الأسواق. ويتحقق ذلك باتفاقيات أو معاهدات تضمن مصالحها خارج حدودها، وكذلك تطوير اقتصادها القومي أو رفع مستوى المعيشة لشعبها أو الحصول على قروض، وهذا قد يدفعها إلى قبول معاهدات مشروطة أو الدخول في اتفاقيات اقتصادية، وبالتالي قد تتزايد حاجاتها بصورة تجعلها تخضع لإرادة الدولة المانحة، وتدور في فلكها. ويبدو ان عملية تحقيق المصالح الاقتصادية تأخذ **اتجاهين :الأول:** اتجاه الدولة القوية الغنية المتقدمة التي تريد ضمان استمرار وصول الموارد الخام وتصريف منتجاتها، ولذا تربط مصالحها بالدول المنتجة للمواد الخام وبأسواقها. **الثاني:** اتجاه الدول الفقيرة غير المتقدمة، والتي تربطها الدول القوية الغنية المتقدمة لتجعلها من توابعها[٢٩٥].

سعت كثير من دول القارة الأفريقية خلال الفترة ١٩٦٧ –١٩٧٣ إلى تقوية علاقاتها الاقتصادية بإسرائيل – هذا على الرغم من أن بعض الدول الأفريقية قد أعلنت قطع علاقاتها بها– إلا أن التبادل التجاري بين الدول الأفريقية وإسرائيل كان في ازدياد فقد ازداد إلى ٥٤,٨ مليون دولار ثم إلى ١٠٤,٣ مليون دولار، وتركزت في مجالي الزراعة والتكنولوجيا [٢٩٦].

المصالح السياسية: والتي تعد الدافع الرابع المؤثر على تصويت الدول في الأمم المتحدة، وتكمن أهمية هذا العامل في خلق خلفية ضرورية لتحقيق الأمن القومي والمصالح الاقتصادية، وتسعى الدولة إلى تحقيق مصالحها السياسية والتأثير على الرأي العام، وتستخدم في ذلك الدعاية للحصول على تأييد لموقفها في صراع دولي معين[٢٩٧]. كما تلجأ الدولة إلى تحقيق مكاسب باستخدام أداة الدبلوماسية التي تستطيع أن تحل كثير من المواقف دون أن يتطور الأمر إلى الصراعات العسكرية.[٢٩٨]

وبتحليل السلوك التصويتي للدول الأفريقية جنوب الصحراء نجد أن هناك مجموعة من الأسباب التي دفعت بعض الدول الإفريقية للتصويت لصالح مصر. **أولها:** تبني تلك

الدول الأفريقية نهجا ثوريا يتلاقى مع الثورة المصرية والتي كانت تمثل بالنسبة إليهم المثل الذي يحتذى به. **ثانيها:** جمعت تلك الدول الأفريقية بالدولة المصرية علاقات قوية وطيبة سواء على المستوى السياسي أو الحضاري.**ثالثها:** وجود أغلبية مسلمة في تلك الدول. وفي المقابل فإن الدول الأفريقية الأقل عداء لإسرائيل وإن امتلكت علاقات دبلوماسية مع مصر، فإنها احتفظت بعلاقات صداقة مع إسرائيل، كما أنها شكلت من الناحية الجغرافية خطوط التماس العربية الأفريقية [٢٩٩]. أما باقي الدول التي أيدت إسرائيل فإنها اتسمت بما يلي:

- تبني سياسات خارجية موالية للولايات المتحدة الأمريكية والغرب.
- وجود علاقات قوية مع إسرائيل.
- وجود أغلبية سكانية مسيحية.
- علاقات دبلوماسية محدودة مع مصر.
- وقوع بعض الدول تحت تأثير دول أفريقية كبرى لها علاقات قوية بإسرائيل.
- تبني تلك الدول لنهج محافظ في سياستها الخارجية بما يقلل نقاط التلاقي مع السياسة المصرية.
- البعد الجغرافي.

خامسا – المقاطعة الأفريقية لإسرائيل حتى ١٩٧٣:

أدركت إسرائيل أهمية الدول الأفريقية، واتضح ذلك بجلاء من قيام إسرائيل بتأسيس علاقات دبلوماسية مع ثلاثة وثلاثين دولة أفريقية، وكان عدد السفارات الإسرائيلية التي احتضنتها أفريقيا خلال عقد الستينيات يمثل نصف السفارات الإسرائيلية حول العالم [٣٠٠].ولقد أرادت إسرائيل أن تكسر حاجز العزلة التي فرضتها عليها الدول العربية من خلال الحصول على الدعم السياسي من الدول الأفريقية في المحافل الدولية، فقد أرادت إسرائيل إبطال مفعول السياسة العربية الرامية إلى عزل إسرائيل ونزع المشروعية الدولية عنها.[٣٠١]

وكانت السنوات ما بين اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧ وقيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ مرحلة من التدهور التدريجي في العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، وربما يُعزى ذلك إلى تغير مدركات الأفارقة تجاه الأزمة في الشرق الأوسط بعد قيام إسرائيل باحتلال جزء من الأراضي المصرية وهي دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية، ثم صدور قرارات من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية تساند الحقوق المصرية، ثم فشل جهود التسوية[٣٠٢] ومسئولية إسرائيل في فشل عمليات التسوية السلمية سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الأفريقي ففشل لجنة الحكماء الأربعة بزعامة الرئيس السنغالي سيدار سنجور في تحقيق اختراق مهم للصراع في الشرق الأوسط إنما يعزى في حقيقة الأمر للتعنت الإسرائيلي. ولعل ذلك يفسر التحول في الموقف الأفريقي [٣٠٣].

واجه تنفيذ المشروعات الإسرائيلية في أفريقيا العديد من الإشكاليات التي أثرت سلبا على وضع إسرائيل في القارة الأفريقية، ولعل من أهمها اختلاف اللغة والثقافة، وتغليب المصالح الشخصية على المصلحة الوطنية، ومنها على سبيل المثال مشروع مونزا الاستيطاني في تنزانيا Mwanza Land Settlement التي تسرعت إسرائيل في إنجازه بأعلى تكلفة ممكنة بما يماثل مشروعات الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، مما ساهم في ظهور المعارضة الصريحة لإسرائيل من قبل الرئيس التنزاني جوليو سنيريري[٣٠٤].

وضاعت محاولات إسرائيل سدى في مجال السياسة الخارجية، بإظهار نفسها دولة اشتراكية تنتمي للعالم الثالث، خاصة مع تطور المجتمع الإسرائيلي وتبنيه نفس النموذج التنموي الغربي. وكانت مساندة إسرائيل للحركات الانفصالية والحروب الأهلية الأفريقية كما فى انفصال بيافرا في نيجيريا، واتهامها بالتورط في الكثير من العمليات العسكرية السرية على الأراضي الأفريقية كذلك موقفها الداعم لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا [٣٠٥] مما ساهم في ازدياد الفجوة بين الأفارقة وإسرائيل.

كان التأثير المصري كبيرا في إضعاف دعائم الوجود الإسرائيلي في أفريقيا، ولاسيما في أواخر الستينيات، وذلك من خلال إيمان مصر برسالتها الأفريقية وبدورها في القارة من خلال منظمة الوحدة الأفريقية أو علاقاتها الثنائية، فاستطاعت أن تقوي جسور التعاون بين العرب والأفارقة فأسست مصر بنك التنمية الأفريقية، والبنك العربي

الأفريقي. كما تبنت مصر العديد من المؤتمرات الرامية لدعم التعاون والتضامن العربي الأفريقي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وساهمت زيادة الاستثمارات العربية ودبلوماسية النفط العربي في زيادة الوجود العربي في أفريقيا [٣٠٦].

أصبح الرئيس الجزائري هواري بومدين رئيسا لحركة عدم الانحياز إبان عقد مؤتمرها الرابع في الجزائر سبتمبر ١٩٧٣، والذي اتخذ قرارات تؤيد مصر في استعادة أرضها المحتلة، كما تدعو الدول الأعضاء إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، واستجابت لذلك كل من زائير (الكونغو كينشاسا) وتوجو.مما استدعى إسرائيل إتهام تلك الدول الأفريقية بتلقي الرشوة لاتخاذ هذه الخطوة، بل ووجهت السباب لرؤساء هذه الدول [٣٠٧].

جدول [٣٠٨]بالدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها بإسرائيل من نشوب حرب يونيو ١٩٦٧ إلى اندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣

الدولة	تاريخ قطع العلاقات
غينيا	١٢ يونيو ١٩٦٧
أوغندا	٣٠ مارس ١٩٧٢
تشاد	٢٨ نوفمبر ١٩٧٢
الكونغو برازافيل	٣١ ديسمبر ١٩٧٢
النيجر	٤ يناير ١٩٧٣
مالي	٥ يناير ١٩٧٣
بوروندي	١٦ مايو ١٩٧٣
توجو	٢١ سبتمبر ١٩٧٣
زائير "الكونغو كينشاسا"	٤ أكتوبر ١٩٧٣

كان من الطبيعي أن يتمخض الموقف الأفريقي عن المقاطعة الدبلوماسية لإسرائيل، هناك رأيانفى هذا الشأن : **الرأي الأول** : يرجعه إلى "عوامل ذاتية" تتعلق

بالدرجة الأولى بتطور الوعي السياسي بطبيعة القضية في الشرق الأوسط، ونمو العلاقات العربية الأفريقية وهو النمو الذي أدى إلى حضور عربي أكثر فى أفريقيا مع كراهية متزايدة لإسرائيل الأمر الذي أدى إلى قطع للعلاقات. بينما يرى أصحاب **الرأيالثاني** : أن "عوامل خارجية" من قبيل تحولات المشهد السياسيالدوليالمعادي لإسرائيل فضلاً عن ازدياد الاستثمارات العربية في دول القارة وتقدم العلاقات المشتركة مع دول النفط كل هذه العوامل كانت وراء هذه القطيعة [٣٠٩].

فهمت إسرائيل من خلال الطريقة التي تمت بها عمليات المقاطعة عام ١٩٧٣[٣١٠]، أن ثمة رسالة من الغرب لها بالانسحاب المؤقت، لا تقل أهمية عن تلك الرسالة التي فهمتها أوائل الستينات بشأن " التقدم السريع " فى أفريقيا لأسباب تتعلق بالمصالح العليا للمعسكر الغربيفي الحالتين، رغم أننا لا ننكر خصوصية التكتيك الإسرائيلي وردود أفعاله، ولذا فإن الدوائر الإسرائيلية وأجهزة إعلامها راحت تعالج أسباب الأزمة وكيفية تجاوزها دون أن يسئ ذلك لمركز إسرائيل الخاص في القارة.وكان طبيعياً أن يبدو رد الفعل المباشر عصبياً حتى لقد وصف ذلك أحد الباحثين الإسرائيليين بأن الذين بالغوا فى وصف قوة إسرائيل فى أفريقيا مثلهم مثل الذين يبالغون الآن فى إعلان خيانة أفريقيا أو اتهامها بعدم النضج [٣١١].

إن الدول الأفريقية ما كان لها أن تقطع العلاقات مع إسرائيل، إلا وقد تبلورت لديها قناعات هيئت لهذا القرار أن يرى الضوء، كما أنه من الصعب أن تصور من جهة أخرى أن هذا القرار اتخذ رغم أنف القوى الغربية، فثمة تكامل وتناغم بين العوامل المختلفة، كانت محصلتها قطع العلاقات الدبلوماسية.وكذلك ساهم تحول المشهد السياسي الدولي إلى معادٍ لإسرائيل، فالدول الأفريقية ما كان لها أن تقطع العلاقات بهذا الشكل إلا وقد تبلورت لديها قناعات يسرتإصدار هذا القرار[٣١٢].

إن قرار كهذا لاشك فيه قدر من رفض للاستعمار الجديد الذي بدأت تمثله إسرائيل في أذهان الأفارقة، غير أننا لا يمكن أن نعمم هذه الحالة لتشمل كل الدول الأفريقية : فبعض الزعماء الأفارقة لم تكن المبادئ دافعهم بالتأكيد لاتخاذ هذا القرار، فمن الخطأ أن نتعامل مع الدول الأفريقية ككتلة متجانسة واحدة، فهناك دول مثل غينيا قطعت علاقاتها

بإسرائيل مع اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧، كما أن هناك دول مثل زائير والتي كان لها علاقات وطيدة مع إسرائيل على أكثر من مستوى ورغم ذلك قطعت علاقاتها بها،ولا نستطيع أن نقول أن السبب الرئيس في ذلك يكمن في قبولها بقرار القمة الأفريقية، ولكن يمكن أن يكون الدافع الرئيس تعارض مصالح البلاد مع علاقات إسرائيلية معلنة حينئذ خاصة في ظل تغير المشهد السياسي الدولي. ولقد أثبتت الأيام بعد ذلك أن الكثير من الدول الأفريقية حرصت على استمرار علاقاتها بإسرائيل حتى بعد اتخاذ قرار قطع العلاقات الدبلوماسية [٣١٣].

الخاتمة

نأت القارة الأفريقية بنفسها عن التورط في قضايا الصراع في الشرق الأوسط، لتعقد تلك المشكلة، ولتدخل أطراف دولية كبرى فيه لها مواقف واضحة من الأزمة في الشرق الأوسط، هذا بالإضافة لطبيعة العلاقة التي تربط بعض الدول الأفريقية بإسرائيل والقوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، ناهيك عن التأثير الثقافي على التكوين الفكري لجيل قادة الاستقلال في الدول الأفريقية. وكان اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧ الفيصل في ذلك، حيث ظهر انقسام الدول الأفريقية إلى تيارات ثلاثة : **أولها:** يؤيد الحقوق المصرية كغينيا وزامبيا وتنزانيا. **وثانيها** : ينقسم إلى فريقين :**الفريق الأول:** يؤيد مصر باعتبارها أحد الدول الأفريقية،**والفريق الثاني:** يفضل الوقوف منتظرا عما تسفر عنه مناقشات الأمم المتحدة، وكانت معظم الدول الأفريقية ترى ذلك. وهذه الدول كانت في موقف حرج بين مصالحها بالدول الغربية وإسرائيل وعلاقاتها بالدول العربية وعلى رأسها مصر. **وثالثها:** الاتجاه المؤيد لإسرائيل مثل مالاوي وليبيريا. حيث لم يكن أمام المؤسسة الرسمية الأفريقية محدد واضح لإصدار قرارات بشأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المصرية في سيناء، وما إن ظهرت مجموعة من المحددات على المستوى الدولي حتى بدأت منظمة الوحدة الأفريقية في السعي في إصدار مجموعة من القرارات.

ترَسّمَ الموقف الأفريقي الموقف الدولي خلال السنوات الخمس الأولى (١٩٦٨ – ١٩٧٢)، وشكلت حينها القرارات والمواقف الدولية السقف الذي لا يمكن أن تتجاوزه القرارات الأفريقية. ولكن شكل التعنت الإسرائيلي أمام القرارات الدولية والأفريقية، وعدم إبداء إسرائيل لأي قدر من المرونة، وانكشاف الوجه الحقيقي لها أمام الكثير من الدول الأفريقية، ناهيك عن الدعم والتضامن العربي الأفريقي الدوافع التي حدت بالموقف الأفريقي أن ينحو منحا مغايرا فكان له مبادرات للتسوية ومواقف وقرارات واضحة بل ووصل الأمر إلى حد المقاطعة التي بدأت محدودة ثم تدافعت الدول الأفريقية لمقاطعة إسرائيل.

كان الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المصرية في سيناء مؤشرا واضحا على بداية الاهتمام الحقيقي من دول القارة الأفريقية بقضية الصراع العربي الإسرائيلي بل والاهتمام بالقضية الفلسطينية واعتبارها لب الأزمة في الشرق الأوسط، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية منظمة تنادي بحقوق الشعب العربي الفلسطيني من الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي الذي لا يختلف كثيرا عن نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، الذي تمقته دول القارة شمالها وجنوبها، ولم يكن ليتحقق ذلك لولا وجود دول عربية كمصر والجزائر قامت بجهود مضنية في هذا الإطار.

خضع الموقف الأفريقي في الأمم المتحدة لضغوط الدول الكبرى، كما تأثر كثيرا بمواقفها حفاظا على مصالحها وارتباطاتها بتلك الدول، في حين كانت الدول الأفريقية أكثر حرية في إبداء الرأي في داخل القارة حيث تخففت من الضغوط التي تمارسها عليها الدول الكبرى، فكان القرار الأفريقي أكثر تعبيرا واتساقا مع الواقع الأفريقي وقناعاته وارتباطاته الإقليمية.

أدركت الدول الأفريقية أن مساندة ودعم الغرب لإسرائيل وخاصة الولايات المتحدة إنما رهنا بتقديمها الدعم العسكري لعملاء الغرب في القارة، وهى المنظمات والأنظمة التي يصعب على الحكومة الأمريكية مساعدتها بطريق مباشر. وبطبيعة الحال مقاومة الوجود السوفيتي في القارة الأفريقية وضرب القوى والحركات ذات التوجهات الاشتراكية. والمساهمة في الجهود الرامية إلى إبقاء القارة الأفريقية ضمن مناطق النفوذ الأمريكية وتأمين خضوع مواردها وثرواتها للرأسمالية العالمية. وإفشال سياسة المقاطعة العربية، وحرمان العرب من أفريقيا كعمق استراتيجي وسياسي واقتصادي وأمنى [٣١٤].

أبرزت تلك الورقة البحثية أهمية التضامن العربي الأفريقي الذي خلق البيئة المثالية لفهم وإدراك الزعامات الأفريقية وجهة النظر المصرية، التي لم يكن يمكن لها أن تنفذ إلى الوجدان الأفريقي لولا وجود مساندة عربية على عدة مستويات منها :السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية. خاصة وأن القارة لم تكن على إدراك حقيقي بطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي.

كان دعم جهود التضامن العربي الأفريقي التي قامت بها مصر تمثل تحديا خطيرا للقوى الغربية وإسرائيل، فالقوى الاستعمارية سعت جاهدة إلى خلق هوة بين العرب والأفارقة والتي أخذت أبعادا سياسية وثقافية، ومما يزيد الأمر خطورة ارتباط إسرائيل بمحاولات استعمارية جديدة لإعادة صياغة حدود العالمين العربي والأفريقي، من خلال عمليات فك وتركيب جيوستراتيجية بدأت منذ ستينيات القرن العشرين. الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى خلق كيانات جديدة تنال من مقومات وأسس النظم الإقليمية السائدة.

إن مصر مدعوة ومن ورائها العالم العربي إلى القيام بواجبهم في القارة الأفريقية لاحتواء النفوذ الإسرائيلي وحدا من نفوذ القوى الكبرى، واكتسابا لعقول وقلوب الأفارقة، مع التركيز على مؤسسات المجتمع المدني فثمة مُكون عربي إسلامي في القارة لا يمكن تجاهله. مع ضرورة الاستفادة من تراث المراحل النضالية والبطولية التي جمعت بين العرب والأفارقة في مسيرة التحرر من الاستعمار بكافة أشكاله. لنستعيد جهود الرعيل الأول من زعماء التحرر الوطني أمثال جمال عبد الناصر وكوامينكروما وأحمد سيكتوري، لبناء منطلقات إيجابية للتضامن العربي الأفريقي نتجاوز فيه الأنماط والقوالب الجامدة، التي روجتها بعض الأطراف الخارجية التي لها مصلحة في فصم العلاقة بين الطرفين.

الهوامش

(1) محمد عبود الفرج، **الموقف الأفريقي من القضية الفلسطينية قبل حرب أكتوبر**، (طرابلس، مطابع الثورة العربية، ١٩٨٢)، ص. ١٠٥.

(2) بطرس بطرس غالي،**العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤، ص ٥٠- ٥٥؛ **منظمة الوحدة الأفريقية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٤، ص ٢٧-٣٩؛ محمد الحسيني مصلحيي، **منظمة الوحدة الأفريقية**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٦، ص ٧٢-٧٦.

(3)Akinsanya, Adeoye, The Afro-Arab Alliance, Dream or Reality, **African Affairs**, vol.75, no. 301 October 1967, p.523.

(4)محمد الحسيني مصلحي، المرجع السابق، ص ٨١.

(5)Keesing's contemporary Archives, 1963 – 1964 weekly diary of important world events, vol. xiv, London, kessing publication limited, 1964,p.201.

(6) تغير اسم الدولة من جمهورية ملاجاش إلى جمهورية مدغشقر عام ١٩٧٥، وذلك على إثر اندلاع الاحتجاجات الشعبية في ١٩٧٢ ضد الرئيس فليبرتتسيرانانا PhilibertTsirananaa، وتولى ديدييه راتسيراكا Didier Ratsirakaالسلطة في عام ١٩٧٥ وتغيّر اسم الدولة إلى جمهورية مدغشقر.http://www.marefa.org/ وسيستخدم الباحث فى هذه الدراسة مدغشقر على اعتبار أنها الاسم الدارج.

(7) يحيى حلمي رجب، **الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية**، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٦، ص ٣٤٦.

(8)محمد الحسيني مصيليحي، المرجع السابق، ص ٧٧. وللمزيد من المعلومات حول أسماء حركات التحرير وممثليهم، انظر : بطرس بطرس غالي، **العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص ٤٩.

(9) سيستخدم الباحث في الدراسة اسم مصر بدلا من الجمهورية العربية المتحدة، الذي كان الاسم الرسمي خلال الفترة (١٩٥٨ – ١٩٧١).

(10) مجموعة الدار البيضاء وهي المغرب والجمهورية العربية المتحدة "مصر"، غانا، مالي، ليبيا، غينيا، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وعقدت في المغرب يناير ١٩٦١. أمين إسبر، **مسيرة الوحدة الأفريقية**، الطبعة الثانية، (بيروت، دار الكلمة للنشر، ١٩٨٣)، ص. ٦١.

(11) الهيئة العامة للاستعلامات، **مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات للرئيس جمال عبد الناصر**، القسم الرابع فبراير ١٩٦٢ – يونيو ١٩٦٤، القاهرة، ب.ت، ٣٦١.

(12)Keesing's Contemporary Archives, 1963 – 1964 weekly diary of important world events, vol. xiv, London, kessing publication limited, 1964,p.201؛ بطرس بطرس غالى، **العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية**، ص ص ٥٣١ – ٥٣٢.

[13]نفسه.

[14] تم إعلان استقلال روديسيا الشمالية فى ٢٤ أكتوبر ١٩٦٤ ومن ثم تغير اسمها إلى زامبيا، وجري انتخاب د. كينثكاوندا رئيسا لها خلال الفترة من (١٩٦٤ – ١٩٩١). ولمزيد من المعلومات انظر http://world- gazetteer.com

[15]Keesing's Contemporary Archives, 1963 – 1964, op.cit., p.20253.

[16]**مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية**، مجموعة الخطب التي ألقيت في المؤتمر ١٧ – ١٨ ١٩٦٤، (القاهرة، مصلحة الاستعلامات، ١٩٦٤)، ص ص ١٣ – ١٤.

[17]Keesing's contemporary Archives, 1963 – 1964, op.cit., p.20253.

[18]**مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية**، مجموعة الخطب التي ألقيت في المؤتمر ١٧ – ١٨ ١٩٦٤، ص ص ١٢١ – ١٢٣.

[19] التحقت الصومال بعضوية جامعة الدول العربية في ١٤ فبراير ١٩٧٤.

http://www.arableagueonline.org/

[20]**مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية**، مرجع سابق، ص ١٠٤.

[21] نفسه، ص ص ٨٤ – ٨٥.

[22]Samuel Decalo, Israel and Africa: forty years, 1956 – 1996, (London, florida academy press, 1998), p.18.

[23]United Nations, General Assembly , Official Records, supplements, resolutions and decisions of the General Assembly ,New York, 1948,

[24]Yearbook of the United Nations 1948, Office of Public Information, United Nations, New York, September 1949.pp.227 – 256.

[25]Yearbook of the United Nations 1956, Department of Public Information, United Nations, New York, 1957, PP.19-25.

[26]**قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧ – ١٩٧٤**، الطبعة الثالثة، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص. ٣٩.

[27] نفسه، ص ٤٠.

[28]United Nations, General Assembly , Official Records, supplements, resolutions and decisions of the General Assembly ,New York, 1957,

؛ قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، ص ص ٤٠ – ٤١.

[29]Yearbook ofthe United Nations 1956 , Department of Public Information, United Nations, New York, 1957, PP.19-25.

؛ قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، ص ٤١.

[30]United Nations, General Assembly , op.cit., p.157.

؛ قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، ص ٤٢.

[31]Yearbook ofthe United Nations 1957, Department of Public Information, United Nations, New York, 1957, p.48.

؛ قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، ص ٥٠.

(32)Yearbook ofthe United Nations 1961, Office of Public Information, United Nations, New York,1963,pp.153 – 155.

؛ **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧ – ١٩٧٤**، ص ص ٦٦ – ٦٧.

(33)نفسه، ص ص ٨٢ – ٨٣.

(34)تقع بلدة السموع جنوب مدينة الخليل على خط طول 35,4 درجة شرق غرينتش وعلى ٣٢,٩ شمال خط الاستواء وتقع فوق رقعة جبلية تنحدر أراضيها نحو الجنوب الغربي حيث تبدأ المجاري العليا لبعض الأودية المتجهة نحو بئر السبع.

http://ar.wikipedia.org/wiki

(35)http://www.icj-cij.org/homepage/ar/unchart.php

(36) حمدي عبد الرحمن حسن، المواقف الأفريقية من القضية الفلسطينية : الدوافع والمسارات، **مجلة قراءات أفريقية**، عدد رقم ١٤، (أكتوبر ٢٠١٢)، ص. ٨٤.

(37) غسان عطية، أبعاد التحرك الإسرائيلي في أفريقيا، **مجلة شئون فلسطينية**، عدد رقم ١٣، (١٩٧٢)، ص ص ٢٦ – ٤٦.

(38) حمدي عبد الرحمن، **الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا**، الطبعة الأولى، (الدوحة، منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٥)، ص. ١٠.

(39) محمد على العويني، **سياسة إسرائيل الخارجية في أفريقيا**، (القاهرة، المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٩٢)، ص. ١٥– ٢٥.

(40)رفعت سيد أحمد، الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا : من الجذور إلى سد النهضة، مركز يافا للدراسات، القاهرة، ٤ أغسطس ٢٠١٣، تجده في :

http://yafacenter.com/TopicDetails.

(41)Samuel Decalo, Israel and Africa: forty years, 1956 – 1996, (London, florida academy press, 1998), p.18.

(42) حامد عبدالله ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط**، (القاهرة، دار الموقف العربي، ١٩٨٤)، ص ص ٢٣٣ – ٢٣٦.

(43)Samuel Decalo, op.cit., p.19.

(44)AryeOded, Africa in Israel foreign policy - expectations and disenchantment : historical and diplomatic aspects(Israel Studies, vol. XV, 2010), p.125.

(45) رياض القنطار، **التغلغل الإسرائيلي فى أفريقيا وطرق مجابهته**، (بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، ١٩٦٨).

(46) وللمزيد من المعلومات عن الزيارات المتبادلة بين قادة إسرائيل، وحكام أفريقيا خلال الفترة التي تسبق اندلاع حرب ١٩٦٧، انظر :

AryeOded, op.cit., pp. 122-124.

(47)وكالة إسرائيلية للتنمية والتعاون الدولي، وهي تتبع وزارة الشئون الخارجية. وللمزيد من المعلومات انظر

Hanan Aynor, **Thirty Years of Israel's International Technical Assistance & Cooperation**.(Jerusalem, Haigud, Society for Transfer of Technology , 1990).

(48)Samuel Decalo, op.cit., pp.29-31.

(49) الهستدروت ولمزيد من المعلومات انظر

www.histadrut.org.il

(50)AryeOded, op.cit.,pp.124 – 126.

(51) حمد سليمان المشوخي، **التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في أفريقيا**، (القاهرة، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٢).

(52)Ethan A. Nadelmann, Israel and Black Africa : a rapprochement ,the Journal of Modern African Studies , vol. 19, no. 2 ,(june 1981), p.185.

(53)صحيفة الأخبار المصرية، بتاريخ ١٩٦٧/٩/٦. تجده في

www.alamelarab.com/NEWSPA/**elakhbar**.htm

(54)Ahmed Yousef Ahmed," Arab - African Relations" , **Centre for political and strategic studies al-ahram**, ,(September 1980),p.60,

(55)Akinsanya, Adeoye, The Afro-Arab Alliance, Dream or Reality, **African Affairs**, vol.75, no. 301 October 1967, P.522

؛ وكذلك عبد الملك عودة، الدول الأفريقية والقضايا العربية، في محمود خيري عيسى وآخرون،**العلاقات العربية الأفريقية**، جامعة الدول العربية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص ٣٢٠.

(56) وزارة الخارجية المصرية، مضابط مؤتمر القمة، المجلد الخامس، بيانات وتعليقات، ١٩٦٨، ص. ١٥.

(57) لم يتيسر معرفة اسمه من الوثائق أو المراجع.

(58) جريدة الأهرام المصرية، ١٩٦٨/٢/٢١. نقلا عن :

http://digital.ahram.org

(59) وثائق دولية، **مجلة السياسة الدولية**، السنة الرابعة، العدد رقم ١٢، ابريل ١٩٦٨، ص ٢٣٤ – ٢٣٥.

(60)وزارة الخارجية المصرية، مضابط مؤتمر القمة، المجلد السادس، بيانات وتعليقات، ١٩٦٨، ص. ١١٥.

(61) جريدة الأهرام المصرية، ١٩٦٨/٢/٢٥ تجده في :

http://digital.ahram.org

(62) الجمعية الأفريقية، **قرارات وتوصيات وبيانات الدورات العادية وغير العادية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية**، الجزء الثاني ١٩٦٨ – ١٩٧٣، نشرة الوثائق والبحوث، السنة السابعة، العدد السابع، القاهرة، نوفمبر ١٩٧٩.

(63)El-Khawsa,Mohmeed A., op.cit., p.64.

(64)**مجلس الوفاق** : سعت بعض الدول الأفريقية بدعم فرنسي لضم مستعمراتها ليسهل السيطرة عليها إلى إقامة اتحاد بين ساحل العاج (كوتديفوار الحالية) والنيجر وفولتاالعليا (بوركينافاسو الحالية) وداهومي (بنين الحالية). تم الاجتماع الذي أعلن فيه قيام الاتحاد في أبيدجان ٢٩ مايو ١٩٥٩. وأطلق عليه مجلس الوفاق

فرئاسته تتم بالتناوب بين الرؤساء الأربعة، ويضم فى صورته الموسعة بعض الوزراء ورؤساء ونوا المجالس التشريعية،إضافة إلى مؤسسات اقتصادية هي صندوق التضامن الذي يتكون من مساهمات الدول الأعضاء إلى جانب خطط لإقامة وحدة جمركية وتوحيد بعض القوانين والخطط والسياسة الخارجية.

كولين ليجوم، **الجامعة الأفريقية**، ترجمة أحمد محمود سليمان،(القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت)، ص.٦٤.

(65) Keesing's Contemporary Archives , 1967 - 1968 , op.cit.,p.22991; Legum, Colin, Organization of African Unity Conference , Assembly of Heads of States in Algeries , Sep. 1968, Africa Contemporary Record 1968 - 1969 , vol. l , Annual - survey and documents , African research limited , London 1968, PP.620 - 621.

(66) جريدة الأهرام المصرية، ١٩٦٨/٩/٤. تجده في :

http://digital.ahram.org

(67) نفسه،

http://digital.ahram.org.١٩٦٨/٩/٦

(68) الجمعية الأفريقية، **قرارات وتوصيات وبيانات الدورات العادية وغير العادية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية**، الجزء الثاني، السنة السابعة، العدد السابع، القاهرة، نوفمبر ١٩٧٩، ص. ١٨.

(69)Keesing's Contemporary Archives, 1969 - 1970 , op.cit., p.23607.

(70) مجلة السياسة الدولية، عدد رقم ٢١، يوليو ١٩٧٠، نشاط المنظمات، ص ٢٣٥.

(71)صحيفة الأهرام المصرية، بتاريخ ١٩٧٠/٩/١. نقلا عن :

http://digital.ahram.org

(72)CervenkaZednek, The Organization of African Unity in 1970, p.24190

(73) وكانت تلك الجهود تتمثل في المشروع الذي تقدم به وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وليم روجرز في ٢٥ يونيو ١٩٧٠، فيما عرف بمبادرة روجرز، وقبول مصر لهذا المشروع فى يوليو من نفس العام. ولمزيد من المعلومات انظر، وليد سليم محمد عبدالحي، **مشروعات التسوية السلمية**

للصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٩، ص. ٣١٢-٣١٣.

(74)Akinsanya, Adeoye, The Afro-Arab Alliance, Dream or Reality**, African Affairs**, vol.75, no. 301,October 1967, P.522.

(75) عبدالملك عودة، "الدول الأفريقية والقضايا العربية"، في محمود خيري عيسى وآخرون، **العلاقات العربية الأفريقية**، جامعة الدول العربية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص٣٢٠.

(76)جريدة الأهرام المصرية :

http://digital.ahram.org ١٩ ٦- ١٩٧١ نقلا عن

(77)نفسه.

(78)Cervenka, The Organizion of African Unity in 1971 , in Legumcolins (ed)Africa Contemporary Record , Annual Survey and Document,1971- 1972, vol. 4 ,London, 1972.

(79)الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، ص ٤٩٦.

(80)جلنمار النمس، منظمة الوحدة الأفريقية والصراع العربي الإسرائيلي، **شئون فلسطينية**، العدد ١٠٣، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيرو ت، ١٩٨٠، ص. ٩٩.

(81)نفسه.

(82)نفسه.

(83)قرار الجمعية العامة رقم ٢٨٥١ الدورة ٢٦، بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٧١، مطالبة إسرائيل بان تلغي جميع الإجراءات لضم أو استيطان الأراضي المحتلة، والطلب من اللجنة الخاصة الاستمرار في عملها.

(84) قرار الجمعية العامة رقم ٢٩٤٩ الدورة رقم ٢٧، بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٧٢، التعبير عن القلق الشديد لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ، ومناشدة الدول جميعا ألا تعترف بالتغييرات التي قامت بها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة وان تتجنب أعمالا ، بما في ذلك المعونة، التي يمكن أن تشكل اعترافا بذلك الاحتلال.

(85)نفسه.

(86)ياسين العيوطي، المرجع السابق، ص ١٢٤.

(87)جريدة الأهرام، بتاريخ فبراير١٩٧٣ نقلا عن :

http://digital.ahram.org

(88) وأشارت تلك البرقية إلى إسرائيل مسبوقة بلفظ كيان وليس على اعتبار أنها دولة، بما يشكل عدم اعتراف ضمني بالدولة الإسرائيلية على الأقل من قبل وزير خارجية تشاد.

[89]رسالة أفريقيا، مجلة تصدرها الجمعية الأفريقية فى القاهرة، العدد رقم ٣، فبراير ١٩٧٣، ص.٣.

[90] سليمان يوسف حيالي، "اتجاهات الدبلوماسية الليبية في أفريقيا"، **السياسة الدولية**، عدد رقم ٣٣، يوليو ١٩٧٣، ص. ١٧٣.

[91]أحمد أبو شادي، خريطة أفريقيا بعد عقدها الأول، السياسة الدولية، عدد رقم ٣٣، يوليو ١٩٧٣، ص. ١٣٠.

[92]مجلة رسالة أفريقيا، الجمعية الأفريقية، العدد رقم ٦، يونيو ١٩٧٣، ص.٥.

[93]سليمان يوسف حيالي، المرجع السابق، ص. ١٧٩-١٨٠.

[94]أحمد أبو شادي، المرجع السابق، ص. ١٣١.

[95]سليمان يوسف حيالي، المرجع السابق، ص. ١٨٠.

[96]مجلة رسالة أفريقيا، عدد رقم ٦، ص. ٥.

[97]جريدة الأهرام المصرية، بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٥، ص. ٣.

http://digital.ahram.org

[98]Keesing's Contemporary Archives, 1967 - 1968 , vol. xvl, keesing's publication's limited, London, 1968, p.22281.

[99] صحيفة الأهرام المصرية، ١٩٦٧/٩/٥. نقلا عن :

http://digital.ahram.org

[100]Akinsanya, Adeoye, op.cit., p.523.

[101] جريدة الأهرام المصرية، ١٩٦٧/٩/٧ نقلا عن :

http://digital.ahram.org

[102]نفسه، ١٩٦٧/٩/٩. نقلا عن:

http://digital.ahram.org

[103]نفسه.

[104]نفسه، يوم ١٩٦٧/٩/١٢. نقلا عن :

http://digital.ahram.org

[105] نفسه.

[106] مجلس السيادة في السودان : هو مجلس خماسي يتكون من خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية التأسيسية، وكان يشكل السلطة الدستورية العليا، وتؤول إليه قيادة القوات المسلحة، ويتخذ قراراته بمشورة مجلس الوزراء، ويختار أعضاء المجلس واحدا منهم ليترأسه. دستور جمهورية السودان المؤقت لسنة ١٩٦٤، تجده في :

https://ar.wikisource.org/wiki

[107] نفسه.

[108] جريدة الأهرام، ١٩٦٧/٩/١٣. نقلا عن :

http://digital.ahram.org

(109) نفسه

(110)Keesing's Contemporary Archives, 1967 - 1968 , vol. xvl, keesing's publication's limited, London, 1968, p.22281.

(111)ibid

(112) الجمعية الأفريقية، **قرارات جمعية رؤساء الدول والحكومات الأفريقية**، الجزء الأول ١٩٦٣ – ١٩٦٧، نشرة الوثائق والبحوث، السنة السادسة، العدد رقم ٧، أغسطس ١٩٧٨.

)113(El-Khawsa,Mohmeed A., Africa and the Middle East Crisis , **Issue**, vol. V., no.1, Spring 1975, p.37.

وكذلك يحيى حلمي رجب،**الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية**، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٦، ص ٣٤٧.

(114)Keesing's Contemporary Archives , 1967 - 1968 , op.cit.,p.22991.

(115) جريدة الأهرام، ١٩٦٨/٩/٢٥

.http://digital.ahram.org

(116)Legum, Colin, Organization of African Unity Conference , Assembly of Heads of States in Algeries , Sep. 1968, Africa Contemporary Record 1968 - 1969 , vol. l, op.cit., pp.620 - 621.

(117)ibid.

(118) الجمعية الأفريقية، قرارات جمعية رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، الجزء الثاني، ١٩٦٨ – ١٩٧٣، نشرة الوثائق والبحوث، السنة السادسة، العدد الثامن، أغسطس ١٩٧٨.

(119)**الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٦٨ (**، بيروت، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)، ص ٩٥٦؛ خالد إسماعيل، **علاقات إسرائيل بالدول النامية ١٩٦٨**، (بغداد، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٧٠)، ص ٣٣ ؛ محمد علي العويني، **سياسة إسرائيل الخارجية في أفر يقيا**،(القاهرة، د.ن، ١٩٧٢)، ص. ١٠٧؛ محمد الحسيني مصيلحي، **منظمة الوحدة الأفريقية**،(القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٧)، ص. ٥٩٠.

(120) ولمزيد من المعلومات عن الجهود المصرية والعربية في إيضاح حقيقة الصراع في الشرق الأوسط للدول الأفريقية انظر

Aviv Shlaim, **Iron Wall: Israel – Africa and Arab World 1948 – 1998**,(London, Penguin Books, 2004), pp.54 – 68 ;AmnehDaoudBadran, **Arab and Zionist Israel in Africa: studies on Arab Israel Conflict**, London, university of Exeter press, 2010,pp.12-19. ;

(121) ولمزيد من المعلومات انظر عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد رقم ٧٨، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيو ١٩٨٤، ص ص ١١١ – ١٨٤.

[122] ولمزيد من المعلومات انظر س. لويد، **أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي**، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، عدد رقم ٢٨، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ابريل ١٩٨٠، ص ص ١٢١ – ١٤٨.

[123] انضمت غينيا الاستوائية كعضو في المنظمة بعد استقلالها في أكتوبر ١٩٦٨، وأصبحت العضو رقم ٤١ في المنظمة.

Keesing's Contemporary Archives, 1969 - 1970 , vol. xvii, keesing's publication's limited, London, 1970, p.23607.

[124] Keesing's Contemporary Archives, 1969 - 1970 , op.cit., p.23607.

[125] كانت الموضوعات الأخرى " تحرير جنوب أفريقيا، الوضع في روديسيا، الحرب الأهلية في نيجيريا

Keesing's Contemporary Archives, 1969 - 1970 , op.cit., p.23608

جريدةالأخبار المصرية، ١٩٩٦/٩/١١. تجده في :

www.alamelarab.com/**NEWS**PA/**elakhbar**.htm

[126] عواطف عبد الرحمن، إسرائيل وأفريقيا ١٩٤٨ – ١٩٧٣، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤، ص. ١١٤ ؛ يحيى حلمي رجب، الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة التحرير الأفريقية، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٦٧، ص. ٣٤٩.

[127] عواطف عبد الرحمن، إسرائيل وأفريقيا، ص ١١٤.

[128] هواري بومدين، الخطاب الذي ألقاه في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة السادس لمنظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا سبتمبر ١٩٦٩، الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا، ١٩٦٩.

[129] جريدة الأخبار المصرية، ١٩٦٩/٩/٧. تجده في :

www.alamelarab.com/**NEWS**PA/**elakhbar**.htm

[130] نفسه.

[131] Keesing's Contemporary Archives, 1969 - 1970 , op.cit., p.23607;

[132] Ibid ; Legum Colin, Israel's Year in Africa, Africa Contemporary Record 1969 - 1970 vol.2, Annual Survey and Document's , Africa Research limited Exter, London, 1970, pp. A70-71.

[133] جريدة الأخبار المصرية، ٧، ١٠/ ٩/ ١٩٦٩. تجده في:

www.alamelarab.com/**NEWS**PA/**elakhbar**.htm

[134] قامت إسرائيل بهجوم مركز يوم ١٩٦٩/٩/٩ على مركز لإرشاد السفن في خليج السويس مستخدمة الطائرات الحربية والزوارق المسلحة كما حاولت إنزال بعض الفوات لمهاجمة نقط حراسة السواحل في المنطقة، وكانت تهدف من وراء الهجوم التخفيف من حدة حرب الاستنزاف التي كانت تشنها مصر ضد إسرائيل، وكذلك التخفيف من الضغط المصري على إسرائيل في جبهة القناة عن طريق غزو جزيرة شدوان والاستيلاء عليها، ولكن فشل الهجوم مما دفع إسرائيل إلى القول أنها كانت تقصد مجرد القيام بغارة عسكرية..

٩ سبتمبر ١٩٦٩ قامت إسرائيل بإنزال سرية دبابات ت ٥٥ من مخلفات حرب يونيو في منطقة أبوالدرج على ساحل البحر الأحمر،اتجهت جنوبا إلى الزعفرانة مدمرة كل الأهداف والسيارات المدنية التي اعترضت طريقها،مستغلة خلو المنطقة تماما من أية قوات عسكرية سوى بعض نقاط المراقــبة،ونقطة تمركز بحرية بها لنش يطور بيد مصريين حرصت على تدميرهما قبل بداية الإنزال بواسطة الضفادع البشرية. وقد نجحت الإغارة دعائيا على الرغم من أنها لم يكن لها مردود عسكري مؤثر،إلا أن رد فعل الإغارة كان عميقا في القيادة العامة،لتحديد مسئولية عدم اكتشاف قوة الإغارة أثناء وجودها على الشاطئ الشرقي للخليج قبل تنفيذ العملية، وكذلك مسئولية عدم اتخاذ إجراء إيجابي قوي لمواجهة القوة بعد نزولها على الشاطئ الغربي وبقائها ٦ ساعات. وقد استغلت إسرائيل هذه الإغارة إعلاميا بطريقة مثيرة،بعد أن سجلت لها فيلما عرضته على الشعب الإسرائيلي. هيئة البحوث العسكرية، **صفحات مضيئة من التاريخ العسكري : حرب الاستنزاف**، ص. ١٠١– ١٠٧؛

NetanelLorch, **The Arab-Israeli Wars : Centenary of Zionism 1897 – 199**7, (Israel Ministry of Foreign Affairs ,1997) , forth chapter.

(135) الجمعية الأفريقية، **قرارات جمعية رؤساء الدول والحكومات الأفريقية**، الجزء الثاني، ص ٦٥.

(136) نفسه.

(137) جريدة الأخبار المصرية، ١١/٩/ ١٩٦٩. تجده في

www.alamelarab.com/**NEWS**PA/**elakhbar**.htm

(138)Legum,Colin, OAU Conference; Assembly of Heads of States in Addis Ababa September 1969, Africa Contemporary Records 1969 - 1970, vol.2, Africa Research Limited exter , London, 1970, p.c5.

(139) انظر نص البرقية في جريدة الأخبار المصرية ١٩٦٩/٩/١١. تجده في

www.alamelarab.com/**NEWS**PA/**elakhbar**.htm

(140) نفسه.

(141)Akinsanya, Adeoye, op.cit., p.52.

(142) انظر نص المادتين الثانية والثالثة من ميثاق المنظمة في

www.moqatel.com

(143) الجمعية الأفريقية، قرارات جمعية رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، الجزء الأول ١٩٦٣ – ١٩٦٧، نشرة الوثائق والبحوث، السنة السادسة، العدد رقم ٧، أغسطس ١٩٧٨

(144)El-Khawsa,Mohmeed A., Africa and the Middle East Crisis , Issue, vol. V., no.1Spring 1975, p.37...

(145)الجمعية الأفريقية، قرارات جمعية رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، الجزء الثاني، ص.٣٦.

(146) وزارة الخارجية المصرية، مضابط مؤتمر القمة، المجلد الثامن، بيانات وتعليقات، ١٩٧٠، ص. ١٥١.

(147) Keesing's Contemporary Archive's 1971 – 1972 , vol. XVIII , Kessing's Publication Limited, London, p. 24738.

(148) طرح السادات مبادرة في فبراير ١٩٧١ وكان أهم بنودها :

أ – بمجرد الانسحاب الجزئي للقوات المسلحة الإسرائيلية عن الأراضي العربية المحتلة كبداية للانسحاب الكامل تبدأ مصر في تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية.

ب – بعد هذه الخطوة،تقبل مصر مد وقف إطلاق النار لمدة محددة يضع خلالها السفير يارنج جدولاً زمنياً لتنفيذ قرار مجلس الأمن.

جـ – تعبر القوات المسلحة المصرية قناة السويس إلى الضفة الشرقية، وتقبل مصر الترتيبات التي تحقق عملية فصل القوات المتحاربة. وذلك خلال فترة وقف إطلاق النار المحددة، وإذا انتهت هذه الفترة دون تقدم ملموس يكون للقوات المسلحة المصرية الحق في تحرير الأراضي العربية المحتلة بالقوة.

د – ترفض مصر أي مناقشة حول نزع سلاح سيناء، ولكنها على استعداد لقبول مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود وفقاً لقرار مجلس الأمن.

هـ – ترفض مصر أي شكل من أشكال الوجود الإسرائيلي في شرم الشيخ.

ثم أعلن عن امتناع مصر عن إطلاق النار لمدة شهر.. وجاء الرد الإسرائيلي معبراً عن العقيدة الإسرائيلية. فقال القادة الإسرائيليون إن المبادرة لا تحوي جديداً.

وقال دايان "ليس لدى إسرائيل أي نية للانسحاب من أفضل خط استولت عليه" وقالت مائير رئيسة الوزراء "إنها ترى أن يكون الاتفاق على إعادة فتح قناة السويس منفصلاً لا صلة له على الإطلاق بمهمة السفير يارنج ولا بمباحثات الدول الكبرى".

وفى ٨ فبراير أعلن السفير يارنج صيغة اتفاق وكان نصه كما يلي :-

أ – إعلان إسرائيل بالتزامها بالانسحاب إلى حدود مصر الدولية ومن غزة ليعود الوضع إلى ما كان عليه قبل حرب يونيو١٩٦٧.

ب – – تعهد من مصر بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل تم فيه النص على إنهاء حالة الحرب، والاعتراف بحقها في الوجود، والاعتراف بحق كل دولة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. والعمل على منع أي أعمال عدوانية من أراضي كل دولة ضد الأخرى،وعدم تدخل أي طرف في الشئون الداخلية للطرف الآخر. وضمان حرية الملاحة في مضيق تيران بناءً على ترتيبات خاصة بالنسبة لشرم الشيخ. ولمزيد من المعلومات انظر

وليد سليم محمد عبدالحي، المرجع السابق، خلدون ناجي معروف، **مشاريع الحلول السلمية لحل أزمة الشرق الأوسط : دراسة في الدبلوماسية الإسرائيلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٨، ص ٢١-٦٧

(149) Ibid.

(150)قام السفير يارنج بمبادرة فى الشرق الأوسط فى فبراير ١٩٧١، حيث قدم مذكرتين الأولى لمصر والأخرى لإسرائيل، وسأل مصر فى مذكرته عما إذا كانت مستعدة لإبرام اتفاق سلام مع إسرائيل، وسأل فى مذكرته لإسرائيل عما إذا كانت على استعداد لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والانسحاب من الأراضي العربية، وردت مصر بالإيجاب شريطة الانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية تنفيذا لقرار مجلس الأمن، وحصول الشعب الفلسطيني على كافة حقوقه المغتصبة، وذلك فى إطار تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي. فى حين أن إسرائيل فى ردها رفضت الانسحاب ورفضت تنفيذ قرار مجلس الأمن، ولذا اعتبر الرد الإسرائيلي معرقلا لكافة الجهود للوصول لتسوية سلمية للقضية. ولمزيد من المعلومات انظر وليد سليم محمد عبدالحي، مرجع سابق، ص. ٤٨ – ٦٣؛ خلدون ناجي معروف، **مشاريع الحلول السلمية لحل أزمة الشرق الأوسط : دراسة في الدبلوماسية الإسرائيلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٨، ص ٢١-٦٧

(151)الجمعية الأفريقية، **قرارات جمعية رؤساء الدول والحكومات الأفريقية**، الجزء الثاني، ١٩٦٨ – ١٩٧٣، السنة السادسة، العدد الثامن، القاهرة، أغسطس ١٩٧٨،ص.٦٦.،

(152) وزارة الخارجية المصرية، **مضابط مؤتمر القمة**، المجلد التاسع، الجلسة الافتتاحية، ١٩٧٢، ص. ٧٥.

(153)نفسه،١٠٧– ١٠٩.

(154) سنتناول الحديث بالتفصيل لاحقا عن تلك اللجنة وكذلك لجنة الحكماء، وما تمخض عنهما من نتائج عند الحديث عن المبادرة الأفريقية.

(155) سنتناول جهود اللجنتين، وما أسفرت عنه تلك الجهود من نتائج عند الحديث عن المبادرة الأفريقية التي أفرد لها الباحث مبحثا خاصا.

(156)Cervenkazednek, The Organization of African Unity in 1972, p.24190.

(157)وزارة الخارجية المصرية، **مضابط مؤتمر القمة**، المجلد التاسع، قرارات وتوصيات، ١٩٧٢، ص. ٢٠١.

(158)الجمعية الأفريقية، **قرارات جمعية رؤساء الدول والحكومات الأفريقية**، الجزء الثاني، ١٩٦٨ – ١٩٧٣

(159)وزارة الخارجية المصرية، **مضابط مؤتمر القمة**، المجلد التاسع، قرارات وتوصيات، ١٩٧٢، ص. ٢٠٢.

(160)ياسين العيوطي، أفريقيا ومواجهة العدوان الإسرائيلي، ص. ٧٩.

(161)Charles Kwarteng, The Arabs , Israel and Black Africa: the politics of courtship, Round Table, no. 322, April 1992, pp.161-168.

(162) محمد سعيد، **الدبلوماسية الإسرائيلية فى أفريقيا**، (القاهرة، مركز السلام للثقافة الدبلوماسية، ١٩٩٥ ص. ٥٨. تجده فى

http://www.siironline.org

(163)Ali A. Mazrui, " Black Africa and the Arabs " , **Foreign Affairs** ,no.53(July 1975) , pp.734 – 735 ؛

يحيى حلمي رجب، المرجع السابق، ص. ٣٥٥.

(164) سنتناول الحديث عن المبادرة الأفريقية وما تمخض عنها من لجان لاحقا.

(165) قامت الدول النفطية كالمملكة العربية السعودية والكويت والعراق والإمارات العربية المتحدة وليبيا بتقديم مساعدات للدول الإفريقية لأغراض تنموية في قطاعات الزراعة والنقل وتكرير النفط وبناء السدود والصيد. ولمزيد من المعلومات انظر

Kamal Hossain, **Financial flows from the Arab Middle East to sub-Saharan Africa: Assessment and prospects,** (Colorado ,Lynne Rienner publisher, 1980) **;**pamela Mertz and Robert Mertz, **Arab Aid to Sub-Saharan Africa,** (Mainz, KaisrGrünewald, 1983).

Larry Q Newels, **Arab economic aid donors and recipients: Trends in aid flows to the Middle East-North Africa, 1969-1989 ,(New York ,1991).**

(166) أعلن وزير خارجية إسرائيل إباايبان في جلسة الكنيست أن إسرائيل بذلت كل ما في وسعها لدعم انفصال بيافرا بالسلاح والخبراء والعسكريين والفنيين.

John J. Stremlau, **The International Politics of the Nigerian Civil war 1967 - 1970** , (New jersey Princeton University press, 2015), p. 236.

(167)بيافرا Biafra هي الحرب الأهلية النيجيرية، والتي تعرف بحرب بيافرا وهي نزاع مسلح استمر من ١٦ يوليو ١٩٦٧ حتي ١٣ يناير ١٩٧٠ في محاولة من ولايات الجنوب الشرقي النيجري الاستقلال عن الدولة الاتحادية في نيجيريا واعلان جمهورية بيافرا. ولمزيد من المعلومات انظر

Alexander Madiebo,**The Nigerian Revolution and the Biafran War, ,Enugo ,1980);**

Edmund ChiemenemObiezuofu-Ezeigbo,**The Biafran war and the Igbo in contemporary Nigerian politics, (Nigeria ,Genius Press, 2007)**

Michael Gould,**The Biafran war: struggle for Modern Nigeria, (New York, Macmilain,2013)**

(168) حمدي عبدالرحمن، **الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا**، ص ص٤٩ – ٥٦ ؛ أحمد يوسف أحمد، "البرتغال طرف بعيد فى الحرب"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد يناير ١٩٧٤.

(169)OdedArye, **Africa and the Middle East conflict**, (Colorado ,Lynne Rienner publisher, 1983) , pp.45-46 ؛

جلنمار النمس، المرجع السابق، ص. ١٠٣.

(170) El- khawas, M., Africa and the middle east crisis ,vol. v, no. 1 , 1973, p. 21.

(171)Oded Arye, **Africa and the Middle East conflict**,p.49.

(172)Keesing's Contemporary Archive's 1972 – 1973 , op.cit., p. 42739 ; Charles Kwarteng, op.cit., p.167.

(173)Ibid.

(174)سيرين الهاشمى، اللجنة الأفريقية لتقصي الحقائق، مجلة **مركز الدراسات الفلسطينية**، جامعة بغداد المجلد الأول، العدد الثاني، ص. ١٥٣

(175)نفسه.

(176)اعتمد الباحث فى رصد الصحافة العالمية على جريدة الأخبار المصرية التي اقتبست تلك العناوين من بعض الصحف العالمية التي اهتمت بنشر تعليقها على قرار منظمة الوحدة الأفريقية. تجده في www.alamelarab.com/NEWSPA/elakhbar.htm

(177)(meaning Time in English)https://en.wikipedia.org/wiki/Il_Tempo

(178)جريدة الأهرام المصرية،

(179)وزارة الخارجية المصرية، مضابط مؤتمر القمة العاشر، المجلد العاشر، الجلسة الافتتاحية، ١٩٧٣، ص. ٣٤.

(180) نفسه، ص. ٥٤؛

Samuel Decalo, op.cit., p.21.

(181)وزارة الخارجية المصرية، مضابط مؤتمر القمة العاشر، ص. ٣٨.

(182) مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية، مجموعة الخطب التي القيت في المؤتمر مايو ١٩٧٣، القاهرة، مصلحة الاستعلامات ١٩٧٣، ص ص ٤٨– ٤٩.

(183)وزارة الخارجية المصرية، مضابط مؤتمر القمة العاشر، ص. ٣٨.

(184)Akinsanya ,A., "The Afro-Arab Alliance : Dream or Reality" **, African Affairs**, vol. 75, no.301,oct. 1975,p. 523.

(185)جلنمار النمس، المرجع السابق، ص. ١٠٤.

(186)وزارة الخارجية المصرية، مضابط مؤتمر القمة العاشر، ص. ٥٢.

(187)مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية، مجموعة الخطب التي القيت في المؤتمر مايو ١٩٧٣، ص.٥٨.

(188)نشاط منظمة الوحدة الأفريقية، **السياسة الدولية**، العدد رقم ٣٣، يوليو ١٩٧٣، ص.٢٣٢.

(189)وزارة الخارجية المصرية، مضابط مؤتمر القمة العاشر، ص.٦٣.

(190)Akinsanya ,A., op.cit., p. 533.

(191)وثائق دولية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد رقم ٣٣، يوليو، ١٩٧٣، ص. ٢٣٧.

(192) ترأس السيد حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية رئاسة الوفد المصري على إثر سفر الرئيس محمد أنور السادات بعد انتهاء الاحتفال بالعيد العاشر لقيام منظمة الوحدة الأفريقية.

(193) الجمعية الأفريقية، **قرارات جمعية رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، الجزء الثاني**، ١٩٦٨-١٩٧٣، السنة السادسة، العدد الثامن، القاهرة، أغسطس ١٩٧٨،ص.٩٥.

(194)نفسه.

(195) وزارة الخارجية المصرية، مضابط مؤتمر القمة العاشر، ص.١٩٤.

سنتناولها بالحديث لاحقا.(196)

(197) الجمعية الأفريقية، قرارات جمعية رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، المرجع السابق، ص.٩٥ ؛ جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الأفريقية وقضية الشرق الأوسط، ص. ٢ ؛

(198)الجمعية الأفريقية، قرارات جمعية رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، المرجع السابق، ص. ٩٥.

(199)نشرة جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الأفريقية وقضية الشرق الأوسط، ص. ٦.

(200)Akinsanya ,A., "The Afro-Arab alliance, op.cit., p.524.

(201) وثائق دولية، مجلة السياسة الدولية، ص. ٣٦٥

(202)الجمعية الأفريقية، قرارات جمعية رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، المرجع السابق، ص١٠١.

(203)ياسين العيوطي، مرجع سابق، ص ١٩٨.

(204) Keesing's Contemporary Archive's 1971 – 1972 ,op.cit., p.24739.

(205)ياسين العيوطي، المرجع السابق، ص ٧٦.

(206)جلنمار النمس، المرجع السابق، ص. ٥٤.

(207)الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧١، بيروت، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١، ص ٤٦٨-٤٧٠.

(208)جريدة الأهرام المصرية، إسرائيل فى أفريقيا، بتاريخ ١٩٧١/٦/١٨،ص. ٥..

(209) أحمد يوسف أحمد، المرجع السابق، تجده في

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx 0

; Ethan Nadelmann, Israel and Black Africa ,p.94.

(210)Mitchell G. Bard, The Evolution of Israel 's Africa policy " Middle East Journal, winter 1988,p. 65.

(211) سبق الحديث عنها. انظر حرب بيافرا.

(212)جريدة الأهرام، ١٩٧١/٦/١٩ نقلا عن

http://digital.ahram.org

(213)Cervenka The Organization of Africa Unity in 1971, p.87.

(214)العيوطي، أفريقيا ومواجهة العدوان الإسرائيلي، ص ٧٩.

(215)نجحت نيجيريا في إحباط انفصال إقليم بيافرا بمساعدة مصر، في حين أن بيافرا كانت تتلقى دعما عسكريا من إسرائيل. ولمزيد من المعلومات انظر

Alexander Madiebo,**The Nigerian Revolution and the Biafran War, ,**Enugo ,1980);

Edmund ChiemenemObiezuofu-Ezeigbo,**The Biafran war and the Igbo in contemporary Nigerian politics**, (Nigeria ,Genius Press, 2007)

Michael Gould,**The Biafran war: struggle for Modern Nigeria, (New York, Macmilain,2013)**

(216) ارتبطت زائير في عهد موبوتو بعلاقات جيدة مع إسرائيل، حيث تلقى دورات تدريبه العسكري بها، كما شكلت له قوات المظليين، وبين البلدين تعاون عسكري فإسرائيل تمده بالمساعدات العسكرية والخبرات الفنية والتقنية. ولمزيد من المعلومات انظر

Coleman Kitchen ," Zaire and Israel" **Africa Notes**, No. 10, 21 March,(1983) in http://csis.org/files/publication/anotes ; Nomi Chazen**,** "Israel and Africa : Challenges for a new Era" , in **Israel and Africa Assessing the past ,Envisioning the future** ,(Tel Aviv university, the African institute of the American Jewish Committee, 2006).

(217) كانت العلاقات بين السنغال وإسرائيل جيدة حتى ١٩٦٧، لكنها اعتبرت أن ما قامت به إسرائيل يعد انتهاكا لسيادة دولة أفريقية، وكان الرئيس السنغالي يرى ضرورة إجراء محادثات ثنائية بين الجانبين ليتم التوصل إلى حلول لتلك الأزمة. ولمزيد من المعلومات انظر

Ethan Nadelmann, Israel and Black Africa ,p.94.

(218) سيرين الهاشمي، اللجنة الإفريقية الرباعية لتقصي الحقائق، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، جامعة بغداد، المجلد الأول العدد الثاني، (١٩٧٢)، ص. ١٥٣ – ١٥٤.

(219)ياسين العيوطي، المرجع السابق، ص. ٨١.

(220)جلنمار النمس، المرجع السابق، ص. ٩٩.

(221)Legum, Israel;s year in Africa , a study of secret diplomacy ,p. 126.

(222) ياسين العيوطي، المرجع السابق، ص.٨١ – ٨٤.

(223) مع انتهاء حرب فلسطين ١٩٤٨، وقعت الدول العربية المتحاربة مع إسرائيل ماعدا العراق،على اتفاقيات هدنة مع إسرائيل. ووقعت كل دولة على الاتفاق بشكل منفصل، وبدأت مفاوضات في جزيرة رودس اليونانية بتوسط الأمم المتحدة بين إسرائيل من جانب وكل من مصر والأردن وسوريا ولبنان من جانب آخر. تم التوقيع على اتفاقيات الهدنة الأربعبين ٢٤ فبراير و٢٠ يوليو ١٩٤٩،وفيها تم تحديد الخط الأخضر. ولمزيد من المعلومات انظر

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قسم التوثيق، "**اتفاقيات الهدنة العربية ــ الإسرائيلية**، (فبراير) ــ (يوليو) ١٩٤٩.

(224) جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الأفريقية وقضية الشرق الأوسط، ص. ٢٠.

(225) جريدة الأهرام، بتاريخ ٦/ ١١/ ١٩٧١، نقلا عن
.http://digital.ahram.org

(226) سبقت الإشارة إليها في الهامش الملحق بمبحث مؤتمرات القمة الأفريقية لعام ١٩٧١.

(227) جريدة الأهرام، بتاريخ ٦/ ١١/ ١٩٧١، نقلا عن
.http://digital.ahram.org

(228) الجمعية الأفريقية، قرارات جمعية رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، الجزء الثاني، AHG/RSE/66 'VIII'

(229) سيرين الهاشمي، المرجع السابق، ص. ١٥٦.

(230) نفسه. ص. ١٥٧

(231) سيرين الهاشمي، المرجع السابق، ص. ١٥٤.

(232) الأهرام، بتاريخ ١٩٧١/١١/٩، ص.١، ٥. نقلا عن
http://digital.ahram.org

(233) Coleman Kitchen , op.cit.,p.3.

(234) نشرة جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الأفريقية وقضية الشرق الأوسط، ص. ٣.

(235) عبد الملك عودة، " الدول الأفريقية والقضايا العربية " في محمود خيري عيسى وآخرون، **العلاقات العربية الأفريقية**، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص.٣٤٠.

(236) Legum, Israel;s year in Africa , a study of secret diplomacy ,p. A126.

(237) عبد الملك عودة، الدول الأفريقية والقضايا العربية، ص. ٣٤٠ – ٣٤١؛ ياسين العيوطي، أفريقيا ومواجهة العدوان الإسرائيلي، ص. ٨٥ – ٨٦ ؛
Cervenka, The Organization of African Unity in 1971, p. A87.

(238) نشرة جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الأفريقية وقضية الشرق الأوسط، ص. ٤؛ سيرين الهاشمي، اللجنة الأفريقية الرباعية لتقصي الحقائق، ص.١٥٧.

(239) نشرة جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الأفريقية وقضية الشرق الأوسط، ص. ٤

(240) Yearbook of the United Nations 1969, Office of public Information, (New York, United Nations Publications, 1971),p.209.

(241) أورد الباحث أهم المواد في كل فقرة من القرار.

(242) Yearbook of the United Nations 1969, op.cit.,p.210.

(243) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، المرجع السابق، ص. ١٠٦.

(244) نشرة جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الأفريقية والشرق الأوسط، ص. ٤.

(245) انظر ردود مصر وإسرائيل حول تلك النقاط فى ثالثا المبادرة الأفريقية والصراع العربي الإسرائيلي.

(246) الكاميرون – الكونغو – غينيا الاستوائية – إثيوبيا – غينيا – مالي – موريتانيا – موريشيوس – نيجيريا – الصومال – تنزانيا – زامبيا.

Year Book of the United Nations 1971, Office of Public Information,(United States of America, New York, United Nations Publications,1974), vol.25, p.173.

(247) Year Book of the U.N. 1971,op.cit., p.173.

(248)ibid.

(249) سيرين الهاشمي، موقف الدول الأفريقية من القضية الفلسطينية، ص. ٨١.

(250). Year Book of the U.N.,1971,op.cit., p.174

(251) ياسين العيوطي، أفريقيا ومواجهة العدوان الإسرائيلي، ص. ٨٩.

(252) نشرة جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الأفريقية وقضية الشرق الأوسط، ص. ٧.

(253) لجنة الحكماء : وكانت مشكلة من أربعة رؤساء أفارقة وهم رئيس السنغال سنجور، ورئيس نيجيريا يعقوب جوون، ورئيس زائير موبوتو، ورئيس الكاميرون احمدو اهيدجو. ولمزيد من المعلومات انظر المبادرة الأفريقية في الدراسة.

(254)Year Book of the U.N.,1971,op.cit., p.174.

(255) سيرين الهاشمي، موقف الدول الأفريقية من القضية الفلسطينية، ص. ٨٣.

(256) قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ سبق الحديث عنه.

(257)United Nation Documents , General Assembly, Resolutions Adapted by the General Assembly during its twenty seventh session, pp.6-7.

(258)قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، المرجع السابق، ص. ١٢٨.

(259)Yearbook of the United Nations 1972, Department of Public Information,(United States of America, New York, United Nations Publications, 1973),vol. 26, pp.173-175.

(260) مفتاح عمر درباش، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات وحفظ السلم والأمن الدوليين، (بنيغازي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ٢٠٠٧)،ص ١٥٤.

(261) رمزي نسيم حسونة، "مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والدولي وآلية الرقابة عليها"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد ٢٧، العدد رقم ١، (٢٠١١)، ص ٥٤٥.

(262) مفيد شهاب، **المنظمات الدولية**، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٦)، ص. ٢٥٠.

(263) هو رئيس مجلس الأمن في هذه الدورة، وكان يشغل منصب مندوب الدانمارك الدائم فى الأمم المتحدة

https://en.wikipedia.org/wiki/Hans_Tabor

(264)United Nations Documents**,** Security Council ,Official Records, S/7909, 27 May 1967, New York, United Nations Publications, 1968.

(265)United Nations Documents**,** S/PV.1348 (OR), 6 June 1967.

(266)ibid

(267)قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، المرجع السابق، ص.١٩٥.

(268)United Nations Bibliographic information system.

(269)United Nations Documents, S/PV.1350 (OR), 7 June 1967.

(270)قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، المرجع السابق، ص.١٩٦.

(271)Yearbook of the United Nations 1967, Department of Public Information,(United States of America, New York, United Nations Publications, 1969),vol. 26, p.163.

(272)Ibid,p.181.

(273)United Nations Documents, S/PV.1382 (OR), 22 November 1967

(274)Yearbook of the United Nations 1967,op.cit.,pp.181-182.

(275)United Nations, Security Council, debate vote 242 resolution, 22 Nov. 1967,op.cit., pp.189-190.

(276)United Nations Documents, S/Res /242, 22 November 1967,pp.195-196.

(277) الذي كان في الأساس مشروع القرار البريطاني، والذي كان توفيقيا ولم يتم حذف أو إضافة شيء إليه وكان هذا شرط المندوب البريطاني، بما كان يهدد بعدم خروج قرار. Yearbook of the United Nations 1967,op.cit.,p.181

(278) اكتفى الباحث في هذا الصدد بعرض أصل المادة في النص الفرنسي، فالنصوص الأخرى هي تكرار للمادة الفرنسية، ناهيك عن الصعوبة الشديدة لفهم النص باللغات الأخرى كالروسية والصينية على الباحث والقارئ سواء بسواء.

Retrait des forces arméesisraéliennes des territoiresoccupéslors du recent conflict.

United Nations Documents, , Security Council, Resolutions and Decisions of the Security Council 1967, Official Records, twenty second year,(New York ,United Nations, 1968), p.9.

(279)عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة** ، ٧ أجزاء، الطبعة الثانية، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مارس ١٩٩٣)، الجزء الرابع، ص.٧٧٣.

(280) نفسه.

(281) كان موقف الدول العربية من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المصرية واضحا، وبالتالي فإن رصد موقفها في الأمم المتحدة لن يكون الفيصل في الموقف الأفريقي، وإنما الفيصل كان موقف الدول الأفريقية جنوب الصحراء، وهذا ما قام به الباحث.

(282) هذا الجدول بالاعتماد على

Yearbook of the United Nations 1967,op.cit.,pp.181-182;Yearbook of the United Nations 1968, Office of Republic Information,(New York, United Nations Publications,1971),pp.191-216;Yearbook of the United Nations 1969, op.cit.,pp.180-185;Yearbook of the United Nations 1970, Office of Republic Information,(New York, United Nations Publications,1972),pp.105-216,;Yearbook of the United Nations 1971Yearbook of the United Nations 1972, Office of public Information,,(New York, United Nations Publications,1975) ;Yearbook of the United Nations 1973,Office of public

Information, ,(New York, United Nations Publications,1976) vol.27,pp.176-177.

(283)Mahdi Elmandjra, **United Nations Systems: An Analysis Study in International Policy**, (London, Faber, 1973), p.299.

(284)Robert O. Keohane ,and Joseph S. NyeJr., **Power and Interdependence : World Politics in Transition**: International Organisation: politics and process,4 edition , (New Jersey, pearson - Longman Classics in Political Science , 2011),pp.9-12.

(285)Donald E. Nuechterlin, United States National Interests in a changing world,(Kentucky, Kentucky university press,1973), pp.6 -7.

(286)Frederic H. Hartmann, **The Relations of Nations,** 8 edition ,(London, Macmillan,2011),p.67.

(287)Ibid, pp. 67-85.

(288) أعلن الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry Truman ١٩٤٩ عن هذا المشروع لتقديم الدعم الفني والمساعدات الاقتصادية للدول حديثة الاستقلال وبدأت أولى الخطوات في هذا البرنامج في عام ١٩٥٠ ولم تكن هناك في البداية ايضاح كامل للدول التي ستشملها برامج المعونات، كما أن برامج المعونات لم تكن واضحة لكنها اشتملت بعد ذلك على الكثير من نواحي الدعم الاقتصادي والفني والتقني والإنساني... وغير ذلك ولمزيد من المعلومات انظر

http://www.britannica.com/event/Point-Four-Program

(289)Donald E. Nuechterlin, op.cit.,pp. 110-115.

(290) أنطوان منصور، "العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وأفريقيا"، **مجلة شئون فلسطينية**، عدد رقم ٢٩، (١٩٧٤)، ص ص ٧٩ – ١٠٤.

(291)Donald E. Nuechterlin, op.cit.,pp.110-135.

(292) Sandra I. Erwin, and Others,Top Five Threats to National Security in the Coming Decade, **National Defense Magazine**, November 2012,p.184.

(293)Scott Hamilton,U.S. Defense: National Security Implications,**National Defense Magazine**, January 2014,pp.1-2.

(294)Laurence I. Radway,,**Foreign Policy and National Defense** (U.S.A.,Mexico city, Scott, Foresman and Company, 1969),pp35 – 40.

(295) op.cit.,pp.18-20. Robert O. Keohane ,and Joseph S. Nye Jr.,

(296) حمدي عبد الرحمن، **الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا**، ص ص ٥٠-٥١.

(297)Richard F. Pederson, National Representation in the United Nation, International Organisation , 1961,No.2,p.256.

(298) لورانس رادوي، " السياسة الخارجية والدفاع القومي"، ترجمة إسماعيل صبري مقلد، **مجلة السياسة الدولية**، عدد رقم ٢٢، (أكتوبر ١٩٧٠)، ص. ١٧٣.

(299) حمدي عبد الرحمن، الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا، ص. ٥٢.

(300) محمود الشرقاوي، **التسلل الإسرائيلي في أفريقيا**،(القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦١).

(301) حمدي عبد الرحمن، **الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا**، ص. ٣٤.

(302) كانت هناك بعض المبادرات والجهود لتسوية النزاع في الشرق الأوسط منها مبادرة روجرز، وبعثة يارنج انظر وليد سليم محمد عبدالحي، المرجع السابق ص ص ٢٠ – ٣١٨.

(303) حمدي عبد الرحمن، الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا، ص. ٥٧.

(304)Benjamin Rivlin and Jacques Fame rand, "Changing Third World Perspectives and Policies toward Israel" in Michael Curtis and Susan Aurelia Gitelson, **Israel in the Third World**, (New Jersey,Transaction New Burnswick,1976),p.340.

(305) حمدي عبد الرحمن، الاختراق الإسرائيلي في أفريقيا، ص. ٥٦.

(306) رفعت سيد أحمد، الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا : من الجذور إلى سد النهضة، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، ٤ أغسطس ٢٠١٣ تجده في

http://yafacenter.com/TopicDetails.

(307) عماد شقور، "إسرائيل – أفريقيا فصل جديد من سفر الخروج"، **مجلة شئون فلسطينية**، عدد رقم ١٨، (١٩٧٣)، ص ٢١٧.

(308)Shimeon Amir , "Challenge and Response :Israel's development cooperation" in Michael Curtis and Susan Aurelia Gitelson, **Israel in the Third World**, op. cit.,p.312.

(309)Benjamin Rivlin and Jacques Fame rand, op.cit.,p.340.

(310) خاصة بعد اندلاع الحرب في السادس من أكتوبر.

(311)Donald E. Nuechterlin, op.cit.,p. 121

(312) رفعت سيد أحمد، المرجع السابق، ويؤكد كاتب المقال أن المؤثرات الخارجية كان لها العامل الأهم والأكبر، فالدول الغربية كانت راضية عن قرار المقاطعة لأن ذلك كان يصب في مصلحتها حينئذ وهذا استوجب على اسرائيل التراجع ولو قليلا.

(313)نفسه.

(314)نفسه.